مسألة الأرض

تقديم

معضلة الأرض والزراعة في ظل سلطات طفيلية 3

مصر

حسام ربيع | سياسات تؤسس لإقطاعيات كبيرة، وتُنهك صغار المزارعين 5
علي الرجّال | الأرض في مصر: صراع النفوذ والثروة والبقاء 16

السودان

السر سيد أحمد | ما أطاح بحلم "سلة الخبز" السودانية 29

تونس

محمد رامي عبد المولى | الفلاحة في تونس في القرن الواحد والعشرين: التحديات والمخاطر 38
فؤاد غربالي | تونس: الدولة وأراضيها المؤممة 46

الجزائر

محمد مهدي | إنعاش الفلاحة في الجزائر: عندما يحضر المال وتغيب الأفكار 53
الأخضر بن شيبة | مسألة الأرض في الجزائر: بين العدالة والنجاعة 59

المغرب

محمد هاكاش | المغرب: الأرض لمن؟ 68
سعيد ولفقير |في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار 76

- لوحات الدفتر: فرات شهال الركابي ©
- ترجمة النص الفرنسي إلى العربية: محمد رامي عبد المولى

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزءٍ منه طالما تتم نسبته للمصدر.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

العربي الصغير

معضلة الأرض والزراعة في ظل سلطات طفيلية

في العقود الأخيرة، وبدءاً من هيمنة العصر النيوليبرالي، حدثت في العالم كله تغييرات كبيرة في "مسألة الأرض"، ملكية وإدارة، وبخصوص نوعية المنتجات نفسها.
أتت هذه التغييرات في منطقتنا لتُضاف إلى عدة معطيات، منها الممارسات الاستعمارية التي كانت قد وقعت أصلاً على الأراضي. ثم، وبعد الاستقلالات، "عبث" السلطات المحلية بها: فهناك استراتيجيات تخص القطاع الزراعي وضعتها تلك السلطات، كانت بالأصل وعلى الأغلب تنطلق من تهويمات التحديث والتصنيع وافتراض ارتباط التخلف بالريف الخ.. والمثال الجزائري صارخ في هذا المجال.
الحصيلة الصادمة والمشتركة بين كل الحالات المدروسة هي تقلص مساحات الأراضي المزروعة مقارنة بالإمكانات الزراعية الكبيرة المتاحة لو اعتمدت خيارات تنموية أخرى، ومقاربات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة.
ثم تلا تلك المرحلة إهمال الأرياف، وتناسيها كجزء من تركز السلطات الطفيلية في المراكز، وانشغالها بتوفير دخول ريعية من قطاعات السمسرة والفساد، ما أدى إلى تدهور أحوال الأرياف وجعلها مُنفِّرة للعيش. ويُعتد لتبرير ذلك بضعف مردودية الأرض وبمشكلات المياه والمواصلات والبذار. وهكذا خربت أحوال الفلاحة وحدثت هجرة أبنائها الكثيفة إلى المدن، وإلى عشوائياتها تحديداً. بالمقابل فإن توزيع الأراضي سواء بالمصادرة، أو بوضع اليد عليها، أو بشرائها بأثمان بخسة، هو ميدان واسع ومتاح أمام السلطات للرشوة ولإرضاء علاقاتها الزبائنية..
وهناك أخيراً معطى "موضوعي" يعاني منه الكوكب كله، وهو يخص التغييرات المناخية التي تؤدي إلى كوارث بيئية وهجرات.
نتائج كل ذلك خطيرة: تبعية غذائية كبيرة، تصحّر الأراضي، نزوح شبه جماعي للسكان...
فما هي التغييرات التي لحقت بملكية الأرض في مصر وتونس والمغرب والجزائر، ومعها السودان، وتركزت في العقود الثلاثة الماضية ؟ وما مدى الممارسة التي شاعت عن "تأجير" مساحات زراعية لآجال طويلة لشركات متعددة الجنسيات، أو لشركات صينية، أو خليجية.. سواء تمّ ذلك مباشرة مع تلك الجهات الخارجية، أو بواسطة مستثمرين محليين يقولبون الزراعات المطلوبة وفق دفتر شروط تلك الجهات ومصالحها المالية والتجارية، وليس وفق الحاجات المحلية للسكان، وما هي التغييرات الواقعة على الأراضي من قبل فاعلين محليين حازوا عليها، وصاروا يستثمرونها في زراعات جديدة، أو في مشاريع لا علاقة لها أصلاً بالزراعة. بل لإقامة منشآت متنوعة أو في المضاربات العقارية.

و بناءً على هذه المشتركات، تتنوع فالحالات، وقد ركزنا على أسئلة من قبيل من صار يملك الأرض أصلاً؟ ومن ينتج ماذا؟ وما علاقة كل ذلك بمجمل خيارات وتوجهات المنظومة الحاكمة؟ ولأن الموضوع هائل، فقد اكتفت النصوص بتوفير المعطيات، وبتعيين وجهة التغيير الملحوظ ورصد ظواهر كبرى ملموسة تُجسّده.

- ينحصر ميداننا في خمسة بلدان: مصر، الجزائر، تونس، المغرب والسودان.

مصر

سياسات تؤسس لإقطاعيات كبيرة، وتُنهك صغار المزارعين

حسام ربيع
صحافي من مصر

تسعى السلطات المتعاقبة منذ حقبة السادات وحتى اليوم الى خلق قطب زراعي جديد أكثر ربحية، بعيداً عن الكتلة الزراعية الأصلية على ضفتي النيل. وهو يقوم على تركيز ملكيات شاسعة بأيدي الشركات الخاصة الكبرى، المحلية منها والأجنبية، وكذلك وعلى وجه الخصوص، الجيش، الذي يحظى بتخصيصات زراعية ضخمة.

على بعد 50 كيلومتراً من شمال غرب مدينة "6 أكتوبر" القريبة من القاهرة، تتراءى في الأفق، وسط الصحراء القاحلة، مزارع شاسعة تمَّ استصلاحها على مساحة 170 ألف فدان (1)، بينما يعمل عمال الحفر والاستصلاح على قدم وساق للوصول بهذا المشروع إلى مليون فدان خُصصت فقط لسبعين من كبار المستثمرين والشركات الخاصة وبعض أجهزة الدولة. وللوهلة الأولى، يتبادر إلى الذهن التكلفة الباهظة لهذا المشروع الضخم الذي تنفذ الحكومة فيه حفر آبار المياه، وتوفر أجهزة الري والخدمات الباقية، ومن بينها محطة كهرباء بطاقة 500 ميغاوات، بينما يحصل المستثمرون على الأراضي بأسعار مخفضة جداً وتسهيلات دفع كبيرة.

يشكل هذا المشروع الذي يعرف باسم "مستقبل مصر"، حجر أساس في استراتيجية أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي لاستصلاح 1.5 مليون فدان في المرحلة الأولى، وصولاً إلى 4 ملايين فدان، معتمداً في تنفيذها على وزارة الزراعة والجيش، من خلال تدشين شركة تحت اسم "تنمية الريف المصري"، تضم قيادات من الطرفين.

يحظى المليون ونصف المليون فدان بدعاية كبيرة وخطابات حكومية متكررة، بتصويره كـ"مشروع قومي" سيغير مستقبل مصر وسيحقق أمنها الغذائي. غير أن التوجهات الحالية للسلطات المصرية تحت حكم السيسي تفصح عن حقيقة أخرى. فالدولة تسعى لخلق قطب زراعي جديد أكثر ربحية، قائم على تركيز ملكيات شاسعة بأيدي الشركات الخاصة الكبرى، المحلية منها والأجنبية، وكذلك، وعلى وجه الخصوص، الجيش - الذي يحظى بتخصيصات زراعية ضخمة في هذا المشروع - بعيداً عن الكتلة الزراعية الأصلية على ضفتي النيل. ويبدو السيسي متأثراً بهذه السياسة وبمزارع الجيش الرابحة والمتناثرة في كل مكان، التي أقيمت على امتداد حقب متعاقبة، منذ قرار الرئيس الأسبق أنور السادات السماح للجيش بدخول الإنتاج المدني.

ليس غريباً ملاحظة توجيه الحكومة جزءاً كبيراً من الاختصاصات المالية لقطاع الزراعة لهدف تنفيذ هذا المشروع الذي يرعاه السيسي ويشكل جزءاً أساسياً من برنامجه الرئاسي، على الرغم من أن الارتماء في الصحراء شكّل تجربة محفوفة بالمخاطر منذ نصف القرن المنصرم، في ظل النقص الكبير للمياه، مما قد يحوله إلى مشروع أشباح مثل سابقاته (2).

وبعيداً عن هذا الوجه الجميل لغزو الصحراء واستصلاحها، يبدو الوضع قاتماً على ضفتي النيل. فهذه التوجهات الحكومية فاقمت من الأوضاع المتردية والهشة للمزارعين والقرى التي تتدهور منذ سياسات الانفتاح التي تبناها الرئيس السادات خلال سبعينات القرن المنصرم، وما تلاها من قوانين خدمت الإقطاعيين والشركات الكبرى على حساب صغار المزارعين.

سياسات ليبرالية لقطاع الزراعة

لاقى مجيء السيسي عام 2013 ترحيباً داخل أوساط صغار المزارعين في مصر الذين رأوا فيه صورة جنرالٍ عسكري جديد سينتهج مسار الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، الذي أجرى إصلاحات زراعية ضخمة خدمت جزءاً كبيراً منهم. إلا أنهم سرعان ما صدموا بسياسات ليبرالية متشددة مست قطاع الزراعة. ففي 2014، قررت الحكومة إلغاء معظم الدعم المقرر لمدخلات الإنتاج الزراعي، كما لم تتدخل لمساعدة المزارعين بعد قرار تحرير العملة الوطنية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. رافق ذلك خفض الإنفاق على قطاع الري للأراضي الزراعية مع شكوى كثيرٍ من المزارعين من تدهور القنوات وانخفاض المياه بل وعدم وصولها إلى بعض الأراضي، لاسيما في الدلتا ومحافظات بعيدة عن مجرى النيل مثل الفيوم بغرب مصر.

وتسببت هذه السياسات الليبرالية المتراكمة منذ حكم السادات في ارتفاع أسعار الأسمدة نحو 4 أضعاف ما كانت عليه منذ نهاية 2014، لتصل إلى 5600 جنيه للطن بدلاً من 1500 جنيه. كما ارتفعت أسعار البذور بنسبة 100 في المئة، وارتفع سعر الديزل والمبيدات الحشرية. كما رفعت وزارة الأوقاف التي تمتلك 390 ألف فداناً زراعيّاً بحسب أرقام رسمية، الإيجارات لصغار المزارعين من 1800 جنيه للفدان خلال عام 2013، إلى 5700 خلال عام 2019. كل هذا تسبب في تآكل الربح الهامشي للمزارعين في دولة تعاني من فجوة هائلة في الدخل، ما جعل الزراعة مهنة غير مفضّلة للأجيال الجديدة.

وقد تولدت ظاهرتان مهددتان للزراعة على ضفتي النيل على المدى البعيد، أولها هجرة الأجيال الشابة من القرى إلى المدن الكبرى، لاسيما القاهرة، فضلاً عن الخارج، للهرب من الظروف المعيشية الصعبة ونقص الخدمات المتفاقم في قراهم، وكذلك للبحث عن عمل لمساعدة أسرهم. أما الثانية فتتمثل في لجوء الكثير من المزارعين – لا سيما عقب ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 – إلى بيع أراضيهم بهدف البناء والحصول على مكسب كبير وسريع يعوض عدم كفاية العائد المادي من الزراعة. وبحسب تقديرات حكومية، فإن المساحات التي فقدتها مصر لغرض البناء بعد الثورة تتراوح بين 84.66 ألف فدان و120 ألف فدان. وتنفذ الحكومة المصرية حملات إزالة واسعة للتعديات على الأراضي الزراعية كمحاولة لكبح عمليات البناء التي تزحف على الأراضي الزراعية، كما تفرض غرامات مالية قاسية على آخرين.

سياسات تُحوِّل المزارعين من ملاك إلى "عمال بالأجر"

بحسب آخر إحصاء لجهاز التعبئة والإحصاء الحكومي المصري للعام المالي 2016-2017، تبلغ مساحة الأراضي المزروعة الكلية في مصر بنحو 9.13 مليون فدان (بعض الباحثين يرجحون أن هذه الأرقام مبالغ فيها). يضم الريف القديم في الوادي والدلتا حوالي 6.95 مليون فدان. وتساهم الزراعة بحوالي 14.7 في المئة من إجمالي الدخل القومي في مصر.

سلطت ثورة الضباط الأحرار في عام 1952 النور على ظروف صعبة وقاسية عاشها صغار المزارعين في مصر في ظل سياسات استعمارية حولت مصر إلى مقاطعة إنتاجية تخدم الخزانة في لندن. وكانت حقبة ما قبل تلك الثورة قد شهدت تركيزاً هائلاً للحيازات الضخمة من الأراضي الزراعية في أيدي إقطاعيين قليلين وعائلات من أصول خارجية يحظون بنفوذ سياسي مزدوج من الملك والسلطات الاستعمارية. ففي الوقت الذي يمثل صغار المزارعين 94.3 في المئة من اجمالي الحائزين، فهم لم يمتلكوا سوى 35.4 في المئة من الاراضي الزراعية.

ومع الإطاحة بالملَكية وإعلان الجمهورية في بداية خمسينات القرن الماضي، مرت سياسة الدولة تجاه ملكية الأراضي الزراعية بثلاث مراحل. بدأت بإقرار جمال عبد الناصر سلسلة من قوانين الإصلاح الزراعي، من خلال وضع حد أقصى للملكية لإضعاف نفوذ رجالات النظام البائد، ولكسب ودّ الطبقات الفقيرة. وفي عام 1952، خفض عبد الناصر الملكية القصوى للأراضي إلى 200 فدان للفرد و400 فدان للأسرة، قبل أن تُخفض المساحة من جديد إلى حد أقصى 50 فدان للفرد ومئة فدان للأسرة بحلول عام 1969. ووزعت الدولة بعض هذه الأراضي الزائدة، بالإضافة إلى الأراضي التي تمت مصادرتها من أملاك أسرة محمد علي، على صغار المزارعين، سواء للملكية أو للإيجار مقابل أقساط طويلة الأجل، قبل أن تلغى هذه الأقساط. وجراء هذه السياسات، ارتفع نصيب فقراء وصغار الفلاحين من الأرضي الزراعية ليصل إلى 57.1 في المئة عام 1965 بعدما كان 35.4 في المئة. وبحسب دراسة للباحث حسنين كشك (3)، ترافقت

هذه الإصلاحات مع تقديم مدخلات إنتاج مدعومة من الحكومة عبر جمعيات زراعية انتشرت في جميع القرى. واستطاعت الدولة من خلال هذه الجمعيات التحكم بالمحاصيل التي تتم زراعتها، وكذلك تحكمت في عملية شرائها. كما كانت الجمعيات الزراعية تتكفل بتقديم القروض للمزارعين مقابل المحاصيل.

لكن سرعان ما بدأت هذه المكاسب التي جناها المزارعون من السياسات الاشتراكية لعبد الناصر تتقلص مع مجيء خليفته. فلم يمر عام على إعلان وقف الحرب مع إسرائيل في 1973، حتى أقر أنور السادات القانون رقم 69 لعام 1974، والذي ألغى بموجبه وصاية الدولة على الأراضي الزراعية، كما رفع الحراسات عن الأراضي التي صادرتها هيئة الإصلاح الزراعي من كبار الملاك خلال عهد عبد الناصر، وسلّمها لورثتهم، بعد إخلائها من المزارعين الذين كانوا يحوزونها بالإيجار من الدولة. وتسبب ذلك بفقدان مئات صغار المزارعين للأراضي التي كانوا يزرعونها. ثم جاء قانون الأراضي الصحراوية لعام 1981، الذي رفع الحد الأقصى لملكية الفرد إلى ألفي فدان، وللأسرة إلى 3 آلاف فدان، وللشركات إلى 10 آلاف فدان.

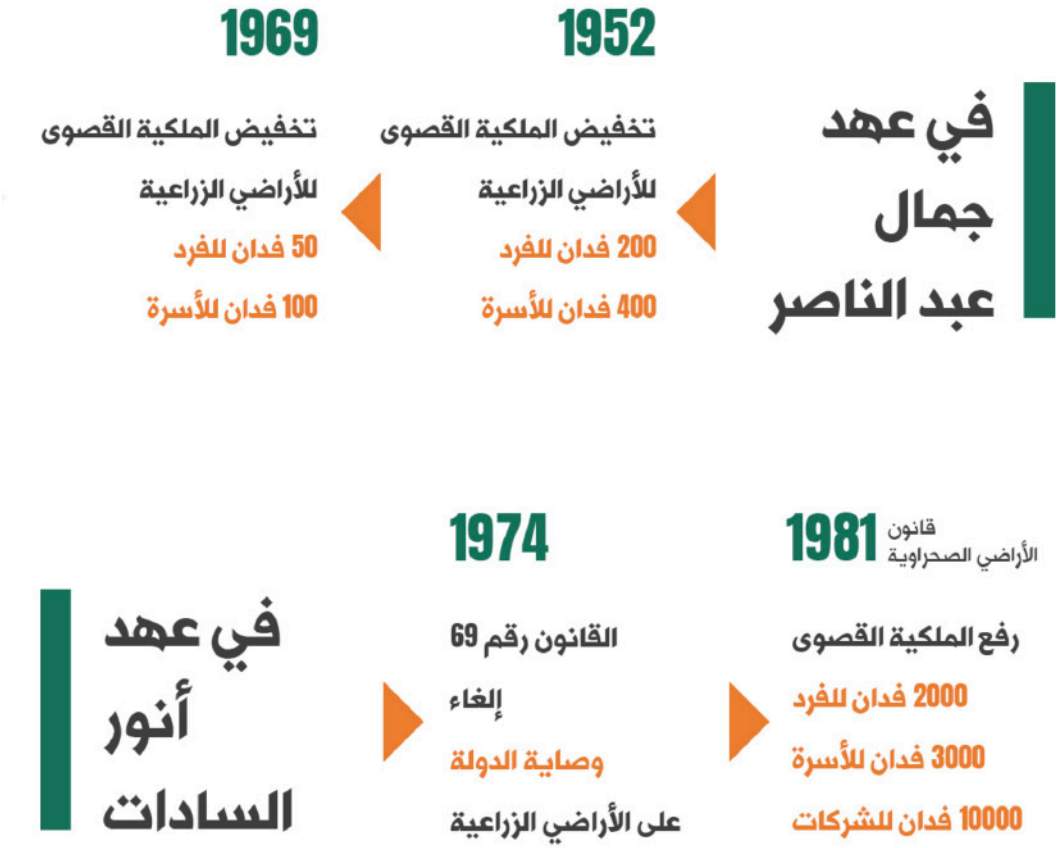

وشكل هذان القانونان معاً ضربة لقرار الحد الأقصى للملكية الذي وضعه عبد الناصر، وباباً لفترة جديدة تسمح بتركيز الأراضي في أيدي رجال أعمال وشركات صاعدة خلال حقبة الانفتاح في السبعينات السالفة، وستفرض نفسها فيما بعد خلال حقبة الرئيس التالي، حسني مبارك. وأثرت هذه السياسات بقوة على نسب الحيازة الزراعية لصغار

المزارعين – الذين يشكلون 90 في المئة من مجمل الحائزين للأراضي. إذ انخفضت المساحة التي يحوزها هؤلاء إلى 53 في المئة - بحسب تقرير "التعبئة والإحصاء" لعام 1981 عن المساحة المنزرعة - مقارنة بـ 57.1 في المئة لعام 1965.

ومع مجيء مبارك، تصاعدت سياسات التحرير الاقتصادي والزراعي وتشجيع تدفق رأس المال الخاص على قطاع الزراعة - لاسيما مع ضغوط صندوق النقد الدولي جراء القرضين الذين حصلت عليهما مصر في بداية التسعينات - من خلال سياسات تستهدف خفض الدعم على مدخلات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة، وأيضاً الاستمرار في إضعاف دور الجمعيات التعاونية الزراعية، على حساب بنك التنمية الزراعية الذي بات يلعب دوراً في تقديم القروض للمزارعين.

لم يمر عام على إعلان وقف الحرب مع إسرائيل في 1973، حتى أقر أنور السادات القانون رقم 69 لعام 1974، الذي ألغى بموجبه وصاية الدولة على الأراضي الزراعية، كما رفع الحراسات عن الأراضي التي صادرتها هيئة الإصلاح الزراعي من كبار الملاك خلال عهد عبد الناصر، وسلّمها لورثتهم بعد إخلائها من المزارعين الذين كانوا يحوزونها بالإيجار من الدولة.

وفي عام 1992، أصدر مبارك قانون "إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر" - الذي دخل حيز التنفيذ في 1997 - لينسف بذلك الجزء الأكبر مما تبقى من مكتسبات المزارعين من إصلاحات عبد الناصر الخاصة بالأمان الإيجاري، إذ سمح هذا القانون بتحرير أسعار إيجار الأراضي الزراعية تماماً وإمكان استعادة كبار الملاك الأراضي التي كانوا يستأجرها منهم المزارعون. وبحسب الباحث صقر النور (4)، تسبب القانون بطرد حوالي 904 ألف مستأجر (أي ما يعادل 31,1 في المئة من عدد حائزي الأراضي)، وخرجت 431 ألف أسرة خارج دائرة الحائزين، وتحولوا إلى العمل بالأجرة في المزارع عند كبار الملاك أو في قطاعات أخرى. كما تسبب القانون في ارتفاع إيجار الأراضي الزراعية من 200 جنيه للفدان إلى 800 جنيه (بزيادة 4 أضعاف) خلال الخمس سنوات الأولى من تطبيقه، قبل أن يصل إلى 17 ضعفاً بحلول عام 2009.

وتسبب هذا القانون في تظاهرات واشتباكات بين صغار المزارعين من جهة، والملاك والشرطة من جهة أخرى، في أكثر من 100 قرية أغلبها في الدلتا ووسط مصر، خلفت في مجملها 32 قتيلاً و751 مصاباً من المزارعين. كما تعرض الكثير من المزارعين للترهيب والاحتجاز غير القانونيّ والتعذيب على أيدي الشرطة، بحسب أرقام رصدها "مركز الأرض لحقوق الإنسان".

غير أن السياسات الليبرالية التي تبناها مبارك اكتسبت طابعاً تصديرياً من خلال التشجيع على تركيز الملكية الإقطاعية - الذي كان هدفاً واضحاً لقانون -1992 وتقليص الحيازات الصغيرة وخصخصة الأراضي المملوكة للشركات الزراعية الحكومية إضافة إلى إعادة تسعير بعض المنتجات، لاسيما الفواكه، وإطلاق مشروع استصلاح مليون فدان لزراعة محاصيل تصديرية سيطر عليها كبار الملاك ورجال نافذون في الدولة. نتج عن هذه السياسات انخفاض مساحة الحيازات في أيدي صغار المزارعين إلى 47.2 في المئة بحلول عام 2000، بدلاً من 53 في المئة عام 1981، في حين ارتفعت الحيازات الزراعية المتوسطة (من 5 إلى 20 فدان) إلى 27.9 في المئة، تقع في أيدي 8.5 في المئة من الحائزين، بينما استأثر 1.1 في المئة من الحائزين بنحو 24.9 في المئة من المساحة الزراعية، وفق "التعداد الزراعي السابع لوزارة الزراعة" الصادر عام 2000 (آخر إحصاء في هذا الشأن).

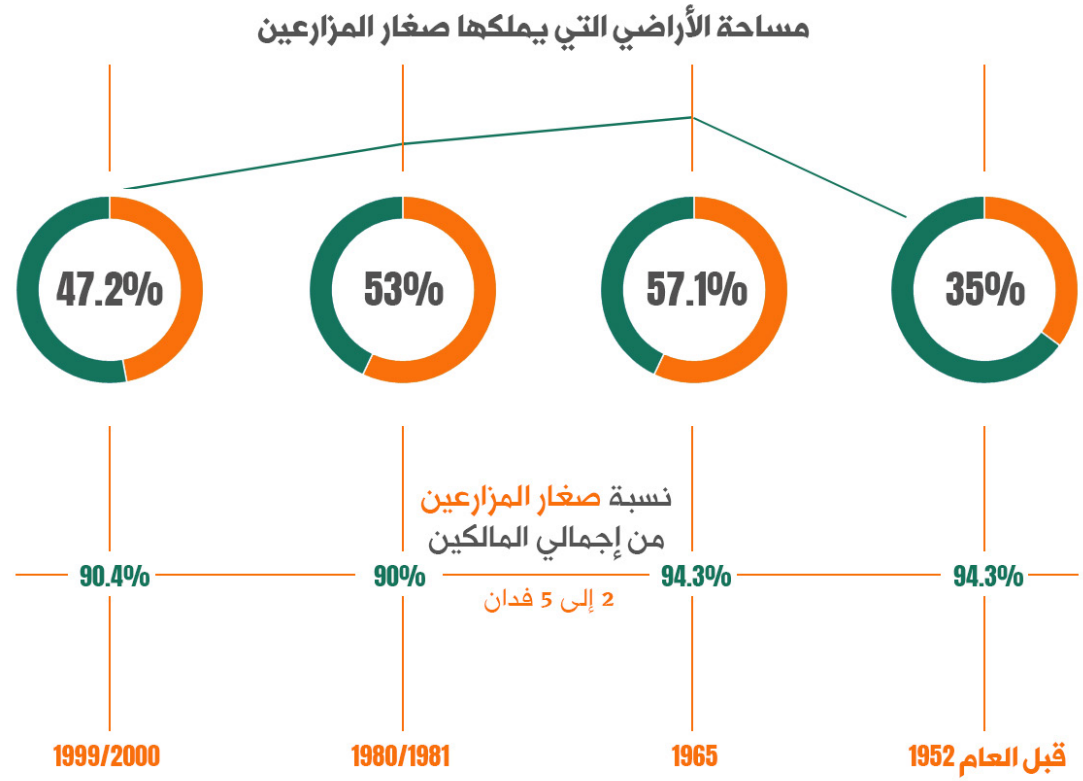

بحسب احصاءات لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وتقرير مركز التعبئة والإحصاء عن المساحات المزروعة في مصر لعام *1981* والتعداد السابع للحيازات الزراعية *1999/2000*.

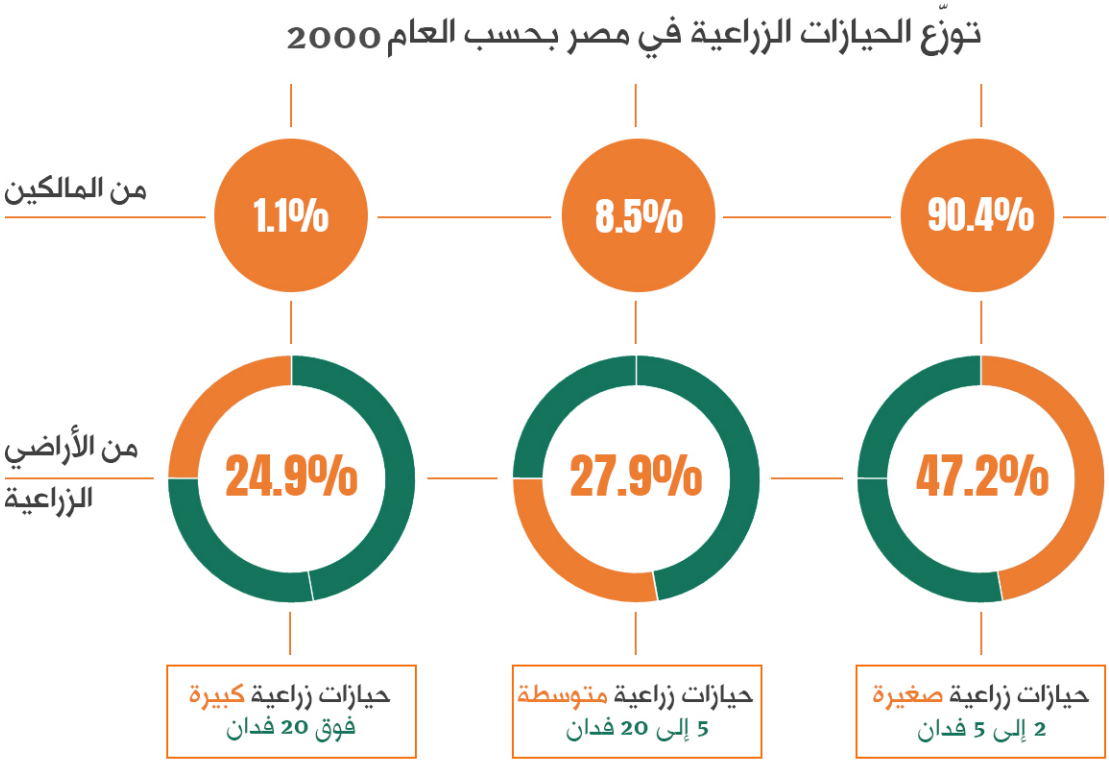

وفق "التعداد الزراعي السابع لوزارة الزراعة" الصادر عام *2000*

وتسبب تخصيص نظام مبارك مئات آلاف الأفدنة من أراضي الاستصلاح الزراعي لرجال أعمال وأعضاء في "الحزب الوطني" الحاكم حينها، وأيضاً لشركات خليجية بأسعار متدنية، وسط فضائح فساد كبيرة، بغضبٍ واسع في مصر خلال الأعوام الأخيرة لحكم مبارك. فحصلت "الشركة المصرية الكويتية"، التابعة لـ"مجموعة الخرافي" الكويتية على 28 ألف فدان في الظهير الصحراوي غرب مدينة العياط، مقابل 200 جنيه للفدان (رقم أقل بكثير من سعر الإيجار الموضوع لصغار المزارعين وفق قانون المالك والمستأجر). في حين سهلت أيضاً "الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية" لرجل الأعمال إبراهيم الدسوقي البنا الاستيلاء على مساحة 37 ألف فدان في منطقة وادي النطرون. كما حصل رجل الأعمال سليمان عامر على 750 فدان من الأراضي بطريق القاهرة - الإسكندرية في الفترة بين عامي 1997 و2005، حولها إلى منتجعات سياحية بدلاً من زراعتها.

وكشف تقرير لـ"هيئة التعمير والتنمية الزراعية" بوزارة الزراعة، نشر في أيار/ مايو 2017 عن استيلاء 810 شركات على مساحة من الأراضي الصحراوية تبلغ 2.8 مليون فدان منذ عهد مبارك وخلال فترة ما بعد الثورة، واستثمار جزء كبير من هذه الأراضي في قطاعات إنشائية بدلاً من زراعتها، موضحاً أن مستحقات الدولة من هذه الأراضي تخطت 300 مليار جنيه.

وفي تقرير تحت عنوان "بالأرقام: الذين نهبوا ثروة مصر" نشر بعد 4 أيام من الإطاحة بمبارك عام 2011، استدلت صحيفة "الأهرام" الحكومية بتصريحات رئيس "الجهاز المركزي الوطني لاستخدامات الأراضي" حينها، عمر الشوادفي، بأن نحو 16 مليون فدان تم الاستيلاء عليها من قبل "مافيا الأراضي" - للزراعة ومشروعات أخرى - في عهد مبارك. كما كشف التقرير عن تخصيص الحكومة 100 كيلو متر من الأراضي شمال غرب خليج السويس، لخمس جهات ضمت أربعة رجال أعمال بارزين في الحزب الوطني وهم أحمد عز، أمين السياسات السابق بالحزب - الذي باع جزءاً من نصيبه إلى مجموعة الخرافي الكويتية - ومحمد فريد خميس ومحمد أبو العينين ونجيب ساويرس.

> **كشف تقرير لـ"هيئة التعمير والتنمية الزراعية" في 2017 عن استيلاء 810 شركة على مساحة من الأراضي الصحراوية تبلغ 2.8 مليون فدان منذ عهد مبارك وخلال فترة ما بعد الثورة، استثمر جزء كبير من هذه الأراضي في قطاعات إنشائية بدلاً من زراعتها، وبلغت مستحقات الدولة من هذه الأراضي تخطت 300 مليار جنيه.**

يشرح سعيد خليل (5)، المستشار الفني السابق لـ"الجنة استرداد الأراضي" التي شكلتها السلطات الحالية، أن الاستيلاء على الأراضي خلال عهد مبارك بالمخالفة للقوانين، وكذلك التخصيصات الجائرة للأراضي، كانت أحد الأسباب في ارتفاع السخط ضد نظامه، موضحاً أن العديد من الشركات متورطة في عمليات الاستيلاء، مثل "شركة كيان" التي استولت على 32.642 فدان من أراضي الاستصلاح، وكذلك شركة "الريف الأوروبي" التي استولت على حوالي 500 ألف فدان.

رافق ذلك سيطرة رجال نافذين في عهد مبارك ونواب في مجلس الشعب، على الظهير الصحراوي للأراضي الزراعية في المحافظات الجنوبية. على سبيل المثال، استولى نواب مجلس الشعب في محافظة أسيوط على 1500 فدان على طريق أسيوط/ البحر الأحمر. كما استولى آخرون على مساحة 3500 فدان بمركز أبنوب بأسيوط، على أراض كانت مخصصة لغابة شجرية. وفي أسوان، سيطر 28 من رجالات الحزب الحاكم على 223 ألف فدان.

عطاءات لشركات خليجية

سمحت السياسات الليبرالية خلال حكم مبارك بتهافت شركات سعودية وإماراتية وكويتية لاستغلال هذه الأراضي وتحويلها إلى سلة غذاء تخدم بلادهم. فعلى الرغم من تبني السلطة خطابات دعائية ضخمة بأن المشروعات الاستصلاحية الجديدة، لاسيما "توشكي" و"شرق العوينات" التي أطلقتها في النصف الثاني من التسعينات في جنوب غرب مصر، تستهدف تشكيل دلتا جديدة في ذلك المكان تقلل من الضغط على وادي النيل وتجذب الأجيال الشابة لزراعة مساحات شاسعة تغذيها آبار المياه وبحيرة ناصر الجنوبية.. لكن بمراجعة أرقام توزيع الأراضي المعروضة في هذه المشروعات، يبرز أن أكبر المستفيدين من هذه المشروعات هي شركات خليجية.

ففي مشروع "توشكى" - الذي يمتد على مساحة 540 ألف فدان (بمعدل 5.9 في المئة من مساحة الأراضي المزروعة في مصر البالغة 9.13 مليون فدان) - حصلت شركة "المملكة للتنمية الزراعية"، التي يملكها الامير الوليد بن طلال على 100 ألف فدان، يستصلحها على أربع مراحل. ومثلها، حصلت "شركة الراجحي" السعودية على 100 ألف فدان في المشروع نفسه. كما حصلت "شركة الظاهرة" الإماراتية العملاقة على مساحة مماثلة. وفي نيسان / أبريل 2010، احتفت شركة الراجحي بإنتاج أول محصول من الشعير على مساحة 25 ألف فدان، الذي يعد "باكورة إنتاج مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي الخارجي" بحسب وصف الشركة حينها. كما أعلنت "شركة الظاهرة" الإماراتية عن توقعاتها ببلوغ حجم إنتاجها من القمح في المشروع نفسه إلى 300 ألف طن بحلول عام 2016. وبهذه الأرقام، تكون حيازة الشركات الخليجية الثلاث في هذا المشروع تبلغ 55.5 في المئة من مساحته.

ولاقى مشروع "شرق العوينات" المصير نفسه، إذ تستحوذ شركة "رخاء للاستثمار الزراعي" السعودية على 24 ألف فدان في هذا المشروع وتزرع منها 10 آلاف فدان بالقمح والبرسيم الحجازي والبطاطس والذرة. كما تستغل شركة "جنات للاستثمار الخارجي" المملوكة من قبل تكتل شركات زراعية سعودية على 10 آلاف هكتار وتزرعها بالشعير والأعلاف والقمح. وتستحوذ "مجموعة العقيل الاستثمارية" على 21 ألف فدان في شرق العوينات ومحافظات أخرى. ومن الإمارات، تمتلك شركة "جنان" 160 ألف فدان في شرق العوينات ومحافظة المنيا، بصعيد مصر، استغلتها في البداية لإنتاج علف الماشية وتصديره إلى أبو ظبي، قبل أن تغير سياستها عام 2013 باتجاه زراعة القمح بدلاً من الأعلاف، في حين تمتلك "شركة الظاهرة" 16185 فدان في شرق العوينات تنتج 50 ألف طن متري من الأعلاف ونحو 100 ألف طن من القمح سنوياً.

> **قدمت مشروعات "توشكى" (540 ألف فدان)، و"شرق العوينات" التي أطلقت في النصف الثاني من التسعينات السالفة في جنوب غرب مصر، على أنها تستهدف "تشكيل دلتا جديدة" تقلل من الضغط على وادي النيل وتجذب الأجيال الشابة لزراعة مساحات شاسعة تغذيها آبار المياه وبحيرة ناصر الجنوبية. وبمراجعة أرقام توزيع الأراضي هناك، يبرز أن أكبر المستفيدين هي شركات خليجية.**

وعلى الرغم من أن الاستيلاء على الأراضي من شركات ورجال أعمال ومقربين من مبارك كان أحد شواحن الغضب التي أشعلت ثورة يناير 2011، إلا أن الشركات الأجنبية لم تتخلَّ بعد قيام الثورة عن الأراضي التي حصلت عليها خلال حكم مبارك، باستثناء شركة الوليد بن طلال التي تنازلت عن 75 ألف فدان غير مستغلة في "توشكى" - قبل

شراء "جهاز الخدمة الوطنية" التابع للجيش النصيب الباقي من الشركة - ومقاضاة "شركة الخرير" الكويتية بسبب الأراضي التي حصلت عليها بشبهات فساد في العياط، ونيّتها البناء فوقها بدلاً من استصلاحها. بل على العكس، شجعت الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير 2011 استمرار وتوسع استيلاء الشركات الخليجية على الأراضي المصرية، وتصويره كتدفق للاستثمارات الأجنبية على مصر، عبر السماح للكثير من هذه الشركات باستغلال المراحل التالية من الأراضي التي خصصت لهم في عهد مبارك، لاسيما في "توشكى"، وكذلك شراء أراضٍ جديدة، إذ حصلت شركة "جنان" الإماراتية، مثلاً، على 10 آلاف فدان من حكومة الجنزوري عام 2012 لإقامة مزرعة للماشية في جنوب الوادي.

ومع تولي السيسي الرئاسة في النصف الثاني من عام 2013، حظيت الشركات الخليجية من الدول التي شكلت داعماً أساسياً لحكمه، بأولوية في الحصول على أراضي الاستصلاح الزراعي، إلى جانب الجيش، خاصة في مشروع 1.5 مليون فدان الذي أطلقه السيسي في كانون الأول/ ديسمبر 2015. فقبل تسعة أشهر من إطلاق هذا المشروع، أبدت شركة "الظاهرة" الإماراتية رغبتها دخول المشروع، موضحة أن وزارة الزراعة المصرية عقدت اجتماعاً مع 30 شركة خليجية لمناقشة إجراءات تنفيذ المشروع.

وفي كانون الثاني/ يناير 2017، أعلنت شركة "الريف المصري" المشرفة على المشروع، تقدّم شركات خليجية وسعودية وإماراتية ويونانية وكويتية للحصول على قطع أراض في المشروع بحد أدنى 10 آلاف فدان.

وفي آب/ أغسطس من العام نفسه، أعلنت وزارة الزراعة المصرية توقيع بروتوكول تعاون مع شركة كورية جنوبية لزراعة 300 ألف فدان في جنوب شرق منخفض القطارة، شمال غرب مصر، لزراعة "الاستيفيا" (Stevia) لإنتاج السكر بهدف التصدير، حيث لا تمتلك مصر مصانع لإنتاج السكر من هذه النبتة. كما كشفت "الشركة المصرية الكويتية" التابعة لمجموعة الخرافي في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي عن بنائها مصنعاً ضخماً للأخشاب على مساحة 30 فدان، حصلت على أرضه مؤخراً في محافظة المنيا، وسط مصر. كما تفاوض الحكومة المصرية للحصول على 6 آلاف فدان بالقرب من محطات الصرف الصحي لإقامة غابة شجرية لتغذية المصنع. وفي كانون الأول / ديسمبر 2018، أعلنت مجموعتا "الخرير" و"موربان" الإماراتيتين التوصل لاتفاق مع "البنك الأهلي المصري"، المملوك من قبل الدولة، لاستصلاح 180 ألف فدان غرب المنيا، لزراعة البنجر (الشمندر) وإقامة أكبر مصنع للسكر في العالم.

إهمال متعاظم للريف

هذا التوجه القائم على دعم تركيز الحيازات الزراعية الضخمة المعدة للتصدير، وتركيز اهتمام الحكومات المتعاقبة على توفير بعض الخدمات داخل المدن، التي يشكل غضب ساكنيها مصدر إزعاج مباشر لها، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية المتسارعة التي يتبناها السيسي، كلها أثرّت سلباً على الإنفاق المتعلّق بالقرى الريفية والزراعة فيها.

فعلى الرغم من أن ثورة يناير لفتت أنظار السلطات إلى ضرورة تقديم خدمات للأهالي خوفاً من تكرار انتفاضات سياسية واجتماعية، إلا أن القرى ظلت خارج حساباتها، كون غضب الريف تجاه السلطة يبدو غير مؤثر وغير منظم.

وتشتكي العديد من القرى نقصَ الخدمات مثل انخفاض عدد المدارس بالمقارنة مع عدد المواطنين، فضلاً عن تردي

جودة مياه الشرب وانقطاعها المتكرر، وغياب الصرف الصحي وغياب الخدمات الصحية، يضاف إلى ذلك افتقار القرى لمشاريع صناعية يمكنها استيعاب الأيدي العاملة من الأجيال الشابة، بدلاً من هجرتها إلى المدن وتشكيلها عشوائيات تنمو بشكلٍ مضطرد على أطراف تلك المدن.

يقع حوالي 76 في المئة من الأراضي الزراعية في وادي النيل والدلتا، ويمتاز بخصوبته العالية وسهولة حصوله على المياه بالمقارنة مع الأراضي الصحراوية، وقد شكلت هذه الكتلة هدفاً لسلسلة سياسات حكومية رامية للتغلب على "مشكلة" الحيازات الصغيرة.

أحد المشكلات الكبرى التي تواجه المزارعين، هي عجز جزء كبير منهم عن سداد ديونهم للدولة. فـ"بنك التنمية الزراعي" الذي كان يستهدف في السابق حل المشكلات المالية للمزارعين عن طريق تقديم قروض لهم بضمان أرضهم، أصبح بمثابة البعبع الذي يطاردهم، مع ملاحقات قضائية تصل حدَّ سجن مزارعين بسبب عدم تمكنهم من الدفع. وقد طرحت مسألة إسقاط ديون الفلاحين في مصر عقب ثورة يناير 2011، لكن وزير الزراعة السابق، أيمن فريد أبو حديد، أنهى في أيار/ مايو 2014 هذا الجدل بإعلانه عدم إسقاط ديون الفلاحين البالغة 3.4 مليار جنيه.

في 2018 شنت الحكومة حملات إزالة واسعة لمشاتل الأرز في العديد من محافظات الدلتا، باعتبار هذه الزراعة شرهة للمياه. كما أثار قرارٌ مماثل لتقليص المساحات المزروعة بقصب السكر والموز، للسبب نفسه، تخوفاً من تشريد الآلاف من الأسر ممن يعتمدون على هذه الزراعات.

ولأن حوالي 76 في المئة من الأراضي الزراعية يقع في وادي النيل والدلتا، ويمتاز بخصوبته العالية وسهولة حصوله على المياه بالمقارنة مع الأراضي الصحراوية، فقد شكلت هذه الكتلة هدفاً لسلسلة سياسات حكومية رامية للتغلب على مشكلة الحيازات الصغيرة، والاستفادة القصوى منها من خلال توجيه المزارعين لمحاصيل بعينها تخدم الاحتياجات الداخلية أو النواحي التصديرية.

وقدمت الحكومة الكثير من التحفيزات لزراعة محاصيل ذات أهداف تصديرية، مثل الموالح والبطاطس. ووفق تقرير "التعبئة والإحصاء"، بلغت المساحات المزروعة بالبرتقال في مصر 306.9 ألف فدان في عام 2017، بنسبة إنتاج وصلت إلى 3.2 ملايين طن، لتنافس إسبانيا على المرتبة الأولى كأكبر مصدر للبرتقال. كما تستهدف الحكومة زيادة المساحة المزروعة بالنباتات العطرية لخدمة التصدير وجلب ملايين الدولارات لمصر، من خلال استراتيجية إعادة توجيه 69 ألف فدان لزراعة هذه النباتات في محافظة بني سويف، بجنوب القاهرة.

لكن مع بداية أزمة نقص المياه وتوجه إثيوبيا لملء سد النهضة، أكبر سد في إفريقيا على مجرى النيل، بدأت الحكومة المصرية بتشديد سياستها لتقليل زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وفي 2015، أصدرت الحكومة، قراراً بحظر زراعة الأرز في الصعيد ووسط وجنوب الدلتا، كما شددت من الغرامة المقررة على مخالفي القرار، قبل أن تتجه لإزالة المزارع المخالفة. وفي 2018، شنت الحكومة حملات إزالة واسعة لمشاتل الأرز في العديد من محافظات الدلتا. كما أثار قرارٌ مماثل لتقليص المساحات المزروعة بقصب السكر والموز للسبب نفسه، تخوفاً لدى مزارعين يعتمدون على

هذه الزراعات كمصدر رئيسي لدخلهم، الذين قالوا إنه يهدد بتشريد الآلاف من الأسر.

تظهر السياسات الليبرالية المتراكمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مصر، تحول الزراعة إلى قطاع يخدم كبار الملاك والشركات الكبرى، مع انخفاض دور المزارع الصغير في هذه المنظومة، أو محاولة توجيهه لخدمة سياسات تستهدف دفع التصدير. هذه السياسات أسقطت المزارعين الصغار في فقر شديد تراكم مع انخفاض العائد الزراعي عاماً بعد آخر، ليهدد مهنة الزراعة ومستقبل القرى في مصر.

---

1 - الفدان وحدة قياس للمساحة وهي تعادل *4200* متر مربع أو *0.42* هكتار.

2 - وهو ما يحذِّر منه كتاب "أحلام الصحراء لمصر: تنمية أم كارثة؟" للباحث الهولندي ديفيد سيمز.

3 - نشرها على "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" في شباط / فبراير *2010*.

4 - مدرِّس الاجتماع الريفي بكلية الزراعة في جامعة جنوب الوادي بمصر ، الدراسة منشورة على *academia.edu*.

5 - مقابلة خاصة لـ"السفير العربي".

الأرض في مصر: صراع النفوذ والثروة والبقاء

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

الأرض هى المفتاح الرئيسي لفهم طبيعة الحكم في مصر، ليس لكونها مجتمعاً زراعياً بل لتركيز السلطة على الأرض، والتعامل مع السكان بمنطق يتمحور حول إخضاع مجموعات من البشر يقيمون على مساحة معينة، أو حول كيفية انتزاع السكان من الأرض وإزاحتهم.

الأرض هي محور السيادة وبسط نفوذ السلطة في مصر، وهي محور الصراع الاجتماعي بين جميع الأطراف، حتى داخل جهاز الدولة نفسه، وهي المصدر الرئيسي للثروة.
ولكن ما هي الأرض؟ ولماذا هي محور الصراع الاجتماعي في مصر؟ والمقصود هنا هو كل ما يتعلق بالمساحات الزراعية سواء داخل الوادي، أي أراضي الدلتا والصعيد المشهورة بالزراعة تاريخياً، أو أراضي الاستصلاح الزراعي التي بدأت في التشكل منذ نهاية عصر الملك فاروق ثم مع مشروع الإصلاح الزراعي مع عبد الناصر، وإعادة توزيع الأرض كمدخل مهم للنظام الناصري في إعادة توزيع الثروة وتشكيل طبقات اجتماعية جديدة. وهناك أيضاً الأراضي الزراعية المستصلحة في الصحراء مثل إقليم التحرير والنوبارية شمال غرب القاهرة. ونقصد بالأرض أيضاً كل المساحات الصحراوية الشاسعة التي تمثل الامتداد العمراني لمصر، مثل مصر الجديدة ثم في السبعينات الفائتة مدينة نصر، وفي التسعينات والألفية الجديدة السادس من أكتوبر والشيخ زايد والمجتمعات والمدن المسيّجة التي شهدت طفرة كبيرة منذ نهاية القرن الماضي، وما زالت مستمرة في التوسع، وهي تحيط بالقاهرة، وصارت في العقد الأخير تحيط بالإسكندرية أيضاً. كذلك يقصد بها المساحات الشاسعة على البحر المتوسط أو البحر الأحمر. وحتى داخل حيز المدينة والقرى أو على أطرافها، فالأرض الزراعية أو القابلة للاستثمار العقاري كانت مركزاً رئيسياً للصراع والسيطرة. ويمكن رصد الاستيلاء على مثل هذه الأراضي في القاهرة والإسكندرية ومدن القنال والعديد من مدن الدلتا والصعيد بهدف التوسع الديموغرافي في ما عرف بأحزمة العشوائيات.

الأرض في مصر ليست فحسب كل مساحة قابلة للزراعة، بل وكذلك للاستثمار العقاري والخدمي والصناعي أيضاً. وإشكالية الأرض تتجسد في سؤالين: من يملك الحق في الأرض؟ وفي ماذا تُستخدم؟ كما هناك سؤال الإدماج والتهميش، سواء في حق الولوج إلى الأرض، أو الاستفادة بما يتعلق بالتنمية الخدمية أو الصناعية أو العقارية التي ستنتج عن تخصيص الأرض. وأخيراً هناك سؤال من سينتزع أرضاً لصالح من؟ وبأي تكلفة؟

محطات

يمكن رصد ثلاث محطات لتحولات الصراع حول الأرض واستخدامها في مصر منذ الخمسينات وإلى اليوم.

الإصلاح الزراعي

المحطة الأولى هي إعادة توزيع الأرض الزراعية والتخطيط العمراني والاستثمار العقاري الذي تولت إدارته الدولة بالكامل. ثم الارتداد على هذه الاستراتيجية مع السادات وقانون 1974 الذي أعاد الحيازات الكبرى مرة أخرى لكبار الملاك على مستوى الأرض الزراعية. وفي هذه الفترة أيضاً بدأ سوق الاستثمار العقاري الخاص في النمو بشدة، وأصبحت السمسرة والتجارة في الأراضي وفض النزاعات عليها بشكل عرفي مهناً شديدة الأهمية وجالبةً للثراء الفاحش، وهو قائم إلى يومنا هذا.

عهد مبارك

تحولت الأرض إلى مجال للمضاربة و"التسقيع" (أي المملوكة بشروط ولكن المتروكة بلا استخدام) ومجالاً كبيراً لممارسة الفساد بين النخب الأمنية البيروقراطية والطبقات الصاعدة مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والنخب الرأسمالية الجديدة التي أعيد تشكّلها بين أطراف مختلفة منها النظام السياسي نفسه، ومنها أيضاً الولايات المتحدة

الأمريكية ودول الخليج. وهي الفترة نفسها التي شهدت التوسع في المدن السياحية والعشوائيات. ووجد هذا النمط مع مبارك توحشاً وصدامات عنيفة حول الأرض، سواء الزراعية منها أو المخصصة للاستثمار العقاري. قام مبارك سنة 1992 بتغير قانون إيجار الأرض الزراعية. ونص القانون رقم 96 لسنة 1992 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون 178 لسنة 1952 الخاص بالإصلاح الزراعي، على إنهاء عقود الإيجار بانتهاء السنة الزراعية 96/97. فنشبت مئات الانتفاضات الصغيرة في جميع قرى مصر من الصعيد إلى الدلتا، بين ملاك الأراضي والمزارعين وقوات الأمن. وقد وثق أغلبها "مركز الأرض". وقطعت الطرق والقطارات وأحرق العديد من الجمعيات الزراعية. وشهدت هذه الفترة تحالفاً واضحاً بين الملاك ورجال الشرطة والبلطجية. ويرصد "راي بوش" من جامعة ليدز البريطانية تعذيباً روتينياً وممنهجاً للمزارعين، ووقوع أكثر من 87 حالة وفاة، و550 إصابة، و800 حالة اعتقال حدثت بسبب الصراع على الأرض حتى شباط/ فبراير 2000. واستمراراً للنهج نفسه وقعت أحداث "سراندو" (1) في دمنهور بين عامي 2005 و2006 وكانت بين المزارعين من جهة، وعائلة صلاح نوار والداخلية والبلطجية من جهة أخرى، وشهدت وقائع تعذيب واحتجازاً للنساء واعتقالاً للمزارعين وسقوط امرأة ضحيةً للتعذيب.

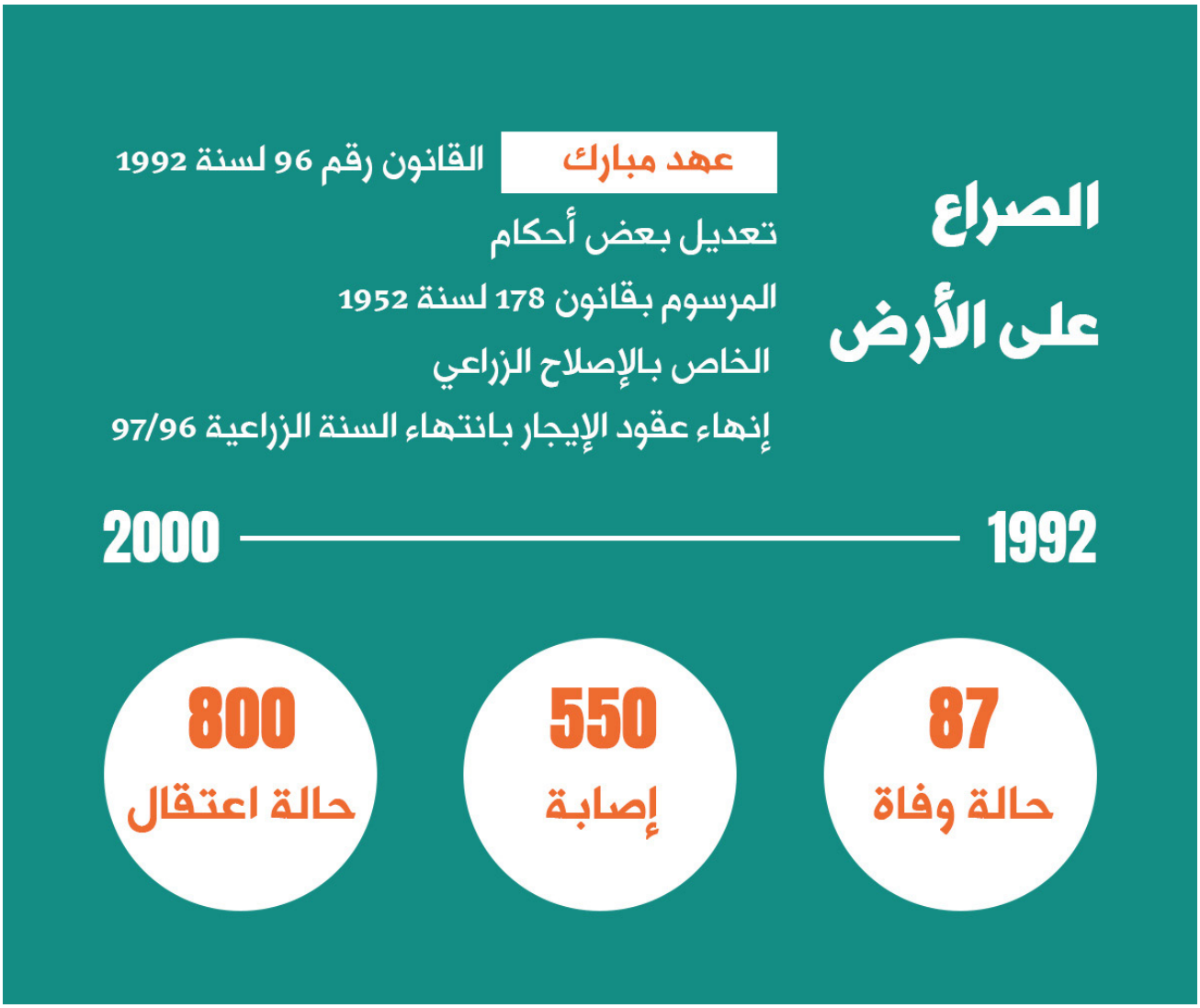

تخلى مبارك تدريجياً عن الاستثمار في دعم صغار الفلاحين ومشاريع الاستصلاح الزراعي للشباب، في مقابل تخصيص مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية للاستثمار الزراعي. وخلق هذا الأمر طبقة كبار ملاك آخرين. وتوسعت زراعة الفاكهة مثل البرتقال، الذي نافست فيه مصر بقوة في التصدير، لتتفوق على إسبانيا في بعض الأوقات، وزراعة

الأعشاب بغرض التصدير أيضاً ومحاصيل بستانية مختلفة. وتوقفت مصر عن الاهتمام بمحاصيل مثل القمح. وفي الدلتا انتشرت زراعة الأرز والمزارع السمكية وتشكلت من خلالها ثروات طائلة حتى العام 2005، على الرغم من صراع مصر مع أثيوبيا على حصتها من ماء النيل و"سد النهضة".

قام مبارك بتغيير قانون إيجار الأرض الزراعية، معدلا بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، منهياً عقود الإيجار بانتهاء 1979، وقد نشبت مئات الانتفاضات الصغيرة في جميع قرى مصر من الصعيد إلى الدلتا. ووصلت مساحة الأراضي المنهوبة خلال حكم مبارك إلى نحو 16 مليون فدان، أو نحو 67 ألف كيلومتر مربع.

ومع اشتداد أزمة السكن وفشل الحيازات الزراعية الصغيرة في درّ عائد مربح على أصحابها، ومع ضرورة إيجاد أراضٍ للسكن، تحول الصراع على الأرض من أجل الزراعة إلى ما يعرف بـ"كردون" المباني (سلاسل من البناء) المخالف على أراضٍ زراعية. وهذا محور صراع طويل بين السلطة وقطاعات فقيرة تستولي على الأرض من أجل السكن، منذ السبعينات الفائتة وإلى اليوم. تجسد هذا داخل الريف نفسه أو في قلب المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية. وهكذا توسعت العشوائيات. وتحولت مناطق كثيرة لما يعرف بالإصلاح الزراعي إلى مناطق سكنية شبه عشوائية بعد فشل الزراعة. وهي مناطق كان الصراع عليها أكبر حيث يحمل أبناء هذه المناطق حيازات لهذه الأراضي، كما قامت السلطات بإدخال الخدمات والمرافق العامة لها مثل الكهرباء والماء وبتحصيل فواتيرها. ومع بداية الألفية الجديدة اشتد الصراع على هذه الأراضي، مثل أراضي المنتزه وطوسون بالإسكندرية، وصار القضاء الإداري ساحة تنازع كبيرة بين الأمن والمحافظة والمستثمرين العقاريين من جانب، والأهالي من جانب آخر.

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لقيمة الأرض الزراعية، لكنها ظلت محوراً مهماً للصراع الاجتماعي بين العائلات الكبرى والقبائل على ملكيات الأرض أو التنافس فيما بينهم في الاستيلاء على أراضي الدولة. وتحفل تقارير "مركز الأرض" (2) بآلاف الحالات التي يقع ضحيتها المئات كل عام نتيجة استخدام السلاح الناري.

وقد اتسم عصر مبارك بظاهرتين متناقضتين: الاستيلاء على أراضي الدولة عن طريق وضع اليد نتيجة لرخاوة السلطة وللفساد، كما تحولت العشوائيات إلى هاجس اجتماعي وأمني للسلطة ومصدراً للخطر يجب تطويقه وحصاره. والظاهرة الثانية هي نهم النخبة الرأسمالية الجديدة بقيادة جمال مبارك في الانقضاض على الأراضي وطرد السكان، مثلما حدث في التسعينات الفائتة من طرد للفلاحين ولكن هذه المرة في المناطق المسكونة. كذلك التوسع في تخصيص الأرض والاستثمار الخليجي في مجالي الزراعة والعقارات. فكانت "شركة إعمار" الإمارتية و"عليّان" السعودية ومجموعة "الخرافي" من كبار المستثمرين العقاريين في مصر، وبالأخص في المدن الجديدة أو القرى السياحية على البحر الأحمر. وهو ما ساعد سوق العقارات على النمو بشدة في عهد مبارك، بوجود الصعوبات البيروقراطية والرشاوي والعمولات وهيمنة الدولة واحتكارها للأرض، وهي أمور يشتكي منها مجتمع رجال الأعمال والمال إلى يومنا هذا على الرغم من تقاربهم مع النخب الأمنية والاستفادة المتبادلة.

وفي عام 2010، أصدر "الجهاز المركزي للمحاسبات" تقريراً مهماً للغاية حول ملف تخصيص وبيع أراضي الدولة، التي كانت مخصصة للاستصلاح والاستزراع، رصد فيه آلاف المخالفات والتجاوزات التي وقعت خلال السنوات الماضية، وتناول تحويل الأراضي المخصصة للزراعة (3.5 مليون فدان)، بيعت بأبخس الأثمان إلى منتجعات سياحية فاخرة وقصور، وبخاصة الأراضي الموجودة على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، والساحل الشمالي.

وكشف تقرير آخر صدر عن "الاتحاد العربي لمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال"، قيمة الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها سواء من خلال وضع اليد أو لفعل قوانين تمّ تشريعها، ووصلت قيمتها إلى 900 مليار جنيه. وأشار إلى أن أراضي وأملاك الدولة، خلال الأنظمة السابقة، تعرضت لتعديات صارخة وخطيرة تمت بالمخالفة للقانون والدستور، وبمساعدة مسؤولين سابقين تربحوا نظير تخصيص هذه الأراضي. ووصلت مساحة الأراضي المنهوبة إلى نحو 16 مليون فدان، أو نحو 67 ألف كيلومتر مربع.

أصدر الجهاز المركزي للمحاسبات تقريراً في العام 2010 حول ملف بيع أراضي الدولة التي كانت مخصصة للاستصلاح والاستزراع، رصد فيه آلاف المخالفات والتجاوزات، وتناول تحويل الأراضي الزراعية (3.5 مليون فدان) إلى منتجعات سياحية فاخرة وقصور، وبخاصة منها الموجودة على طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي، وفي الساحل الشمالي.

كذلك رُصدت مساحات شاسعة للمدن الجديدة، مثل "مدينتي" و"الرحاب" التي خصصت لرجل الأعمال التابع لـ"الحزب الوطني" (حزب السلطة) هشام طلعت مصطفى، والتي تحولت إلى قضية فساد كبيرة بعد ثورة 2011. وتوسع مبارك في تحويل منطقة "العين السخنة" إلى منتجعات وقرى سياحية، والساحل الشمالي وجنوب سيناء وبعض مدن البحر الأحمر. وخصصت مساحات كبيرة لرجل الأعمال الشهير المقرب من مبارك شخصياً، حسين سالم، الذي ما زال هارباً في إسبانيا بعد اتهامه في قضايا فساد مختلفة تتعلق بمنحه أراضٍ. وتحوّل الاستثمار في الأرض و"تسقيعها" والتجارة بها إلى أحد أهم سبل الاستثمار بسبب احتفاظ العقارات والأراضي بقيمتها في مواجهة التضخم، وهو يعتبر أكثر مجالات الاستثمار أماناً في مصر ومستودعاً للقيمة.

بعد الثورة

وبعد الثورة واجه أغلب رجال الأعمال في عهد مبارك (حسين سالم، هشام طلعت مصطفى، حبيب العدلي، وزير الإسكان نفسه إبراهيم سليمان، وآخرون ذخرت المحاكم بقضاياهم في هذا الشأن) قضايا فساد تمحور أغلبها حول الاستيلاء على أراضي الدولة سواء بوضع اليد أو بتخصيص أراضٍ لهم من قبل السلطة بأسعار لا تتناسب مع أسعارها الحقيقية في السوق. وانتهت العديد من القضايا بالتصالح مع الدولة ودفع بعض التعويضات.

ولهذا فلا عجب أنه منذ اشتداد رياح النيوليبرالية بعد العام 2005 إلى اليوم، تكررت محاولات السلطة والمستثمرين طرد السكان من مناطقهم. والأمثلة كثيرة. ففي عام 2006 دفعت السلطة سكان منطقة "المفروزة" بالإسكندرية لإخلاء مساكنهم بالعنف لصالح توسيع "ميناء الدخلية". وفي عام 2008 استيقظ سكان منطقة طوسون بشرق الإسكندرية على عملية اجتياح شنها الأمن المركزي لطردهم بعد أن قررت المحافظة وبعض رجال الأعمال الاستثمار العقاري هناك. وكذلك محاولة الجيش الاستيلاء على جزيرة القراصية بالنيل في القاهرة في 2008 ومؤخراً محاولة الجيش طرد وتهديد سكان جزيرة الوراق لإخلائها. وأيضاً نجاح الدولة في إخلاء مثلث ماسبيرو لصالح رجل الأعمال ساويرس.

النظام السياسي شن إذاً حرباً كبيرة على سكان عدة مناطق لإخلائها بالقوة، وكان كل هذا مصحوباً بآليات بطش وقمع جماعي وترويع وإرهاب للمواطنين وسجن لذويهم واعتقال أسر بأكملها للمساومة والإخضاع. وفي الأخير يتم إنتاج نمط من الحكم استعماري وبوليسي الصفة. ولهذا لا عجب من ضرورة عسكرة الشرطة بشكل دائم بعيداً عن خوف الدولة من الثورات أو الجانب السياسي. فالعسكرة هنا لها ضرورة واسعة ومهمة في الحوكمة نفسها.

الخرائط والجهات المختصة والصراع على الاراضي

أصبح الحصول على خريطة تفصيلية لمصر أمراً في غاية الصعوبة، وذلك منذ عام 1952. بل إن زكريا محي الدين (الأب المؤسس للأجهزة الأمنية المعاصرة في مصر) كان شديد الحرص على هذا الأمر. الخرائط كانت وإلى اليوم تمثل هاجساً أمنياً شديد الحساسية للسلطات المصرية، وأمراً تخطيطياً ومدخلاً للثروة، وتعزز هذا بعد "الانفتاح" مع حكم السادات، لأن خرائط تخطيط الأراضي هي ما تمكّن قطاعات مختلفة (قريبة من السلطة بحكم الفساد أو التقارب بين برجوازية الدولة والبرجوازية الجديدة الصاعدة مع الانفتاح، وقريبة من الأجهزة الأمنية وبالأخص الجيش) من الولوج إلى الأرض والاستثمار فيها أو "التسقيع" أو لعب دور الوساطة والسمسرة. وقد عمل بعض رجال الدولة المقربين من صناعة القرار أو من صناع القرار أنفسهم، كسماسرة معلومات عن الأراضي.

وفي الألفية الجديدة صار الأمر أكثر فجاجة، حيث أصبح وزير الإسكان هو أحد الشركاء في "بالم هيلز" التي تقوم ببناء المدن المسيجة والاستثمار العقاري، وعمل بعض الموجودين في المناصب الحكومية كاستشاريين في شركات المضاربة العقارية.

الخرائط كنز محكم الإغلاق

استخلاص خريطة مفصلة للاستثمار أو التخطيط الاقتصادي أمرٌ ما زال إلى يومنا هذا شديد الصعوبة. وتكمن المشكلة الرئيسية في جانبين: إما أن الخريطة سرية وحصرية بالجهات الأمنية وبعض الأجهزة التخطيطية، ويتم بالتالي التعتيم عليها، أو تتعدد الجهات المنوطة بإدارة الأراضي في مصر، وتخصيصها وما يتعلق بتصريحات مختلفة للقيام بأي نشاط عليها. فالجهات تتوزع بين وزارة الدفاع، المحافظة، الوزارات المتقاطعة أو المالكة للأرض، والأوقاف. بالإضافة إلى ذلك فهناك الجهات المطلوب موافقتها مثل وزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي والدفاع المدني والمجلس الأعلى للآثار. والوصول إلى هذه الهيئات وتصريحاتها أمر مكلف ويتطلب قدراً كبيراً إما من القدرة على النفاذ إليها أو من الفساد أو من الأثنين معاً.

ويشير المهندس المدني الراحل، والناشط السياسي، رمضان جاب الله، أن الخريطة جزء متعلق بالأرض كمصدر رئيسي وحاسم للثروة، وبالأخص منذ الانفتاح وتقدم المواصلات وتقنيات رصف الطرق وعمل مدن جديدة. وقد أصبح مجرد الحصول على الخرائط، سواء القديمة أو الحديثة أو المستقبلية، يعني الثروة المباشِرة. فقد نجحت بعض الجماعات النافذة في البيروقراطية والأمن في الحصول على خرائط الطريق الدولي بالإسكندرية، وكانت خرائط مسرّبة، وحققت بذلك ثروات كبيرة بولوجها للمعلومات حول الأرض وسبل استثمارها. وكذلك الحال مع الطريق الدائري في القاهرة. ويكمل جاب الله: "وفي تجربة لي مع مصلحة المساحة، وهي الجهة المدنية التي تعطي الخرائط - المفروض أنه يُحصل عليها ببساطة - طلبتُ خريطة لمنطقة حدائق الأهرام فأعطوها لي بعد مماطلة بيروقراطية وتقديم أوراق... وكانت الخريطة عبارة عن لوحة بيضاء ليس فيها أي خط. فقلت لهم: هل طُبعت بالخطأ؟ أجابوا: لا، هي هكذا، عندنا إصدار سبعيني (من سنوات السبعين الفائتة) ولكي تحصل على مرادك اذهب إلى مكتب حي الهرم. وطبعاً حجم فساد مكاتب الأحياء معروف، ومنه إخفاء الخرائط بين الحي ومصلحة المساحة لمصلحة التجار والسماسرة، لأن مجرد معرفة معلومات عن الأراضي بشكل مفصل هي ثروة في السمسرة. هذا جانب يؤكد المعنى الأمني، لارتباطه بالثروة على عدة مستويات. من أول أرض الفطيم – "إيكيا" و"المول" - في القاهرة الجديدة التي تؤكد خرائطه أنه أخذ من شارع عمومي وأغلق لحسابه، إلى خرائط القطع الصغيرة لحساب هذا أو ذاك من الفاسدين في السلطة".

> **تأتي مصر في المرتبة 119 من أصل 185 اقتصاداً على مؤشر تسجيل الملكيات طبقاً لتصنيف البنك الدولي، وأحياناً تتراوح المدة الزمنية المطلوبة لتسجيل الأراضي ما بين 10 إلى 15 سنة.**

وعلى الرغم من كل هذه التعقيدات و"الغلبة" الأمنية والبيروقراطية على الأرض في مصر، فكفاءة الدولة في تسجيل الأراضي شديدة التواضع، كما أن حجم الاستيلاء ووضع اليد على أراضي الدولة هو الآخر أمر متكرر. وتشير د. سحر عبود (3) في تقرير لها صادر عن "المركز المصري للدراسات الاقتصادية" إلى "عدم وجود نظام معلومات متكامل

ومحدث عن الأراضي في مصر. وتأتي مصر في المرتبة 119 من أصل 185 اقتصاداً على مؤشر تسجيل الملكيات طبقاً لتصنيف البنك الدولي". وأحياناً تتراوح المدة الزمنية المطلوبة لتسجيل الأراضي ما بين 10 إلى 15 سنة.

الجيش أكبر مستثمر في الأرض

بسبب تعقيد الإجراءات وجهات الاختصاص، تلجأ النخبة الحاكمة نفسها، عن طريق رئيس الجمهورية، لتخصيص الأراضي بقرارات جمهورية مباشرة أو بالأمر المباشر. فبعد مبارك، يعتمد السيسي على تخصيص الأرض لصالح القوات المسلحة أو لجهات أجنبية بقرارات جمهورية، مثل قراراته المختلفة التي قامت بتخصيص عدة أراضي لملك البحرين في شرم الشيخ ومعاملته كمصري، أو منح قطعة أرض مساحتها 164 فداناً لأمير الكويت بعدما أصدر قانوناً بمعاملته كالمصريين.

ولقد نجح السيسي في الدخول إلى لعبة الأرض بقوة. ونجح في تحويل الجيش إلى أكبر مستثمر في الأراضي بمصر. فخلال عهد السادات، منح قرار رئاسي (صادر عنه في عام 1977) حق امتياز إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمَرة للجيش، فجعل هذا القرار المؤسسة العسكرية أكبر قيّم على الأراضي الحكومية في البلاد، معطياً سيطرة لا محدودة على الأرض لجهاز إدارة المساحة العسكرية، إحدى إدارات الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة المصرية.

> **صدر قانون في 2014 معني بتنظيم الأراضي التي يرفع الجيش يده عنها. وهو يتيح للمؤسسات الفرعية التابعة للقوات المسلحة تكوين شركات، إما منفردة أو بالشراكة مع القطاع العام أو الخاص، ما يعني تسهيل تحويل الأراضي العسكرية للأغراض المدنية والصناعية والاستثمارية. وقد أصبح مجرد الحصول على الخرائط، سواء القديمة أو الحديثة أو المستقبلية، يعني الثروة المباشِرة.**

إلا أن تحويل الجيش لمستثمر كان يحتاج لقرار آخر. وفي عام 2014 صدر قانون معني بتنظيم الأراضي التي يرفع الجيش يده عنها. وفي هذا القانون استُحدث بند يتيح للمؤسسات الفرعية التابعة للقوات المسلحة تكوين شركات إما منفردة أو بالشراكة مع القطاع العام أو الخاص، وهو ما يعنى تسهيل تحويل الأراضي العسكرية للأغراض المدنية والصناعية والاستثمارية ومشاركة الجيش بقيمة هذه الأراضي فقط، وهو ما يعني أيضاً إضافة استثمار الأرض إلى مزايا الجيش بعدما كان المعمول به هو وضع اليد في أيام السادات، أو تخصيص 5 في المئة من مساحة الأراضي المبنية للجيش، وهو الوضع المطبق في عصر المخلوع مبارك، حيث منح مبارك الجيش حق بناء ما يقرب من 5 في المئة من مجموع المساكن التي شُيّدت في البلاد من قبل الجيش ولأجل الجيش، دون أن يُعمم حق استثمار هذه الأراضي. أما الآن فصار يحق للجيش الأمرين معاً، كما يشير "تقرير صادر عن المعهد المصري للدراسات"(4).

شراكات الجيش

واستكمالاً لسياسات التخصيص المباشر، أصدر السيسي قراراً جمهورياً رقم 57 لسنة 2016، خصص أراضي العاصمة الإدارية الجديدة وتجمّع زايد العمراني المزمع إنشاؤهما على ما يناهز 16 ألف فدان، لـ"جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة"، كي يضطلع بتنفيذ المشروع. كما نص القرار على إنشاء شركة مساهمة تتولى إدارة الأراضي، وتضم مساهمات من جهازي مشروعات أراضي القوات المسلحة، ومشروعات الخدمة الوطنية. وأصدر الرئيس قراراً رقم

108 لسنة 2018 بالموافقة على إعادة تخصيص قطع من أراضي الدولة في "العلمين" (إحدى مدن محافظة مطروح على البحر الأبيض المتوسط) لاستخدامها في إنشاء "مدينة العلمين" السياحية الجديدة عليها. وكان أبرز ما جاء في متن القرار المنشور بالجريدة الرسمية هو القيام بعمليات إعادة تخصيص ونقل ملكية بين أكثر من جهة، من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والقوات المسلحة، إلى "هيئة المجمعات العمرانية الجديدة".

وبهذه الإجراءات نجح السيسي في إعادة موضعة الجيش في الاقتصاد المصري بعيداً عن المشروعات الخدمية والإنتاجية التابعة له، والتي تطورت منذ نهاية السبعينات الفائتة إلى اليوم. فالآن يقف الجيش كشريك رئيسي لأي استثمار عقاري أو خدمي على الأرض، وبقية الأطراف الفاعلة في الاقتصاد، سواء من رجال الأعمال المصريين أو المستثمرين الأجانب، عليها العمل إما بشراكة مع الجيش أو المرور من خلال موافقته. على كلٍ كانت الأرض مناط نزاع بين النخبة النيوليبرالية بقيادة جمال مبارك والقوات المسلحة. ولقد أزاحت الثورة هذه العقبة من أمام الجيش.

وعلى الرغم من قدرة السلطة على اتخاذ مثل هذه القرارات، لكن وفي أحيان كثيرة يتم الطعن بها قانونياً ودستورياً لأنها تحتوي على خلل قانوني يمكن أن ينقلب على السلطة نفسها. وهو ما يحاول بعض المحامين والنشطاء القيام به الآن في الإسكندرية حيث قام الجيش بالاستيلاء على أراضٍ كبيرة، وشواطئ منطقتي "سيدي جابر" و"مصطفى كامل" لصالح مشاريع ترفيهية ينفذها بنفسه، ولكنه يوكلها فعلياً من الباطن إلى شركات خاصة، أو يبيع ويؤجر لها هذه المساحة، أو يقوم بتخصيص حق انتفاع بها لمدى زمني معين. والفجوة القانونية هنا أن هذه المساحات هي حق عام للناس، وبالأخص الشواطئ، ولا يجوز التفريط بها للقطاع الخاص أو الاستيلاء عليها.

الأرض والقانون والحكم الاستعماري

الأرض هى المفتاح الرئيسي لفهم طبيعة الحكم في مصر، ليس لكونها مجتمعاً زراعياً بل لتركيز السلطة على الأرض، والتعامل مع السكان بمنطق يتمحور حول إخضاع مجموعات من البشر يقيمون على مساحة معينة، أو حول كيفية انتزاع السكان من الأرض وإزاحتهم.

قديماً - وبقدر كبير من الاختزال - كان المطلوب ضمان ولاء سكان إقليم معين وانتزاع الخراج منهم، وكذلك الأفراد للتجنيد. وهو ما جعل الطابع العسكري للحكم هو الغالب على أي نمط آخر، وجعل تقنية الحكم الأساسية هي السيطرة العسكرية وحصار حيز ما. وهذا استتبع أن تكون طبيعة البنية القانونية - سواء الحديثة أو التي في طور التحديث مثلما كان الحال أيام الخديويات في مصر - قائمة على العقوبة الجماعية، وكان نظام الأمن أيضاً بعيداً عن المدن وقائماً على نظام المسؤولية الجماعية. ولهذا ظل القانون (الفرمانات الخديوية) يتيح - حتى دستور عام 1923 الذي النص على فردية العقوبة - ممارسة أخذ الأسرى من المجتمع للمساومة، أو التفاوض أو للضغط على الجاني لتسليم نفسه.

وقد عاد نمط الحكم القائم على الترويع الجماعي من أجل إخلاء السكان من الأرضي الزراعية في التسعينات الفائتة، في ظل إدارة مختلفة ومشاريع مختلفة وبنية قانونية متعارضة في كثير من الأوقات مع تقنيات الحكم البوليسي. وفي الألفية الجديدة عاد هذا النمط مع الأرض القابلة للاستثمار العقاري والسياحي. وعلى سبيل المثال هناك معضلة الأرض في منطقة الساحل الشمالي، وهي نموذج موضِّح لشكل الاستثمار السياحي والعقاري في الأرض، حيث يتم تهميش السكان ثم إدماجهم في "العملية التنموية" وما حملته من شبكات زبائنية، وعلاقات سلطوية وتعقيدات قانونية.

كان الساحل الشمالي طبقاً للتقسيم الإداري لمحافظة الإسكندرية منطقةً حدودية. كانت بوابة التفتيش تبدأ عند الكيلو متر الثامن عشر أو عند منطقة الدخيلة. وما بعد ذلك فهي منطقة حدودية صحراوية ذات ساحل ممتد. كانت قيمة الأراضي الساحلية في هذه المنطقة لا تُذكر، وكانت بلا أي قيمة مالية أو اقتصادية. فالمنطقة كانت خارج حسابات مشاريع التنمية والعمران في مصر. وكان الجيش يتحكم في أغلب الأراضي الساحلية من خلال سيطرة سلاح حرس الحدود على الساحل. وبما أن الأرض كانت بلا قيمة، فكان النزاع عليها بين الجيش والسكان، محدوداً أو معدوماً، في حالة استحواذ الجيش على بعض النقاط لبناء وحدات لحرس الحدود. إلا أن المعادلة قد تغيرت تماماً مع قرار السلطة بتحويل هذا الساحل لمنطقة سياحة داخلية، وبناء ما يعرف بالقرى السياحية. ومن هنا بدأ الصراع على الأرض بين السكان والدولة والمستثمرين.

أغلب هذه الأراضي هي تاريخياً ملك أبناء المنطقة من القبائل والعائلات المختلفة. وكانت كل عائلة تعرف حدود أرضها ونفوذها في الجغرافيا. بالطبع كانت تقع خلافات على الأراضي بين العائلات نفسها وكانت المجالس العرفية تتولى حلها عبر اللجوء للشيوخ ذوي الخبرة في الأراضي، والذين كانت لديهم قدرات وحدس عالي ومعرفة تاريخية بملكية الأراضي تاريخياً وتوزيعها بين العائلات. لم يكن هذا الحال قائماً فحسب في المناطق التي تسكنها القبائل العربية المعروفة باسم "أبناء علي". بل كان في الدلتا مجالس عرفية مشابهة مكونة من الوجهاء والأعيان، أو من رجال الدولة والعِمد والمشايخ. وكانوا يميزون حدود الحيازات في بعض المناطق بالنخل. فعند النخلة "أ" تبدأ حدود حيازة ما وتنتهي أخرى.

كان الساحل الشمالي لمحافظة الإسكندرية منطقة حدودية صحراوية بلا قيمة مالية أو اقتصادية. وكانت المنطقة خارج حسابات التنمية والعمران، ويتحكم الجيش بأغلبها من خلال حرس الحدود، والنزاع عليها بينه وبين السكان محدوداً أو معدوماً. إلا أن المعادلة تغيرت مع قرار السلطة بتحويلها لمنطقة سياحة داخلية، وبناء "القرى السياحية". فبدأ الصراع على الأرض بين السكان والدولة والمستثمرين.

وكان الحال وما زال، أن الأرض هي مصدر النفوذ والثروة والقوة والوجاهة الاجتماعية. ولهذا كان يمكن أن يمتد نزاع ما على الأرض إلى القتل أو إلى اقتتال بعض العائلات لعقود على رقعة ما. وكثير من الأراضي الزراعية في "أدكو" (في محافظة البحيرة غرب الدلتا، وعاصمتها مدينة دمنهور ويحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط) على سبيل المثال أيضاً ليست مسجلة، واعتمد المزارعون هناك على أحد قوانين الإصلاح الزراعي القائل بأن من استصلح أرضاً فهي ملك له. وبالفعل قاموا باستصلاح ما يعرف بـ"الكيزان" الرملية لزراعة العنب والتفاح وبعض المحاصيل البستانية. ولكن في الوقت نفسه عجز المزارعون عن تقنين أوضاعهم، وهم اليوم يواجهون معضلة كبيرة حيث اتهمتهم المحافظة بأنهم بلطجية يستولون على أراضي الدولة، وكلا الطرفين يعتد بالقانون!

مع دخول هذا الشكل الجديد من التوسع العمراني والاستثمارات السياحية والخدمية، ظهرت معضلة كبيرة وهي وضع اليد والملكية التاريخية لأبناء المنطقة. فأغلب الأراضي ليست مسجلة أو مقننة. وفي المقابل تؤكد الدولة على سيادتها وملكيتها للأرض. وقد واجه المستثمرون معضلة تتعلق بهوية الحائزين على هذه الأرض. وكان الحل العرفي هو السبيل. فالمستثمر يقوم بدفع ثمن الأرض للدولة، أو يقوم باستخلاص أوراقها من وزارة الدفاع ("الهيئة

العسكرية لأراضي القوات المسلحة") أو من إدارة الإصلاح الزراعي، ثم يقوم بدفع تقدير عرفي لأصحاب الأرض. كانت العائلات والقبائل هناك تشعر بالضغينة وأن أرضهم تسلب منهم. وفي مقابل هذا فرضوا ما يعرف بـ"الغفرة" و"العجارة" (وهو راتب شهري مقابل التأمين أولاً، واحتكار جلب مواد البناء وأحياناً العمالة ثانياً). لكن الأمر لم يمر بسهولة، والنزاع على كثير من الأراضي هناك ما زال عنيفاً حتى اليوم. ولم يمر الكثير من الوقت بعد قرار الدولة بالاستثمار السياحي في هذه المنطقة حتى اندلعت انتفاضة صغيرة في نهاية السبعينات الفائتة في "أبو تلات"، وهي منطقة تقع بعد الكيلو متر الواحد والعشرين شمال غرب الإسكندرية. إذ وقع خلاف على الأرض بين أحد قادة الشرطة وعائلة هناك، واندلع العنف بين الشرطة والأهالي، وحاصرت قوات "الداخلية" المنطقة، وانتهى الأمر بالتفاوض بعد تقليم أظافر البدو، وترويعهم كما يرى بعض قادة الداخلية. وقد ازدادت أسعار الأراضي الساحلية هناك حتى وصلت إلى 11 مليون جنيه مصري للوحدة السكنية، حيث يتراوح سعر المتر الواحد ما بين 30 إلى 40 ألف جنيه في بعض القرى السياحية. وظلت الدولة تتوسع شمال غرب المنطقة مع مستثمرين أكثر قوة ونفوذاً، وظلت المعادلة هكذا حتى "ثورة يناير 2011". وعند قيام الثورة، حافظت العائلات والقبائل المختلفة على الميثاق العرفي والتزمت بالغفرة، وبالفعل قامت بتأمين المنطقة وقراها المختلفة بالكامل.

هناك في سلوك السلطة ما يشبه الطبيعة الاستعمارية القائمة على إزاحة السكان الأصليين وعدم دمجهم. وترغم السلطة جميع الأطراف على المساومة وتدفعهم إلى الرشوة والعنف.

ولكن هذه المنطقة تشهد صراعات دائمة على الأرض. فمثلاً هناك صراع قائم بين بعض المزارعين من الدلتا الذين قاموا باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي للزراعة وبعض الجماعات من أبناء المنطقة الذين لا ينصاعون للعرف ولا للقانون، وبعض رجالات الدولة من القضاء والشرطة. ليس المقصود هنا ترجيح أحقية أحد من المتصارعين على الآخر. ولكن الالتباس في القانون، وعدم تحديد الملكيات مع ارتفاع قيمة الأرض جعلها محوراً للصراع الدائم، سواء كانت للاستصلاح الزراعي أو للاستثمار السياحي والخدمي.

لا تتوقف حدود الصراع على هذه الجهات. فالجيش نفسه الذي اعتبر (قانونياً) بأنه يستطيع الاستحواذ على أي أرض غير زراعية لصالح أهداف عسكرية وأمنية ولوجستية، وجد نفسه على أعتاب صراع عنيف في العام 2015 على أرض المفاعل النووي بمنطقة "الضبعة". فالجيش قام بإزاحة السكان من هذه المنطقة، وفي المقابل قام السكان بتمرد صغير واحتلوا الأرض رافضين الإزاحة القسرية. فلجأ الجيش لإظهار أنياب شديدة العنف ضد السكان لردعهم. وفي أقاويل لبعض سكان المنطقة، قام الجيش بعمل حالة من "فرش" القوات لتهديد الأهالي، وحلقت الطائرات فوق الرؤوس. وانتهى الأمر كما هو الحال دائماً بالتفاوض بعد ردع وإرهاب الأهالي، وتعويض الجيش لأصحاب الأراضي. فلدى الجيش مشروع كبير وطموح في هذه المنطقة وهو حالياً ينتهي من بناء العاصمة الصيفية في مدينة العلمين الجديدة... ما يجلب المستثمرين الأجانب وشركات الأمن الخاصة ومزيد من عسكرة المنطقة. وهذا بلا شك سيؤدي إلى تغير كافة المعادلات الأمنية والاجتماعية والعرفية هناك.

هناك في سلوك السلطة ما يشبه الطبيعة الاستعمارية القائمة على إزاحة السكان الأصليين وعدم دمجهم. وترغم السلطة جميع الأطراف على المساومة وتدفعهم إلى الرشوة والعنف.

1- مركز الأرض *(2005)*، عفواً سيادة النائب العام، تقارير أخرى توثق أحداث قرية سراندو مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة المجتمع المدني، العدد رقم *17*.

2- عشماوي، سيد *(2001)*، الفلاحون والسلطة، على ضوء الحركات الفلاحية المصرية *(1919-1999)*، دار مريت، القاهرة.

3- عبود، سحر *(2018)*، منظومة إدارة أراضي الدولة في مصر: الوضع الحالي ومقترحات التطوير، المركز المصري للدرسات الاقتصادية.

4- إبراهيم، مصطفى *(2018)*، أراضي الدولة في مصر: من المالك؟ المعهد المصري للدرسات.

السودان

ما أطاح بحلم "سلة الخبز" السودانية

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

تمثِّل مساحة الأراضي القابلة للزراعة في السودان، حتى بعد انفصال جنوبه، نحو ٤٠ في المئة من اجمالي الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة العربية. لكن معظمها مهمَل. فمن أصل ١٧٠ مليون فدان صالحة للزراعة يُستخدم ما لا يتجاوز ربعها، أي ٤٠ مليون فدان، سواء في الزراعة المطرية أو المروية.

على الرغم من انفصال جنوب السودان الذي حمل معه أكثر من ثلثي الاحتياطيات النفطية المعروفة في السودان، وأكثر من 70 في المئة من الغطاء الغابي في البلاد، إلا أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة لم تتضرر كثيراً، إذ كانت في حدود 200 مليون فدان (الفدان يساوي 4200 متر مربع)، وتراجعت إلى 170 مليوناً، مما يعني أن أحد موارد البلاد الأساسية، المتمثل في تلك الأراضي، لم يتأثر بالزلزال السياسي والاقتصادي الناجم عن الانفصال. كما أن هذه المساحة تمثل نحو 40 في المئة من حجم الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة العربية. يبقى أن الأراضي المستغَلة فعلاً في السودان تتراوح بين 35 مليون إلى 37 مليون فدان فقط وذلك في الزراعة المطرية، وما يزيد على ثلاثة ملايين فدان في الزراعة المروية، الأمر الذي يشير إلى حجم الموارد الكبيرة التي يمكن الاستفادة، منها خاصة مع جوار سبع دول تُوفِّر كثافة سكانية ذات احتياجات متنامية للغذاء.

لكن بالمقابل، أدى غياب الرؤية والإرادة السياسية وتضارب القرارات إلى جعل الزراعة لا تحتل المكانة التي تستحقها في هذا البلد الغني بإمكانياته الطبيعية من أراضٍ ومياه. بل حتى أنه عندما توفرت الموارد المالية بسبب ارتفاع عائدات الإنتاج النفطي التي استمرت عقداً من الزمن، ودخلت خزينة الدولة مبالغ بالعملات الصعبة تقدر بحوالي 35 مليار دولار، هي الأكبر في تاريخ السودان، لم يتم استغلالها في دعم القطاعين الزراعي والحيواني اللذين تشير إليهما الدعاية الرسمية بأنهما "نفط السودان الدائم". لم توظف في مشاريع البنية الأساسية، مثل شق القنوات وتهيئة الأراضي للاستغلال الزراعي وتوفير البذور والماكينات الزراعية، إلى جانب بناء المسالخ وتوفير الخدمات البيطرية.

تُظهِر الأرقام عدم الاهتمام بهذا المورد المتجدد، والتركيز على الاقتصاد الريعي. ففي فترة السنوات العشر التي بدأ فيها تصدير النفط،وحتى العام 1999، تراجع متوسط معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي من 10.8 في المئة، إلى 3.6 في المئة.

تراجُع الاهتمام بالقطاع الزراعي أدى إلى زيادة استيراد المواد الغذائية التي قاربت الوصول إلى ثلث قيمة الواردات الكلية والتي تقدَّر بنحو عشرة مليار دولار. من ناحية أخرى تراجعت عائدات البلاد من العملات الصعبة، إذ كان النفط المنتَج من الآبار في جنوب السودان يذهب للتصدير ليغطي أكثر من 75 في المئة من حجم تلك الإيرادات، وحوالي 45 في المئة من حجم التمويل العام المتاح للدولة. وهكذا تزامنت ظاهرة نمو الواردات الغذائية مع شح في العملات الصعبة من خلال فقدان نحو 300 مليون دولار شهرياً كانت تُضخ في الخزينة العامة من الصادرات النفطية، واستخدمت في شراء الولاء السياسي والصرف على الأمن بدلاً من تخصيصها للقطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية، الأمر الذي أسهم في اتساع الفجوة في الميزان التجاري إلى ستة مليار دولار وهي في تصاعد مستمر، ما أدى إلى ضغوط شديدة على العملة الوطنية دفعت الحكومة إلى تخفيضها بصورة متتالية، ساعدت في مفاقمة الوضع مع وصول حالة التضخم المتصاعدة إلى 70 في المئة.

تقنين الأرض

لفتت موارد السودان الطبيعية الضخمة أنظار الاستعمار البريطاني. وبما أن العنصر الأساسي في كيفية استغلال هذه الموارد هو الأرض، أصدر البريطانيون قوانين تجعل كل أرض ليس لديها تسجيل معتمد أرضاً حكومية، وهو ما تم التأكيد عليه في قانون الأراضي لعام 1970 وقانون المعاملات المدنية لعام 1984. وجوهره لا يزال كما هو، أي إعلاء قبضة الدولة على الأراضي، وأحياناً على حساب المجموعات السكانية المحلية، وهو ما ستكون له تبعاته في تأجيج بعض الصراعات القبلية والأثنية عبر ممارسات حكومية في العهود المتباينة والمتتالية منذ الاستقلال.

خلال فترة الحرب العالمية الثانية انتبه البريطانيون إلى أهمية السودان لتوفير بعض المواد الغذائية لجنود الحلفاء الذين يواجهون قوات "المحور" وكانت إيطاليا تمثلهم في الشرق. فركزوا على إنتاج الحبوب وتحديداً الذرة في مزارع داخل مناطق القضارف شرق السودان، فيما عُرف بالزراعة المطرية على أن يتم إنهاء التجربة عقب انتهاء الحرب. لكن بعض المفتشين الزراعيين السودانيين ممن عملوا في المنطقة وعرفوا امكانياتها الإنتاجية قرروا عشية الاستقلال في عام 1955 الاستمرار في استغلال المنطقة زراعياً وفتحها أمام الراغبين من رجال الأعمال، وهو ما يعتبر البذرة التي انطلقت منها فكرة الزراعة الآلية التي عضدها البنك الدولي في سلسلة مشاريع قام بتمويلها في السودان وتوسعت في مناطق القضارف هذه كما اتجهت غرباً إلى كردفان.

على أنه بمرور الوقت، وعبر عقود من الممارسات، اتضحت الجوانب السلبية للزراعة الآلية من خلال ظواهر تمثلت بصورة رئيسية في أن عمليات التراخيص لحيازة الأراضي لتحويلها إلى مزارع كانت تلعب فيها الصلات الاجتماعية والسياسية دوراً، خاصة في ما يتعلق بكبار الموظفين وضباط الجيش والبوليس. وبما أن معظم هؤلاء ينحدرون من مناطق بعيدة، خاصة من شمال ووسط السودان، وإقامتهم تكون مؤقتة في هذه المنطقة، فإن استثمارات الغالبية منهم كانت قصيرة أو متوسطة الأفق زمنياً، ويسعون خلال فترات اقامتهم تلك الى تحقيق أقصى عائد ربحي ممكن، والتحول إلى أراضٍ أخرى بعد أن يصيب الإجهاد منطقة الترخيص الأولى.

لفتتْ موارد السودان الطبيعية الضخمة أنظار الاستعمار البريطاني. وبما أن العنصر الأساسي في كيفية استغلال هذه الموارد هو الأرض، أصدر البريطانيون قوانين تجعل كل أرض ليس لديها تسجيل معتمد أرضاً حكومية، وهو ما استعيد في قانون الأراضي لعام 1970 وقانون المعاملات المدنية لعام 1984. وجوهره لا يزال كما هو، أي إعلاء قبضة الدولة على الأراضي.

الأمر الثاني أن بعض المجموعات السكانية المحلية تعرضت إلى عمليات اقتلاع من الأراضي التي كانت تعتاش منها لتعطى إلى مستثمرين من خارج المنطقة، بسبب القوانين التي تتطلب وجود وثائق لإثبات الملكية، وعدم الاهتمام بالحقوق التقليدية للقبائل والمجتمعات المحلية، وضعف هذه الأخيرة اقتصادياً وعدم قدرة الكثيرين على دفع الرسوم الخاصة بالحيازة على أراضٍ، هذا بالإضافة إلى حق الدولة في السيطرة على هذه الأراضي. وأصبح هذا الوضع أحد عوامل الاستقطاب للانضمام إلى "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي بدأت التمرد في جنوب البلاد، وتمكنت من فتح جبهة جديدة، خاصة في منطقة جبال النوبة.

أسهمت هذه الممارسات في إكساب قضية الأرض أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، وساعدت على تظهير مقولة "صراع المركز والهامش"، مع تنامي التأثيرات السلبية لهذه الممارسات بيئياً وإيكولوجياً، الأمر الذي ساعد على إفقار مجموعات أكبر من السكان ودفعهم للهجرة من الريف إلى المدينة. ويمكن الإشارة إلى أن منطقة جبال النوبة التي شكلت من ناحية إحدى مناطق نشاط الزراعة الآلية، أصبحت في الوقت ذاته ومن ناحية ثانية، ميداناً خصباً لفتح جبهة ثانية للتمرد الذي بدأ في جنوب السودان في طبعته الثانية عام 1983 كما بلورها الراحل جون قرنق في برنامجه المعنون "السودان الجديد".

ومع أن اتفاقية السلام المعروفة باسم "منتجع نيفاشا" الكيني التي أنهت في العام 2005 الحرب الأهلية المستمرين

لعقدين من الزمن، كانت قد وضعت الأساس لتحول ديمقراطي، إلا أنها وفيما يتعلق بموضوع الأراضي لم تتناول حقوق السكان التقليدية وكيفية تطويرها عبر تقنين متفق عليه سياسياً وقانونياً. ومن الأشياء الملفتة للنظر أن مفوضية الأراضي التي نصت الاتفاقية على إنشائها لم تنشأ قط.

سلة الخبز

برزت أول فرصة حقيقية لاستغلال موارد السودان الطبيعية الضخمة إبّان حكم الرئيس الأسبق جعفر النميري في مطلع السبعينات الفائتة، نتيجة لتطورات داخلية وأخرى خارجية. وكان على رأس التطورات الداخلية تخلي نظام النميري وقتها عن السياسات اليسارية التي بدأها في فاتحة عهده بعمليات التأميم والمصادرة، وأهم من ذلك توصله إلى اتفاق مع المتمردين في جنوب السودان في العام 1972 لينهي بذلك 16 عاماً من الاقتتال الأهلي، الأمر الذي حقق للبلاد قدراً من الاستقرار، وهو ما تزامن مع تطورات خارجية أبرزها "حرب أكتوبر" (1973) بين العرب واسرائيل وما صحبها من حظر نفطي أسهم في تعزيز الشعور القومي من ناحية، والاستفادة من الفوائض النفطية التي توفرت لتدوير جزء منها في عمليات ذات بعد وطني من ناحية أخرى. وكان أن تبلورت كل هذه الاتجاهات في شعار "السودان سلة خبز العالم العربي"، حيث عملت الصناديق العربية على تمويل مشاريع عديدة في مختلف المجالات، خاصة في البنية الأساسية. ويعتبر مشروع "كنانة" لإنتاج السكر الذي مولته الدول العربية من خلال شراكات بين السودان والدول الخليجية، أنجح نموذج لهذا التوجه.

تُظهِر الأرقام عدم الاهتمام بهذا المورد المتجدد، والتركيز على الاقتصاد الريعي. ففي فترة العشر السنوات التي بدأ فيها تصدير النفط، وحتى العام 1999، تراجع متوسط معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي من 10.8 في المئة إلى 3.6 في المئة.

وعلى الرغم من أن الحصيلة النهائية لفكرة تحويل السودان إلى سلة خبز العالم العربي تبدو متواضعة، إذ أن إجمالي المبالغ العربية التي تمّ استثمارها لم تزد كثيراً عن 800 مليون دولار وقتها، إلى جانب أن العديد من المؤسسات العربية التي عُهِد إليها تنفيذ هذه الاستراتيجية وجدت نفسها مكبلة بالكثير من القيود البيروقراطية والصراعات العربية - العربية، الأمر الذي دفعها إلى التركيز على وضع رؤوس أموالها في ودائع استثمارية نقدية تعود عليها بفائدة سريعة بدلاً من ضخها في مشاريع إنتاجية ذات مردود مشكوك فيه بسبب المدى الزمني الأطول المطلوب لها، والكثير من العوائق. كذلك هناك العوامل التي تعود بصورة رئيسية إلى تركيبة نظام النميري كونه نظام الرجل الواحد، وما يتبع ذلك من ضعف جهاز الدولة وبروز بؤر للفساد وعدم ترتيب الأولويات ثم التدهور الاقتصادي والوقوع في مصيدة برامج صندوق النقد الدولي بوصفتها المعروفة من خفض للعملة والإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع، الأمر الذي ساهم في مفاقمة الأزمة الاقتصادية وتحولها إلى سياسية مع انطلاق التمرد مرة أخرى في جنوب السودان، وهي العوامل التي أدت في النهاية إلى الإطاحة بنظام النميري في نيسان/ أبريل 1985.

توجت الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالنميري بعودة تجربة التعددية الحزبية والبرلمانية. لكن أداؤها السياسي والاقتصادي جاء ضعيفاً للغاية، خاصة في ضوء استمرار التمرد والفشل في تحقيق السلام، مما مهّد المسرح للانقلاب العسكري الثالث بقيادة العميد عمر البشير بعد سنوات أربع من الإطاحة بالحكم العسكري السابق.

انقلاب البشير لم يكن عادياً وإنما كان يعتمر قبعة أيدولوجية تستند إلى "الجبهة القومية الإسلامية" ببرنامجها

الإسلاموي الأممي، الذي شكل تحدياً لأقرب جارين إلى السودان، مصر من الشمال والسعودية من الشرق، وأدى إلى تقوية علاقة الحكم الجديد بإيران، ما أقلق القاهرة والرياض ووتر العلاقة معهما.

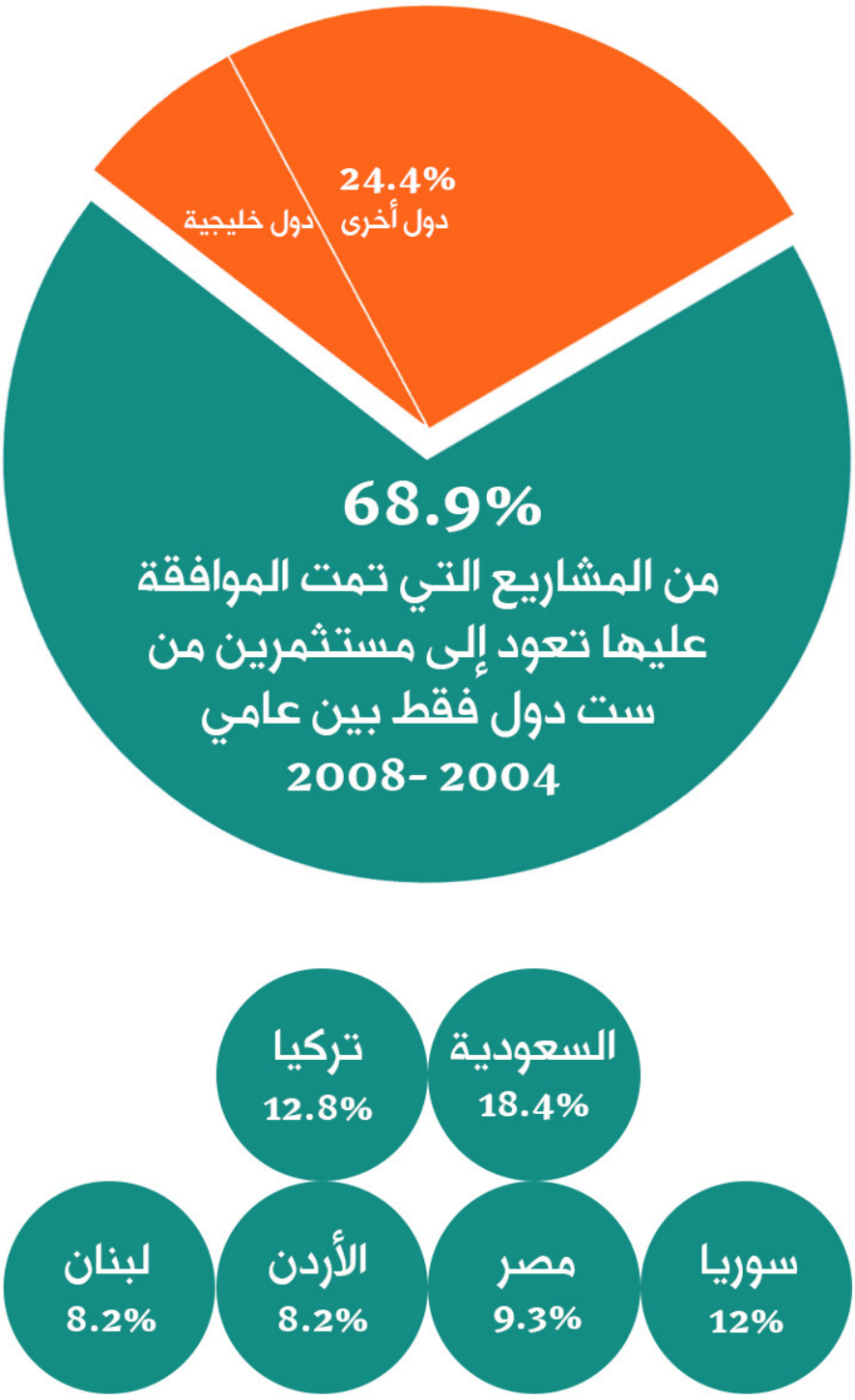

وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات بصورة دقيقة عن الاستثمارات العربية والخليجية تحديداً في المجال الزراعي في السودان، إلا أن المتاح من أرقام يعطي صورة عن الوضع. ومن هذه الأرقام أنه في الفترة ما بين عامي 2004 2008- فأن ثلثي عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها تعود إلى مستثمرين من ست دول هي: السعودية 18.4 في المئة،

تركيا 12.8 في المئة، سورية 12 في المئة، مصر 9.3 في المئة، الأردن 8.2 في المئة ولبنان 8.2 في المئة، كما أن لبقية الدول الخليجية حصة بلغت 6.7 في المئة. ووفقاً لأرقام رسمية، فإن إجمالي المشاريع المنفذة بين عامي 2000 2010- بلغت 505 مشروعاً لكن دون تفاصيل عن تأثير هذه المشاريع على الوضع الاقتصادي العام.

انتباه وجدل

من بين المشاريع التي أثارت الانتباه وقدراً من الجدل، مشروع أعالي نهري "عطبرة" و"ستيت" الذي يقع على بعد 460 كيلومتراً من العاصمة الخرطوم، ويغطي مساحات من ولايتي كسلا والقضارف تصل إلى مليون فدان، وتم تخصيصه للسعودية وذلك في إطار استراتيجيتها للسيطرة مباشرةً على موارد طبيعية لتأمين بعض وارداتها الغذائية. التزمت الرياض باستثمار ما يزيد قليلاً عن المليار دولار لبناء خزان بهدف تقليل الطمي المتراكم في خزان "خشم القربة" الواقع على بعد 80 كيلومتراً شمال المشروع، وتخزين المياه لصالح ولاية القضارف، وزيادة مساحة الرقعة الزراعية. واستغرق العمل في السد حوالي سبع سنوات، وبدأ تشغيله في عام 2017 بعد اكتمال طاقته التشغيلية البالغة 3.6 مليار متر مكعب. وفي بعض الدراسات الاجتماعية فإن مشروع سد أعالي نهري عطبرة وستيت هذا أسهم في التأثير على أوضاع 155 ألف نسمة من صغار المزارعين والرعاة الذين لم تتم مشاورتهم عند التخطيط له، لا في كيفية استيعابهم اقتصادياً، ولا حتى في الإحدى عشرة قرية سكنية التي أقيمت لينقلوا إليها فتكون مقرهم الجديد.

وهناك أيضاً مشروع "الراجحي" في ولايتي نهر النيل والشمالية، ومشروع "أمطار" الإماراتية. حصل الأول على مساحة 300 ألف فدان عند منحنى النيل في الولاية الشمالية، وكانت البداية بزراعة سبعة آلاف فدان قمح كتجربة لزراعة القمح، إلى جانب ألفي فدان تقاوي (بذور Seeds) وذلك في إطار استصلاح المرحلة الأولى البالغة مساحتها 100 ألف فدان، باستخدام 54 محوراً للري اعتماداً على المياه الجوفية في تلك المنطقة. وقد خطط لأن يصل عدد المحاور إلى 250 مع نهاية العام الماضي. وحققت التجربة نجاحاً ملحوظاً بإنتاج نحو 30 جوالاً (الجوال وحدة قياس شائعة في السودان وهو يعادل 100 كلغ) للمشروع، وهو رقم قياسي مقارنة بالمعدلات السائدة في السودان، التي كانت تتراوح بين 8 و10 جوالات.

> **خُصص للسعودية مشروع أعالي نهري "عطبرة" و"ستيت" ومساحته مليون فدان. مس المشروع أوضاع 155 ألف نسمة من صغار المزارعين والرعاة الذين لم تتم مشاورتهم عند التخطيط له، كما لم ترتّب كيفية استيعابهم اقتصادياً حتى في القرى السكنية التي أقيمت لتكون مقرهم الجديد.**

أما مشروع شركة "أمطار" الإماراتية فقد أقام شراكة مع الحكومة السودانية بنسبة 60 في المئة للإمارات، و40 في المئة لحكومة السودان. وحصلت الشركة على ترخيص للعمل في العام 2005 على مساحة 130 ألف فدان، تبدأ باستصلاح 20 ألف فدان من تلك الأراضي لزراعة وتصدير الأعلاف للإمارات بكميات تجاوزت 300 ألف طن سنوياً. كما حصلت على تصديق ثلاثة مشاريع أخرى في ولاية نهر النيل المجاورة إلى الشمال، على رأسها تسمين 8 مليون رأس من العجول، وزراعة 240 مليون نخلة، وإطلاق مشروع لعشر قرى منتجة يمكن أن تصل في نهاية البرنامج الى ألفي قرية. على ان مشروع زراعة النخيل تلقى ضربة قوية قبل عامين عندما تمت إبادة 20 ألف من شتول النخيل نسبة لإصابتها بأمراض ستؤثر على النخيل والتربة، الأمر الذي أدى الى تباطؤ في نشاط الشركة ان لم يكن توقفه كلياً.

ويلاحظ في معظم هذه المشاريع الغياب الكامل للشفافية، ويكفي أن مشروع أعالي نهري عطبرة وستيت الذي تموله السعودية قد تم عرضه على البرلمان لإجازته لأنه يتضمن تأجير الأرض للسعودية مدة 99 عاماً، لكن في جلسة سرية وضغط على النواب لإجازة مشروع القانون المقدم كما هو. وإلى جانب عدم الشفافية، فإن معظم هذه المشاريع لم تتضمن نصوصاً تلزم المستثمرين الأجانب بتوفير فرص العمل للسودانيين، أو تخصيص نسبة من الإنتاج للسوق المحلية عبر صيغ يُتفق عليها. كما تصاعد النقد لكثير من الممارسات مثل تركيز المستثمرين الخليجيين وبعض المحليين كذلك على زراعة مختلف أنواع العلف مثل البرسيم والرودس لتصديرهما وسرعة تحصيل العائد بالعملات الصعبة، وهو ما اعتبره العديد من المختصين بأنه تصدير لسلعة ثمينة هي الماء بينما كان بالإمكان تحقيق قيمة مضافة واستغلال هذا المورد المهم في صناعات تحويلية تقام داخل البلاد، وتحقيق عائد أعلى من مبيعاتها.

تونس

الفلاحة في تونس في القرن الواحد والعشرين: التحديات والمخاطر

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

بالإضافة لتأثيرات السياسات النيوليبرالية، ضرب الفساد بقوة قطاع الفلاحة: فالأراضي الخصبة كانت تُمنح للمقربين من النظام. كما أُطلِقت يد المحتكرين والمافيوزيين للسيطرة على مسالك توزيع المنتجات الفلاحية المصدَّرة والمورَّدة على حد سواء.

"بلاد الحوت (الأسماك) والغلّة (الفواكه) والزيتون"، هكذا وصف فريد الأطرش تونس في بساط الريح. كثرٌ هم الشعراء والمغنون التونسيون والعرب الذين تغنوا بتونس "الخضراء". الشمال الغربي للبلاد سمي يوماً "مطمورة روما" نظراً لكثافة إنتاج القمح والشعير في تلك المنطقة والتي كانت تمثل جزءاً من الاحتياطي الغذائي الاستراتيجي للإمبراطورية الرومانية. تونس أنجبت كذلك أحد أقدم وأهم علماء الزراعة، "ماغون القرطاجي" الذي ألف موسوعة فلاحية من 28 جزءاً. بقيت الفلاحة العمود الفقري لاقتصاد البلاد عبر العصور وصولاً إلى سبعينيات القرن الماضي حيث بدأت مكانتها تتراجع نتيجة خيارات سياسية -اقتصادية وتغيرات اجتماعية - ديمغرافية. هذا التراجع صار يشكل خطراً حقيقياً، خصوصاً مع تضافر عوامل تهدد الفلاحة، بعضها طبيعي وبعضها الآخر نتيجة مباشرة سياسات وممارسات بشرية.

في بلد صغير ومحدود الثروة مثل تونس، ترتبط الفلاحة ارتباطاً وثيقاً بمسألتين حيويتين: الأمن الغذائي والسيادة الوطنية. مما يعني أن مزيداً من تراجع هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى الجوع و/ أو التبعية الكاملة للخارج.

عواقب الخيارات الاقتصادية للدولة

في السنوات التي تلت الاستقلال (1956) وجدت الدولة التونسية نفسها أمام وضع اقتصادي صعب يتطلب الانطلاق من الصفر تقريباً. الفلاحة كانت حينها القطاع الأول من حيث التشغيل والإيرادات.. فلاحة تقليدية عائلية تتوجه منتجاتها إلى السوق المحلي أساساً. بداية من عقد الستينات الفائت حاولت الدولة النهوض بالاقتصاد عبر تطوير الفلاحة وخلق نواة صناعة وطنية ثقيلة. ولكي توفر الموارد المالية اللازمة اتبعت سياسة التعاضديات (تعاونيات شبه "اشتراكية")، لكن مع انفتاح كبير على المعسكر الغربي الرأسمالي (فرنسا وأمريكا أساساً) وبالتقارب السياسي معه لضمان دعمه المالي والتقني. خلال تلك الفترة كانت الفلاحة في قلب المخططات التنموية للدولة.
لكن بعد فشل سياسة التعاضد (1964-1969) قرر النظام تغيير نهجه الاقتصادي، فعين الليبرالي الهادي نويرة رئيساً للحكومة مدة عشرية كاملة (1970-1980) شهد خلالها الاقتصاد والمجتمع التونسيين تغيرات جذرية، كان القطاع الفلاحي أكبر المعنيين بها. انتهجت الدولة خيارات جديدة في إطار "تنويع الاقتصاد"، وتخلت تدريجياً عن المشاريع الصناعية الكبيرة لمصلحة الصناعات المعملية الخفيفة، وفتحت الباب أمام الاستثمار الخارجي بحوافز مغرية للغاية. كما اتجهت لجعل السياحة "الرخيصة" قطاعاً استراتيجياً. أما بخصوص الفلاحة، فقد شجعت الفلاحين على إنتاج المواد الزراعية التي يمكن أن تدخل الأسواق الأوروبية وتجلب العملة الصعبة، خاصة زيت الزيتون والحمضيات والتمور وبعض الفواكه الأخرى. كما أنها بدأت تتخلى عن مفهوم الأمن الغذائي لصالح التكلفة، فمثلاً أصبحت تعتبر أن استيراد الحبوب (أساساً القمح اللين) والسكر وعدة مواد أخرى يكلف أقل من إنتاجها في تونس.

خلقت السياسات الجديدة دينامية على مستوى الاستثمارات والإيرادات، لكن كانت لها ضريبتها الاجتماعية. فالثروة أصبحت تتركز أكثر فأكثر لدى أقلية، وتكلفة المعيشة أخذت ترتفع بسرعة، فتتالت الانتفاضات، بداية من "الخميس الأسود" في كانون الثاني / يناير 1978 وصولاً إلى "انتفاضة الخبز" (كانون الثاني / يناير1984). وإلى حدود أواسط الثمانينات الفائتة، بقيت الدولة تتدخل نسبياً في دعم وتوجيه قطاع الفلاحة، ولكن بحدود منخفضة لا تتلاءم مع أهميته الحيوية.

تفاقمت الأمور أكثر في عهد الرئيس بن علي الذي انخرط بحماس في تنفيذ "الإصلاحات الهيكلية" المطلوبة من صندوق النقد الدولي وشروط "منظمة التجارة العالمية" ومتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة لتأثيرات

السياسات النيوليبرالية، ضرب الفساد بقوة قطاع الفلاحة، فالأراضي الخصبة كانت تُمنح للمقربين من النظام، كما أطلقت يد المحتكرين والمافيوزيين للسيطرة على مسالك توزيع المنتجات الزراعية المصدرة والموردة على حد سواء.

واصل الحكام الجدد بعد "ثورة يناير 2011" تنفيذ تلك السياسات، وتراجع دور أجهزة المراقبة الاقتصادية والصحية للمنتجات الفلاحية. كما يخلق عدم استقرار الحكومات ضبابية كبيرة بخصوص الاستراتيجيات المستقبلية اليوم توفر الفلاحة 9 في المئة فقط من الناتج الداخلي الخام، ولا تشغِّل إلا 16 في المئة من العاملين وتتراوح قيمة مساهمتها في الصادرات ما بين 10 و15 في المئة، وهي أرقام بعيدة عن أرقام ثمانينات (16 في المئة من الناتج الداخلي الخام) وتسعينات (في حدود 13 في المئة من الناتج الداخلي الخام) القرن الماضي، فما بالك بستيناته (ما بين 20 و25 في المئة من الناتج الداخلي الخام). حتى السياسة المالية للبنك المركزي تؤثر سلباً في الفلاحة، خاصة بالنسبة للمنتجين الصغار الذين تتوجه منتجاتهم للسوق المحلية وليس للتصدير. فاستمرار تعويم العملة المحلية وانهيارها في سوق الصرف له تأثيرات سلبية على أسعار مستلزمات العمل التي يتم استيراد أغلبها، كما أن رفع سعر الفائدة باستمرار يؤدي إلى ارتفاع كلفة القروض الفلاحية.

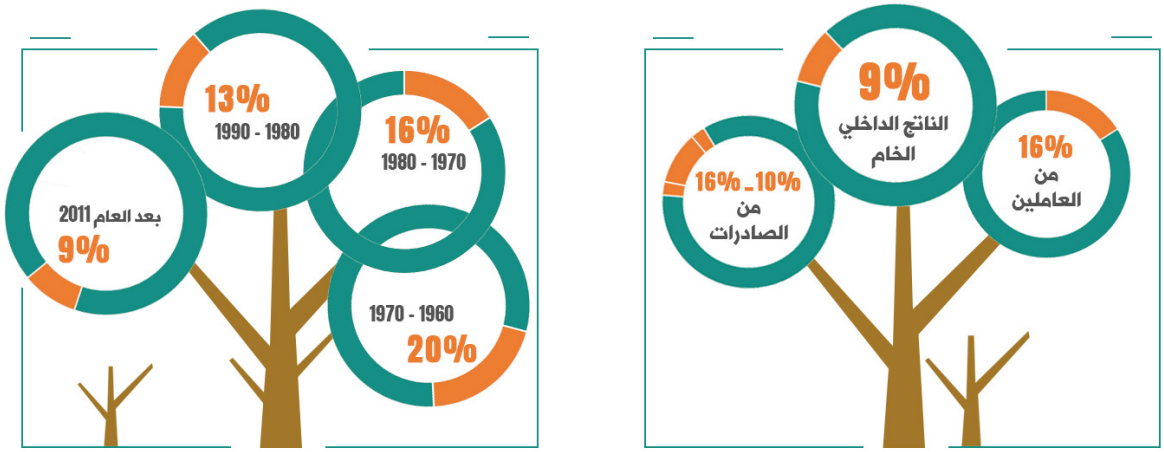

إسهامات الزراعة في تونس بعد العام 2011

إسهام الزراعة في الناتج الداخلي الخام

لكن الأخطر من كل ما سبق هو ما تحضّره الحكومة للفترة المقبلة، وتحديداً "اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي" (أليكا) التي تنص على تحرير التبادلات الفلاحية أيضاً بعد أن كانت مستثناة من الاتفاقيات السابقة. بدأت المفاوضات منذ 2016 دون فتح استشارة وطنية تسمح للمعنيين بالأمر بصورة مباشرة، من مهنيين ونقابات، أو المهتمين بالشأن العام عموماً، بفتح نقاش عام معمق وحقيقي يؤثر في القرار. ترفض عدة جهات مهنية وسياسية ومواطِنية هذه الاتفاقية، وتعتبرها خطراً داهماً على الفلاحة والسيادة الوطنية. فهذا "التبادل الحر" يعرِّض السوق المحلية لخطر غزو المنتجات الأوروبية ذات القدرة التنافسية الكبيرة، ويتطلب أيضاً من المنتجين التونسيين التقيد بالمواصفات الأوروبية، وهذا ما تم فرضه في شهر شباط / فبراير 2019 من قبل البرلمان عبر المصادقة على "قانون السلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات" الذي، وإن كان عنوانه جذاب، فإنه عملياً سيكلف أغلب الفلاحين التونسيين ما لا طاقة لهم به من مصاريف وجهود إضافية فقط لكي تتطابق منتجاتهم مع "المواصفات الدولية".

تأثير التغيرات الديمغرافية - الاجتماعية

بعد الاستقلال، اعتبرت الدولة التونسية أن التعليم أولوية قصوى، واستثمرت فيه جزءاً كبيراً من مواردها المادية والبشرية، فحققت إنجازات ملموسة مثل التراجع الكبير في نسب الأمية التي انخفضت من 85 بالمئة في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، إلى 19 بالمئة مع بداية القرن الحالي. وتحققت نسب تمدرس عالية جداً تقدر اليوم بنحو 99 في المئة بعد أن كانت في حدود 25 في المئة عند الاستقلال. ونظراً لحاجة الدولة الكبيرة إلى الموظفين والكوادر، فإنها كانت توظف كل الحائزين على شهادات علمية وتوفر لهم أجوراً وامتيازات لائقة. هذا التشجيع على التعلم وتحويل المدرسة إلى "مصعد اجتماعي" - على الأقل حتى أواسط تسعينات القرن الفائت - جعل العائلات التونسية تعتبر تعلم أبنائها استثماراً يمكّنهم من الترقي اجتماعياً، مما خلق شيئاً فشيئاً نوعاً من النفور- وحتى الاحتقار - للمهن والحرف اليدوية والشاقة، وعلى رأسها الفلاحة.

يتكدس قرابة ثلثي التونسيين في المدن الساحلية الكبرى مما يتسبب في خسارة مزدوجة: قضم المساحات الخضراء المحيطة بهذه المدن، وهجر الأراضي الزراعية التي تقع في المناطق الداخلية.

اختيارات الدولة التنموية منذ السبعينات الفائتة ساهمت هي نفسها في تنفير الشباب والمجتمع عموماً من العمل الفلاحي. فقد دعمت القطاعات الخدميّة والصناعية الخفيفة وركزت النسيج الاقتصادي في المدن الساحلية الكبرى مقابل تهميش الأرياف والمناطق ضعيفة التمدّن. جعلت هذه الخيارات مئات آلاف التونسيين يتركون قراهم وأريافهم تدريجياً ويقصدون المدن. بالطبع تسبب هذا الأمر في تناقص كبير لعدد العاملين في الفلاحة، خاصة من الشباب، وفي إهمال أراض شاسعة لم تجد من يعتني بها. كما أن النزوح الجماعي تسبب في تفكيك البنى القبلية والعائلية الموسعة التي كانت تستغل وتدير الأراضي ذات الملكية المشتركة. يتكدس قرابة ثلثي التونسيين في المدن الساحلية الكبرى مما يتسبب في خسارة مزدوجة: قضم المساحات الخضراء المحيطة بهذه المدن، وهجر الأراضي الزراعية التي تقع في المناطق الداخلية. كما أن تشجيع الدولة الشباب على العمل في أوروبا منذ نهاية الستينات الفائتة خلق ثقافة هجرة ما زالت قوية إلى اليوم على الرغم من القيود التي يضعها الاتحاد الأوروبي، حيث يبلغ عدد المهاجرين التونسيين أكثر من مليون ونصف المليون مهاجر من أصل 11 مليون هم مجمل عدد سكان تونس.

نتيجة لكل ما سبق، زادت مساحة الأراضي الزراعية المهملة وتهرّم قطاع الفلاحة. اليوم أصبحت نسبة العاملين في الفلاحة ممن تفوق أعمارهم 60 عاماً تتجاوز 45 في المئة. في حين أن نسبة الشباب (أقل من 35 سنة) لا تتجاوز 10 في المئة كأقصى تقدير. وتعترض الشباب المستعدين للعمل في هذا القطاع عدة عقبات مثل عدم القدرة على شراء او استئجار أرض، وضعف آليات التمويل العمومية والخاصة، بالإضافة إلى ضعف التكوين النظري والعملي المتلائم مع واقع البلاد واحتياجاتها.

المخاطر الطبيعية والمناخية

أهم المشاكل التي يمكن أن تصبح في القريب خطراً يهدد جدياً الفلاحة في تونس هي نقص الموارد المائية وتعاظم ظاهرة التصحر بالإضافة إلى تأثير التلوث البيئي.

الموارد المائية هي عامل حيوي للفلاحة، وفي بلد مثل تونس حيث تجعل غلبة المناخ الجاف وشبه الجاف على أغلب المناطق الأمور أكثر تعقيداً. وإذا علمنا أن الفلاحة تستهلك قرابة 80 في المئة من الموارد المائية (التي تقدر كميتها بقرابة 5 مليار متر مكعب، نصفها من المياه السطحية ذات نسبة الملوحة المنخفضة، ونصفها الآخر مياه جوفية شديدة الملوحة) فسنفهم مدى هشاشة الوضع. وسعياً منها إلى تجميع أكبر قدر ممكن من المياه المتأتية من التساقطات، بنت الدولة التونسية عشرات السدود الكبيرة، ومئات البحيرات الاصطناعية والسدود الجبلية، لكنها لا تغطي بشكل جيد مختلف مناطق البلاد. كما أن هناك مشاكل على مستوى صيانة وتنظيف السدود وشبكات نقل المياه مما يتسبب في ضياع كميات كبيرة منها. يتحمل الفلاحون جزءاً من مسؤولية هدر المياه، ومثلهم المواطنون العاديون. ففي تونس تنتشر ظاهرة الحفر العشوائي للآبار العميقة بطريقة تتسبب في اضرار كبيرة للمائدة المائية. كما تتميز العادات الغذائية للمواطن التونسي بطلب كبير على الخضروات السقويّة التي تستهلك الكثير من مياه الري، فهو يتناول كميات كبيرة من الطماطم والفلفل والبصل والبطاطا (2.5 مليون طن أي 72.5 في المئة من مجمل الخضروات المستهلكة) ومختلف أنواع البطيخ (نصف مليون طن، 15 في المئة من جملة الخضروات المستهلكة).

تقدر مساحة الأراضي الفلاحية في تونس بقرابة 10 مليون هكتار (الهكتار يساوي 10 آلاف متر مربع) مقسمة إلى ثلاثة أصناف من الملكية: الملكية الخاصة، والأراضي الاشتراكية (ملكية جماعية قبلية) وهي قرابة 3 مليون هكتار، وأراضي الدولة (الأميرية) وهي نصف مليون هكتار.

التصحر وانجراف التربة هما أيضاً ظاهرتان خطيرتان تهددان الأراضي الزراعية وحتى التجمعات السكنية. هناك بالطبع أسباب تعود للتغيرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة ونقص الأمطار وزيادة نسبة الأملاح فوق الأرض وتحتها، بالإضافة إلى تأثير الرياح والسيول. لكن هناك أيضاً أسباب تعود للسياسات والممارسات الفلاحية السائدة. يعتبر الدكتور الفاضل حرزلي، الأستاذ الجامعي المختص في الجغرافيا، أن توسع الأراضي الزراعية بشكل كبير على حساب الغابات والمراعي والسهوب، والنمو الديمغرافي الذي حوّل أراض خضراء إلى مناطق سكنية، والممارسات العشوائية للري والرعي في بعض المناطق، بالإضافة إلى استعمال أدوات الحرث العصرية الضخمة، كلها عوامل تُسرّع التصحر والإرمال. وهناك تقديرات من وزارة البيئة تعتبر أن أكثر من ثلثي مساحة البلاد مهددة بالتصحر إذا استمرت الأمور على حالها.

التلوث البيئي الذي بدأت آثاره تظهر بشكل جلي في قطاع الصيد البحري، تحول هو الآخر إلى عامل خطر بالنسبة للفلاحة. هذا الخطر لا يتهدد فقط الهواء بل أيضاً التربة والمائدة المائية. فمثلاً نجد أن الإنتاج الفلاحي قد تراجع كثيراً كماً ونوعاً في المحافظات التي تتركز فيها المناجم (قفصة) والصناعات الكيميائية (قابس وصفاقس) والصناعات الثقيلة الملوِّثة كالإسمنت والحديد (بنزرت). ما زالت المسألة البيئية في تونس موضوعاً مهمشاً لكن ربما سيستفيق الجميع عندما يصبح الحصول على مياه وأغذية نظيفة أمراً صعباً ومكلفاً.

المشاكل المتعلقة بملكية واستغلال الأرض

تقدر مساحة الأراضي الفلاحية في تونس بقرابة 10 مليون هكتار (الهكتار يساوي 10 آلاف متر مربع) مقسمة إلى ثلاثة أصناف من الملكية: الملكية الخاصة، وأراضي الدولة (أو "الأميرية")، وهي نصف مليون هكتار، والأراضي الاشتراكية (ملكية جماعية قبلية) (1) وهي قرابة 3 مليون هكتار . الأراضي الخاصة لا تطرح مشاكل كبيرة من حيث

الملكية والتصرف بها، فأصحابها معروفون وبإمكانهم استغلال أراضيهم كما يريدون.

أما بالنسبة لأراضي الدولة الفلاحية وهي تعتبر من أخصب الأراضي في تونس، فإنها ملك لكل التونسيين (على الأقل قانونياً ونظرياً) ويتصرف فيها "الديوان الوطني للأراضي الدولية" وفق 3 آليات: التخصيص بمعنى منحها لمنشأة عمومية، التأجير للشركات والأفراد، والبيع. بعد الاستقلال كانت الدولة هي المُستغّل الأول لهذه الأراضي إما بصفة مباشرة، أو عبر منحها لتعاونيات فلاحين. ثم وابتداءً من سبعينيات القرن الماضي، ومع اختيار النظام التونسي النهج الليبرالي، بدأ بيع الأراضي وحل التعاونيات لاستبدالها بشركات استثمارية. وصول بن علي إلى الحكم عمق مسألة سوء التصرف في الأراضي الفلاحية الأميرية، فلئن توقفت الدولة عن البيع فإنها أصبحت تؤجر بمقابل أو بلا مقابل أكبر الأراضي وأخصبها للمقربين من النظام. بعد 2011 حصلت عدة حالات استيلاء على ضيعات وأراضي دولة من قبل فلاحين صغار ومعطّلين عن العمل، لكن السلطة استرجعت أغلبها ولم تصمد إلا تجربة التسيير الذاتي والاقتصاد التضامني في واحة "جمنة" أقصى جنوب البلاد. تطالب عدة جهات الدولة بتوزيع الأراضي على الشباب والفلاحين الفقراء مما يمكّن من تشغيل عشرات الآلاف، ويطور الإنتاج الفلاحي ويضمن الأمن الغذائي، لكنها ما زالت تتلكأ وتناور، معطية الأولوية للمستثمرين الخواص أو التقنيين والمهندسين من خريجي مدارس الفلاحة، أي الذين يمتلكون الكثير من المال و/ أو المعرفة.

وتبقى الأراضي الاشتراكية المشكلة الأكبر، حيث تعود ملكية الأرض الأصلية لجماعة أو قبيلة بأسرها وأحياناً تتنازع حولها عدة قبائل. وبما لأن الملكية غير واضحة فلا يمكن بيع أو تأجير الأرض أو الحصول على قرض بنكي لاستصلاحها. تخلق هذه الوضعية المعقدة مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية غير المنتجة، ينظر إليها أصحابها بحسرة في حين يعانون البطالة أو يعملون بأجور متدنية في أراضي غيرهم أو في المدن. مثلت مسألة الأراضي الاشتراكية صداعاً مزمناً للدولة حتى قررت أن تتخلص منه عبر سن قانون في آب/ اغسطس 2016 يضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية وكيفية التصرف فيها، لكنه لا يعالج المسائل في العمق ولا يقدّم حلولاً واضحة في عدة حالات معقدة للملكية.

والفلاحة في تونس ما زالت مسألة عائلية بالأساس. فقرابة 75 في المئة من المستغلات الفلاحية مساحتها أقل من 10 هكتارات (2)، أي أن صغار الفلاحين هم العمود الفقري للقطاع. والمشكلة أنهم الأفقر والأقل قدرة في الحصول على تمويلات. منذ أواخر الثمانينات السالفة بدأ دور الشركات الفلاحية والمستثمرين في البروز لتبلغ قيمة الاستثمارات سنة 2018 قرابة 1500 مليون دينار (3) (500 مليون دولار). تعاظُم نفوذ رأس المال الكبير في قطاع الفلاحة قد يطور الإنتاج ويجلب العملة الصعبة، لكن له أضرار على مستوى الأمن الغذائي والموارد الطبيعية وحتى غلاء المعيشة. فالمستثمر سيتجه للغراسات الأكثر ربحية وقابلية للتصدير أي تلك التي تتطلب كميات كبيرة من المياه و/ أو لا تمثل احتياجات أساسية للسوق المحلية. كما أنه سيحاول تعويض استثماره وتحقيق أرباح في أسرع وقت، مما يعني استعمالاً مكثفاً للأسمدة والأدوية والآلات الفلاحية الحديثة.. ولكل هذا ضريبته البيئية وتأثيره في نوعية التربة وخصوبة الأرض عموماً.

الفلاحة في تونس ما زالت مسألة عائلية بالأساس. فقرابة 75 في المئة من المستغلات الفلاحية مساحتها أقل من 10 هكتارات، أي أن صغار الفلاحين هم العمود الفقري للقطاع، والمشكلة أنهم الأفقر والأقل قدرة في الحصول على تمويلات.

مازال الاستثمار الأجنبي الفلاحي في تونس محدود، فقد تراوحت قيمته في السنوات الأخيرة بين 15 و25 مليون دينار، أي أقل من 2 بالمئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية (وهي في حدود 2000 مليون دينار سنوياً). لا يحق لغير التونسيين تملك أراض فلاحية لكن بإمكانهم المساهمة في رأس مال شركات تونسية تستأجر أراض فلاحية أميرية. وقد حاولت الحكومة وخبرائها في 2016 الالتفاف على هذا المنع عبر اقتراح فصل في "مجلة الاستثمارات الجديدة" يتيح للأجانب تملك أسهم في شركات تونسية تمتلك أراضي فلاحية وتستغلها. لكن احتجاج عدة نواب وخروج الخبر للرأي العام جعل الحكومة تتراجع (مؤقتا؟).

إنهاك الأرض وتفقيرها

كان الفلاح التونسي، ككل مزارعي العالم، يحتفظ بالبذور ليزرعها في الموسم التالي ثم تتناقلها الأجيال. لكن ومنذ ستينات القرن الماضي بدأت البذور الأجنبية تشق طريقها نحو الأراضي الفلاحية عبر التكتيكات نفسها تقريباً التي يعتمدها مروجو المخدرات، كما يشرح ذلك رئيس جمعية التنمية المستديمة، عبد الحميد الزموري: "كانت تونس تحصل مثل باقي الدول المصنفة فقيرة على مساعدات غذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي [...] وكانت المساعدات توزع في الأرياف من قبل العُمَد والشيوخ الذين كان أغلبهم يجهلون القراءة والكتابة. ومع تلك المساعدات التي تأتي من "المانحين اللطفاء"، توزع البذور وتعطى "بكل براءة" مجاناً إلى الفلاحين، ومعها شرح حول جودتها ومردودها. عندما اتضح لهؤلاء "المانحين الخيرين" أن الفلاحين استغنوا عن بذورهم الأصيلة ولم يعودوا إلى تخزينها، أغرقوا السوق بالبذور الموردة" التي صارت للبيع ولم تعد هبة.. تفاقم هذا "الاحتلال" وتواطؤ الدولة معه عبر تقنينها استيراد البذور في العقد الأخير من القرن الماضي، فاتحة الباب أمام الشركات العملاقة الأمريكية مثل "مونسانتو" والأوروبية مثل "فيلموران" و"سينجنتا" للسيطرة على السوق . تستورد تونس حالياً قرابة 90 في المئة من بذور الخضروات، بعد أن كانت تعوّل كلياً على بذورها المحلية. وباستثناء القمح الصلب وبدرجة أقل القمح اللين (بفضل بحوث وجهود "المعهد الوطني للبحوث الزراعية")، فإن أغلب الزراعات والغِرَاسات في تونس تعتمد بصفة شبه كلية على البذور المستوردة.

لكن لِمَا كل هذا التوجس من البذور المستوردة، والحال أنها ذات إنتاجية عالية كما يقال؟ بكل بساطة لأن "إثمها أكثر من نفعها". هذه البذور مكلفة جداً وأثمانها في ارتفاع مستمر، وهيمنتها على السوق تعني من جهة حرمان صغار الفلاحين من البذور الكافية لزراعة أراضيهم وتحسين أوضاعهم، ومن جهة أخرى ارتفاع تكلفة المنتجات الفلاحية، وهذا يرهق القدرة الشرائية لأغلب المواطنين. هذا الجانب هو الأقل خطورة في الموضوع، فنسبة مهمة من هذه البذور مهجنة وعقيمة (OGM)، أي أنها تستعمل لمرة واحدة ولا يمكن تخزينها. كما أن تجارب عدة بلدان أظهرت أن بذور الشركات العملاقة هذه تُفقِر التربة تدريجياً، مما يجعل الفلاحين يستعملون الأسمدة أكثر فأكثر. في تونس مثلاً ارتفع معدل الأسمدة من 5 كيلوغرام للهكتار الواحد مطلع ستينات القرن الماضي إلى 25 كيلوغراماً أواسط تسعيناته. وينبه عدة فلاحين وخبراء زراعيين منذ سنوات إلى ظهور أمراض جديدة تصيب الزراعات التونسية، وتستوجب استعمالاً مكثفاً للأدوية.

حرمت الأرض من بذور تأقلمت معها عبر آلاف السنين، ليتم إنهاكها وتفقيرها وحتى تعقيمها ببذور معدة في مخابر تبعد عنها آلاف الكيلومترات. كل هذا دون الحديث عن تراجع جودة النكهة والقيمة الغذائية، والأخطر من كل شيء المضار الصحية التي قد تصيب البشر من جراء الاستهلاك المكثف لمكونات معدلة جينياً. ولعل نقطة الضوء الوحيدة هي الجهود التي يقوم بها "البنك الوطني للجينات" للحفاظ على ما تبقى من البذور التونسية الأصيلة

ومحاولة استرداد بعضها الذي نُهب وصار في بنوك جينات في عدة دول من العالم. وقد أثمرت هذه الجهود باسترجاع قرابة 6000 صنف من البذور حسب ما صرح به مدير البنك في شهر شباط/ فبراير الماضي.

ختاماً...

تبدو الفلاحة التونسية اليوم أمام أسئلة ورهانات كبرى: كيف يمكن جعل هذا القطاع "جذاباً ومغرياً" بالنسبة للشباب؟ كيف يمكن تكثيف الإنتاج دون إنهاك الأرض، ومع الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة؟ وما الأكثر أهمية: العملة الصعبة أم الأمن الغذائي؟ الاستثمارات أم السيادة الوطنية؟ ألم يحن وقت "اصلاح زراعي" شامل يُخرج مئات آلاف التونسيين من الفقر، وينمي حجم الإنتاج الفلاحي في تونس؟ أزمة الفلاحة لا تشبه أزمات بقية القطاعات الاقتصادية التي يمكن حلها بقرارات استعجالية أو بضخ بعض الأموال، فنحن نتحدث هنا عن مسألة أمن قومي لا يجب أبداً أن تكون خاضعة لأهواء الحكومات المتعاقبة أو مضاربات المستثمرين. صحيح أن إنقاذ الفلاحة والأرض هو واجب مواطني يهم الجميع، من أحزاب سياسية ومنظمات مهنية ومجتمع مدني وإعلام وغيرهم. لكن من المؤكد أن للدولة المسؤولية الكبرى من حيث تقديم حلول، وإيجاد الهياكل العلمية والتقنية والمالية القادرة على تطوير القطاع بشكل مستدام.

---

1 - *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6463*

2 - أرقام وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

3 - *http://www.apia.com.tn/ar*

تونس: الدولة وأراضيها المؤممة

فؤاد غربالي

باحث في علم الاجتماع، من تونس

الأرض ريع سلطوي، لها قيمة تبادلية وهي أحد مداخل السيطرة والتحكم. ولكنها ليست مجرد سلعة بل ما زالت في الأرياف أحد مكونات الهوية الجماعية، وتراث عائلي وتاريخ للأسلاف وإطار للشعور بالانتماء وصنو للشرف. ولذا فالصراع القائم حول "الحق في الأرض" متعدد الأبعاد.

في أيار/ مايو عام 1964، أي بعيد خمس سنوات من استقلال البلاد، تمّ تأميم الأراضي التي استولى عليها المعمرون الفرنسيون إبّان فترة الاستعمار. قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، خاضت تونس معركة الجلاء التي غادر بموجبها آخر جندي فرنسي البلاد ذات تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1961، وتحقق "الاستقلال العقاري". صارت الدولة الفتية أكبر مالك للأراضي التي تُعرف في السجل القانوني والسياسي في تونس "بالأراضي الدولية" (أي "الدولتية"). وهي الأراضي التي تحتكر الدولة حق ملكيتها، والتي لا ينازعها أي طرف آخر فيها. قدرت مساحة الأراضي المؤممة في الستينيات السالفة بحسب "معهد الدراسات الاستراتيجية" بحوالي 828570 هكتاراً. إلا أنها ستتقلّص في عام 1987 بداية حكم بن علي، لتصبح حوالي 500 ألف هكتار!

لا أحد في تونس يعرف بالضبط أين ذهبت بقية المساحات والمقدرة بنحو 328570 هكتار. موضوع كيفية التصرف في الأراضي الدولية في تونس هو صندوق أسود وغامض. الأرقام التي تقدمها السلطات الحكومية مبعثرة وغير دقيقة. ولم يكن أحد ليتجرأ قبل الثورة على الحديث في موضوع هذه الأراضي (يشرف عليها "ديوان الأراضي الدولية"). التحقيقات الصحافية والبحوث العلمية المعمقة تكاد تكون نادرة جداً في هذا الصدد، لا لشيء سوى لكونها نطاق للتنازع بين مجموعات مصالح جلها يتمركز في دوائر النظام وتخومه.

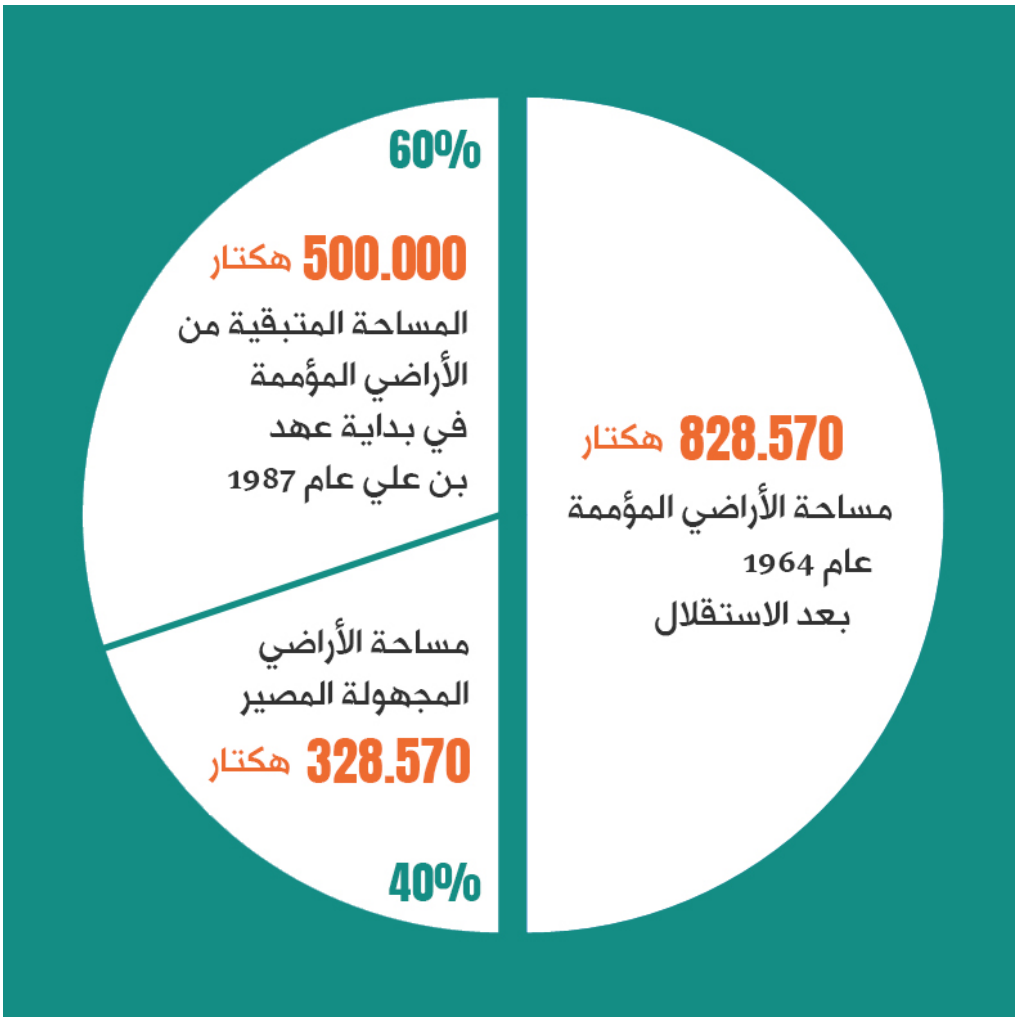

دشنت "التجربة الليبرالية" (فترة حكم الهادي نويرة 1980-1970) دخول الفاعلين الاقتصاديين الخواص على خط استغلال تلك الأراضي عبر إكراء ما هو فلاحي منها، والتي استثمرتها برجوازية حضرية متنفذة. تمّ تدعيم هذا التوجه بقانون "إصلاح الهياكل الفلاحية" في 1969، أي بعيد أشهر من إعلان فشل التجربة الاشتراكية التي قادها كبير وزراء بورقيبة حينها، أحمد بن صالح. كان حلم الوزير بن صالح هو أن يجعل تونس تشبه البلدان الإسكندنافية، لكن التجربة فشلت أو أُفشِلت وكانت نتائجها عكس المتوقع، مزيداً من إفقار الأرياف وحركة نزوح كثيفة نحو المدن، ارتفعت خاصة في سبعينات وثمانينات القرن الفائت. فشل "التجربة الاشتراكية" كان مرده الأساسي موضوع الأرض ذاته، حيث شعر ملاك الأراضي الصغار والكبار أن دولة الاستقلال تعمل على مصادرة أراضيهم وإدراجها في إطار ملكيات جماعية، وأنها تعود بهم إلى دولة الجباية. لم تكن الذهنية السائدة حينها مؤهلة بالقدر الكافي لتقبل فكرة تحويل الأراضي الخاصة إلى أراضي اشتراكية، لهذا جوبهت بالمقاومة.

التجربة الليبرالية: الأرض في قلب التقسيم العالمي للعمل

التجربة الليبرالية التي دشنها الهادي نويرة في بداية حكمه عبر "قانون 72" الداعم للقطاع الخاص، هي إعلان عن إدراج الاقتصاد الوطني في منظومة التقسيم العالمي للعمل، حيث الأولوية هي للاستثمارات الأجنبية الموجه إنتاجها أساساً للتصدير. رأس المال الأجنبي يجيد اللعبة التنافسية في ما يتعلق بالأجور المنخفضة ووفرة اليد العاملة، لهذا جرى التوجه إلى القطاع الفلاحي الذي يوفر منتجات رخيصة الثمن، ويمكن بيسر مراقبة مسالكها التجارية. ولعبت الأراضي الدولية في هذا الإطار دوراً أساسياً في تعديل سوق الإنتاج الفلاحي، سواء على مستوى داخلي أو على مستوى التصدير.

تُوفّر الأراضي الدولية حوالي 20 في المئة من الإنتاج الفلاحي، وخاصة ما يتعلق بالمنتوجات الأساسية (الحليب ، اللحوم الحمراء، الخضر والغلال.. إلخ). بالمقابل شهدت تلك الأراضي تراجعاً كبيراً في المساحات. وقع التفريط فيها عبر سياسة التسويغ والبيع، التي تمّ استخدامها ضمن نظام الامتيازات والاقتصاد السياسي للهيمنة. لا أحد يعرف لمن تُعطى تراخيص الأراضي الدولية وما هي معايير تسويغها. تجربة التسيير الذاتي في واحة جمنة بعد ثورة 2011 بينت أن تلك الأراضي كانت تُكترى من مقربين من النظام السابق. عائلة زوجة الرئيس السابق نفسها استفادت أيما استفادة من الأراضي المملوكة للدولة من خلال كراء ما يسمى بـ"الضيعات الفلاحية" وكذلك الأراضي الفلاحية التي كانت تحول إلى صبغة عقارية بضغط من "لوبيات" متنفذة، لتُستغل فيما بعد في إطار المشاريع السكنية الكبرى التي التهمت الكثير من الأراضي الفلاحية دون أي مشروعية ودون أي تخطيط عمراني واضح.

سياسة التعديل الهيكلي: الأرض في مزاد النهب

بعد التجربة الليبرالية الأولى التي حافظت فيها الدولة نسبياً على دورها التوازني، دخلت تونس منذ منتصف الثمانينات الفائتة في اقتصاد السوق المعولم، إذ توسعت دائرة الخصخصة، وتراجع أكثر دور الدولة. صارت الأراضي الدولية، مرةً أخرى، مدخلاً لتكريس الخصخصة من خلال المزيد من التفويت (البيع أو المنح)، ودعم "شركات الإحياء"، والاستصلاح، والتنمية الفلاحية الخ.. لصالح مهندسين وتقنيين فِلاحيين. وكان كل ذلك يتم غالباً بطريقة هادئة وناعمة. وهي سياسة تعمقت باتخاذ قرار أساسي فيما يتعلق بالتصرف بالأراضي الدولية: تعميم كراء الأراضي للخواص (جزء منها للمهندسين، والبقية للفلاحين الصغار) والتقليص منها بالبيع. ساهمت هذه السياسة في تنامي شركات الإحياء الفلاحي واستصلاح الأراضي الدولية. ولتمويل تلك الشركات، عملت الدولة على خلق "بنوك التمويل

التنموية" التي ستوكل لها مهمة توفير القروض. أموال تلك البنوك كانت متأتية من استثمارات خليجية (سعودية وكويتيه وإماراتية). نجحت هذه السياسة نسبياً في خلق تدفقات مالية ساعدت في إنشاء مزيد من الشركات. فتعمقت اللبرلة الاقتصادية وازدادت الأطماع في الرأسمال العقاري للدولة. هنا تحديداً تبرز مفارقات اللبرلة الاقتصادية في البلدان المحكومة بآليات الفساد . وبدل أن تكون المنظومة تحفز الإنتاج من أجل خلق الثروة فإنها تتحول إلى مدخل لتكريس الزبائنية. نحن هنا إزاء ليبرالية الريع التي تخضع لمنطق الهبة بالمعنى الأنثربولوجي، أي خلق علاقة وسوق للمنافع محكوم بمعادلة "من يأخذ عليه أن يُرجِع" والمقابل في هذا السياق هو الولاء والطاعة.

وكان المستثمرون ورجال الأعمال المقربون من عائلة الرئيس والمستفيدون من ريع السلطة قد استولوا على عدة أراضي وضيعات. لكن تمت مصادرتها بعد ثورة 2011. إلا أن أحداً لا يعرف حتى الآن مصير الأملاك المصادرة.

بدل أن تحفز المنظومة الليبرالية الإنتاج من أجل خلق الثروة، تحولت إلى مدخل لتكريس الزبائنية. نحن هنا إزاء ليبرالية الريع التي تَخضع لمنطق الهبة بالمعنى الأنثربولوجي، أي خلق علاقة وسوق للمنافع محكوم بمعادلة "من يأخذ عليه أن يَرجع" والمقابل في هذا السياق هو الولاء والطاعة.

السلطة كانت توزع الأراضي وتخصصها، ليس بالمعنى الليبرالي الصرف، لكن بمنطق الهبة التي تحيل دلالياً إلى منطق التبادل السائد في المجتمعات التقليدية. تشير الأرقام أن حوالي 12000 هكتاراً مُنحت لعائلة الرئيس والمقربين من السلطة. كان الرئيس بن علي هو من يتابع بنفسه توزيع هذه الأراضي. والأمر متوقع، فالأرض هي ريع سلطوي لها قيمة تبادلية، وهي كذلك أحد مداخل السيطرة والتحكم. هذه الممارسة ليست جديدة في تونس، فهي تعود إلى عهد البايات (*) حين كان الباي يوزع الأراضي الخصبة الشاسعة (تعرف في الدارجة التونسية ب"الهنشير") على المقربين والأكثر ولاء. من الناحية الشكلية تمنح السلطات الأراضي أو تؤجرها وفق دفتر شروط، ولكن في الغالب لا يتم تحصيل الكراء. ويتم هذا بشكل مستمر على حساب المزارعين الصغار الذين يحرمون من الولوج إلى الأرض.

هذا التكريس الجائر للسلطة عبر الأرض تجسد بشكل خاص في منطقة سمنجة بمحافظة زغوان، حيث منح أحد أصهار بن علي أكثر من 1300 هكتار. في سنة 2010 تم تدشين مشروع ضخم على تلك المساحة، تمثل في زرع 1200 شجرة زيتون ذات كثافة مروية عالية (1660 رجل في الهكتار). بسبب هذا المشروع استنفذت مياه بئر مشارقة التي حُولت إلى هذه الأراضي، على حساب المزارعين الصغار في المنطقة الذين صار أغلبهم أجراء بعد أن فرطوا في أراضيهم سواء بالبيع أو بالتخلي عن استغلالها، والنزوح إلى تونس العاصمة والمدن الكبرى.

الأراضي الدولية: حين تُكرّس اللاعدالة العقارية

من أثار سياسة تأجير أراضي الدولة أنها جاءت على حساب المزارعين الصغار، وساهمت في تكريس المزيد من الفساد في ظل غياب منظومات المراقبة والشفافية. هي حالة من اللاعدالة العقارية في القطاع الفِلاحي، وخاصة في المناطق الداخلية حيث المساحات الأكبر للأراضي الدولية غير المستغَلة مقابل إرتفاع كبير لنسب الفقر. وقد كانت هذه اللاعدالة محركاً لبروز مطالبات وتحركات اجتماعية رافقت شعار "الحق في الأرض"، وطالبت بأن تكون تلك الأراضي لفلاحيها بما أنها ظلت لسنوات أرضاً بلا فلاحين.

غيبت هذه الدينامية المتعلقة باللاعدالة المجالية، ولم تحظ بالتمحيص الأكاديمي اللازم فيما يتعلق بالعوامل التي تفسر "الثورة التونسية". منطلق الثورة كان من محافظة سيدي بوزيد الواقعة في الوسط الغربي للبلاد، وأكثر المحافظات اعتماداً على القطاع الفلاحي المتأزم. كما أن هذا النموذج الزراعي السائد يعتمد على الري المكثف، وهو ما ساهم في استنفاذ المائدة المائية، تقابله مردودية ضعيفة بحكم عدة عوامل أبرزها ضيق مسالك توزيع الإنتاج في السوق المحلية وتخلي الدولة عن دعم المزارعين الصغار، وفرض شروط قاسية من قبل "البنك الوطني الفلاحي" فيما يتعلق بمنح القروض الفلاحية. بالمقابل سعر المحروقات والأدوية الزراعية مرتفع، ما يساهم في مزيد من إفقار الفلاحين الصغار في المنطقة وجعلهم "متروكين لحسابهم". وقد تخلوا عن أراضيهم بأثمان رخيصة. بالمقابل فتح لمستثمرين لهم قدرة على الوصول إلى القروض البنكية و بتسهيلات في أغلب الأحيان، وحتى القروض التي تمنحها وكالة دعم الاستثمار الفلاحي والمفترض أنها مخصصة للذين يمتلكون تكويناً في المجال الزراعي، فقد منحت لرجال أعمال. لقد هجم الأغنياء على الفقراء! جل ملاك الأراضي الجدد هم من خارج المحافظة، وجزء من فلاحي سيدي بوزيد تحولوا إلى مجرد أجراء، فهم خارج معايير النظام البنكي. جلهم شعر أن أرضهم قد أخذت منهم أمام أعينهم بفعل نظام بنكي غير عادل. والأنكى من ذلك أنهم ظلوا ضحية توصيم سائد مفاده أنهم لا يحبون العمل، وأنهم تخلوا عن أراضيهم طواعية! وكنتيجة مباشرة لتأزيم القطاع الفلاحي، وجد جيش "من الفلاحين بلا أرض" شكل وقوداً للثورة التي أطاحت بن علي. وانخرط هؤلاء في ظل "الديمقراطية" في منازعات حول الأرض من منطلقات عدة أهمها تحقيق التنمية، وحل مشكلة البطالة المتفشية في المناطق الداخلية. مدينة "الرقاب" التابعة لمحافظة سيدي بوزيد، وهي معروفة بأراضيها الزراعية الخصبة، عرفت تحركات اجتماعية قوية طالب فيها شبان عاطلون عن العمل وحاصلون على شهادات جامعية بالحق في أن تمنح لهم أراضي يستغلونها. والأراضي التي يطالبون بها هي ملك الدولة وهو ما شكل مدخلاً لتعزيز "المقاومات المحلية". في أحد الأفلام الوثائقية القصيرة المنجزة من أحد الشبان في الرقاب، والذي يتناول التسلسل الزمني لأحداث الثورة، صورت إحدى اللقطات تجمهراً احتجاجياً للتضامن مع سيدي بوزيد أمام "البنك الوطني الفلاحي" وكانت في 24 كانون الأول/ ديسمبر عام 2010. في اليوم التالي، أحرق الموزع الآلي للبنك.

تخلى معظم الفلاحين الصغار المفْقرين عن أراضيهم بأثمان رخيصة. بالمقابل فُتح المجال لمستثمرين لهم قدرة على الوصول إلى القروض البنكية. وحصلوا عليها بتسهيلات في أغلب الأحيان. وحتى القروض التي تمنحها "وكالة دعم الاستثمار الفلاحي" والتي يفترض أنها مخصصة للذين يملكون تكويناً في المجال الزراعي، فقد منحت لرجال أعمال.

كانت الأراضي الدولية الرهان الرئيسي لهذه المنازعات. ففي منطقة المكناسي التابعة أيضاً لمحافظة سيدي بوزيد طالب السكان المحليون بـ"ضيعة النصر" المملوكة للدولة عبر تغيير صبغتها، ومراجعة السجل العقاري من أجل تمكينهم من استغلالها. الضيعة أعطيت لمناضلين ضد الاستعمار من قبل الرئيس بورقيبة سنة 1974 كنوع من الاعتراف بالجميل، ولكنها بقيت مسجلة باسم الدولة، وهو ما خلق إشكالاً في استغلالها زراعياً. كما تحول جزء من "الأراضي الاشتراكية" في منطقة المكناسي ليصبح ملكاً للدولة بعد فشل تجربة التعاضد في نهاية الستينيات الفائتة، ولم يتم إصلاح وضعيته القانونية مما خلق منازعات بين عائلات ومجموعات محلية تعتبر أن تلك الأراضي تعود لها بالملكية، ولديها الشرعية لاستغلالها، وبين السلطات المحلية التي تعتبر أن ذلك الاستيلاء هو تعدٍ على أملاك الدولة. أراد المتساكنون المحليون النسج على منوال تجربة "جمّنة"، لكنهم جوبهوا برفض قاطع من السلطات. التوجس الرسمي مرده الخوف من "نموذج إشتراكي" يتعارض مع الخيار النيوليبرالي الذي يعتبر أن لا مجال للفلاحة خارج منطق اقتصاد السوق والتدفقات المالية. ويندرج في هذا الإطار إتفاق ال"أليكا" مع الاتحاد الأوروبي الذي يفرض

مزيداً من "تحرير" القطاع الفلاحي.
تكشف هذه النزعات التي تصاعدت بعد الثورة عن وجود رهان على الأرض في سيدي بوزيد بشكل خاص، وفي بقية المناطق الداخلية عامة. وهي تكشف عن العلاقات بين المتساكنين المحليين والمؤسسات الجهوية، من خلال إعطاء هذه الأخيرة الأولوية للفضاءات ذات الإمكانات الاقتصادية الواعدة. في حين تترك النزاعات حول الوصول إلى الأرض دون حلول واضحة محددة، الأمر الذي يحوّلها أحياناً إلى صراعات ذات بعد "عروشي" (عشائري) وقبلي. فالأرض ليست مجرد سلعة ذات قيمة تبادلية ومجال للملكية ولتحقيق التراكم. بل هي أحد مكونات الهوية الجماعية. فالأرض هي تراث عائلي وتاريخ الأسلاف وإطار للشعور بالانتماء وهي صنو الشرف. وبالتالي، فالصراع من منطلق "الحق في الأرض" لا يرتبط فقط بحاجة اقتصادية للمجموعات المهيمَن عليها، بل يحيل كذلك إلى صراع من أجل الإعتراف.

الثورة والأراضي الدولية، إعادة التأميم

لعل منجز الثورة هو أنه وضع سياسة التصرف بالأراضي الدولية موضع مساءلة. هذا ليس بالأمر الهين، وقد جسدت الحركات الاحتجاجية التي تنازع حول الحق في الأرض هذه المسألة. وهي، كما يبين الباحث محمد اللومي، تتعلق بـ"الاحتلال الداخلي" الذي قامت به البرجوازية الحضرية لتلك الأراضي بعد أن كانت محتلة من قبل المعمرين الفرنسيين. وهي مطروحة بغرض تأميمها من جديد على قاعدة العدالة الاجتماعية.

في بداية الثورة تمّ الاستيلاء من قبل متساكنين محليين، فهوجمت حوالي 100 "ضيعة" -وهي التسمية المغاربية للأراضي الزراعية المركزة - وقدرت الخسائر اللاحقة بها بحوالي 30 مليون دينار تونسي. كانت تلك ملك لعائلة زوجة بن علي والمقربين منهم. بالمقابل عملت حكومات بعد الثورة على استعادة بعض الضيعات بحجة سوء التصرف، لكنها لم تُعدْ حتى الآن التفكير بشكل جدي في إعادة رسم سياسة التصرف في الأراضي الدولية، وكأن حكومات ما بعد الثورة المتعاقبة لا تعرف ماذا عليها أن تفعل برأسمالها العقاري. وأما "اتفاقية تحرير القطاع الفلاحي" المزمع التوقيع عليها مع الاتحاد الأوروبي، فهي تفتح الباب من جديد نحو التخلي عن الأراضي الدولية تحت شعار "دعم الاستثمار الخارجي" و تحقيق النمو. وستكون مآلات هذا التوجه المزيد من الفقراء، والمزيد من التوترات على قاعدة "الحق في الأرض".

(*) كلمة تركية تعني الأمير، وفي الأصل هو والي تونس الممثِل للدولة العثمانية، ومقره في مدينة تونس، ثم صار في عهد الحسينيين مستقلاً بحكمه عن العثمانيين، وأول البايات حسين بن علي، وهو مؤسس الدولة الحسينية سنة *1705*، وآخرهم هو محمد الأمين باي. وحكم البايات وراثي ملكي وقد استمر لمدة *252* عاماً وانتهى بتأسيس الحكم الجمهوري في *25* تموز/ يوليو *1957*.

الجزائر

إنعاش الفلاحة في الجزائر: عندما يحضر المال وتغيب الأفكار

محمد مهدي
صحافي جزائري

بعد عقدين من بداية العمل بمخطط للتنمية الفلاحية رُصدت له ميزانية تجاوزت قيمتها ٣٠ مليار دولار، ما زالت الجزائر غير قادرة على تعقب مسار إنتاجها الزراعي، ولا على تنظيم تسويق إنتاج قطاع يشغِّل أكثر من ٢٥ في المئة من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً، ناهيك عن ضمان اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب.

في بداية آب/ أغسطس 2018 ظهر وباء الكوليرا في عدة ولايات (محافظات) جزائرية. بعد الاشتباه في انتقال العدوى عبر مياه الشرب الملوثة، اتجهت الأنظار نحو الفواكه والخضروات. وإلى حد اليوم لم يستطع أحد أن يحدد بدقة مصدر المنتجات الملوثة، ولا المسلك التجاري الذي عبرته في طريقها إلى المستهلك النهائي. بعد عقدين من بداية العمل بمخطط التنمية الفلاحية، رُصدت له نفقات تجاوزت قيمتها 30 مليار دولار، ما زالت الجزائر غير قادرة على تعقب مسار إنتاجها الفلاحي، ولا على تنظيم تسويق إنتاج قطاع يشغل أكثر من 25 بالمئة من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً، ناهيك عن ضمان اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب.

حالة الفلاحة في الجزائر اليوم

إثر خروجها من عقد التسعينات الرهيب والقاتل، الذي كسر البنية الاقتصادية المحدودة والموروثة من سنوات "العمالة الكاملة"، شرعت الجزائر في إنعاش القطاعات الحساسة مثل الفِلاحة. في سنة 2000، أي بعد سنة من بداية عهد بوتفليقة، أطلق "المخطط الوطني للتنمية الفِلاحية" قبل أن يتم توسيع مجاله بعد سنتين ليشمل دعم الوسط الريفي، فأصبح اسمه "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية"، وكان هدفه الرئيسي ضمان "الأمن الغذائي" للبلاد.

قبل أن نستعرض إنجازات وإخفاقات مخطط التنمية هذا يجب أن نذكِّر بأن الجزائر كانت تعيش في تلك الفترة - بداية العقد الأول من الألفية الجديدة – حالة تبعية غذائية قوية وتعول بشكل كبير على استيراد المنتجات الزراعية. فلم يكن من النادر أن نجد في السوق المحلية برتقالاً مستورداً من الجار المغربي أو تفاحاً وإجاصاً من فرنسا أو اسبانيا. والحال أن سهول "متيجة" الواقعة في محيط الجزائر العاصمة كانت تُعرف حتى وقت قريب بكثرة بساتين الحمضيات والأشجار المثمرة الأخرى.

رسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لنفسه عدة أهداف، من بينها رفع الإنتاج (في كل الشعب الفِلاحية بلا استثناء) وتوسعة المساحة الصالحة للزراعة عبر استصلاح الأراضي في إطار نظام منح امتيازات الاستغلال، وتقليل اللجوء إلى استيراد البذور، وتطوير أنظمة الإنتاج، واستعمال تقنيات الري الحديثة. ولتحقيق هذه الأهداف، رصدت الجزائر ما بين عامي 2000 و2018 اعتمادات ضخمة تقدر قيمتها بأكثر من 3000 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 30 مليار دولار.

ضبابية في التحديد الكمي للأهداف

في أغلب الأحيان، لا تكون الأهداف المرسومة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مصحوبة بأرقام. لذا ليس بوسعنا أن نحدد بدقة إذا ما كان هدف توسعة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قد تحقق أم لا، وإلى أي حد. ومع ذلك، فإن المساحة الصالحة للزراعة والتي تشمل الأراضي القابلة للحرث (زراعات حولية وأراض تتم إراحتها مؤقتاً) وغراسات دائمة أخرى (أشجار مثمرة وكروم) قد زادت من 7.5 مليون هكتار سنة 1998 إلى أكثر من 8.5 مليون هكتار سنة 2018 (منها 5.7 مليون هكتار ممتلكات خاصة و2.8 مليون هكتار تمتلكها الدولة).

اتسعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بفضل إتاحة الحصول على العقارات الفِلاحية، وذلك عبر استصلاح الأراضي والتشجيع على إنشاء مستغلات فلاحية جديدة عن طريق منح امتياز استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة

لقرابة 200 ألف فلاح، وكذلك منح قروض بنكية موجهة خصوصاً لاعتماد تقنيات الري الحديثة. ولمواجهة تقلبات كميات الأمطار المتساقطة، نصّ "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية" أيضاً على توسعة الأراضي الفلاحية المسقية والتي زادت مساحتها من 350 ألف هكتار سنة 1999 إلى 1.3 مليون هكتار في بداية 2018 أي من 4 في المئة إلى 15 في المئة من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة.

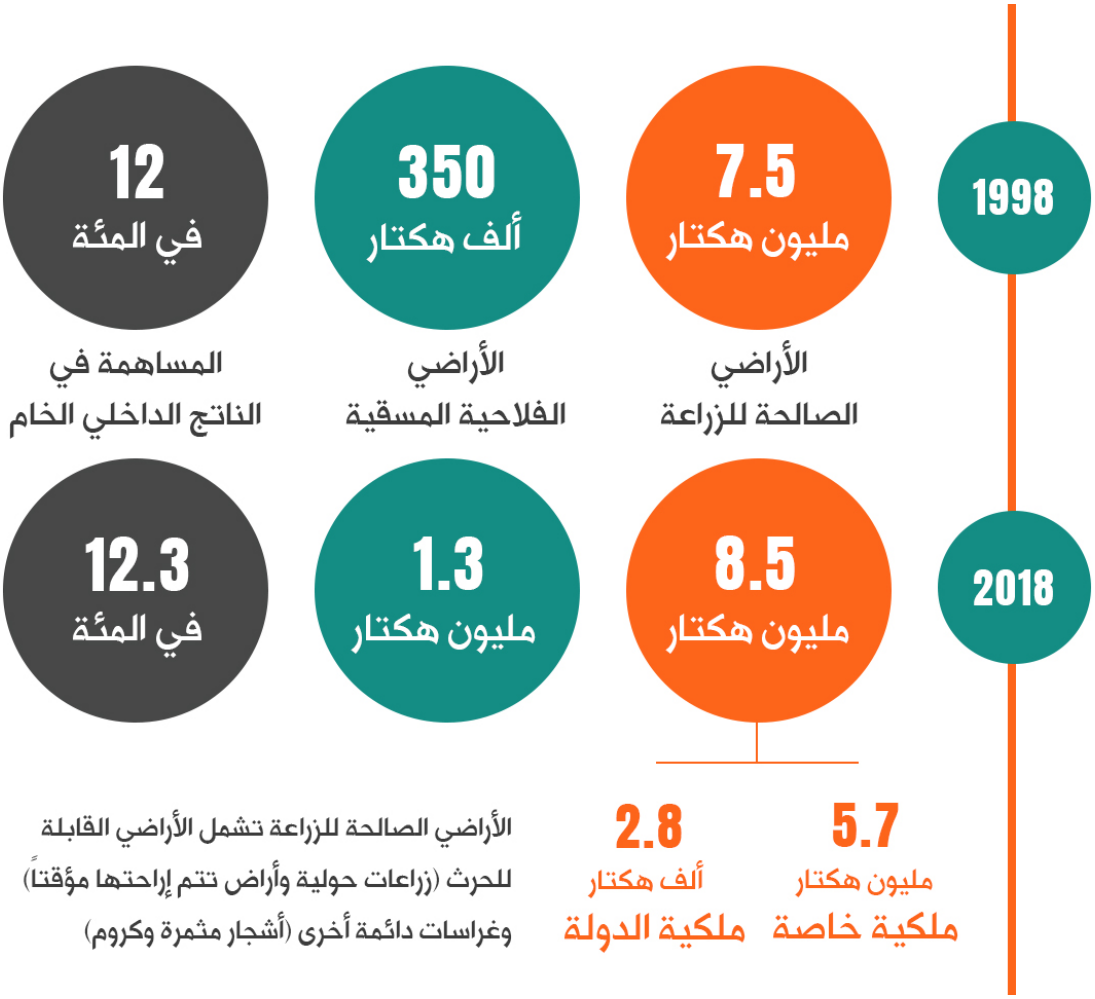

وفي إطار الدعم المباشر للفلاحين، كانت كل القطاعات الفلاحية مؤهلة للحصول على مساعدات الدولة. كان الهدف العام هو رفع الإنتاج خاصة بالنسبة لمنتجات مثل الحبوب والحليب التي تنفق الجزائر مليارات الدولارات سنوياً لاستيرادها. لكن التسرع في وضع مخطط التنمية ونقص مراقبة مدى الالتزام بشروط المساعدات الممنوحة خلال تنفيذ المشاريع، وكذلك إهمال الجزء المتعلق بتنظيم القطاعات وتسويق المنتجات، كلها أمور منعت الاستفادة بشكل كامل من الاستثمارات العملاقة المرصودة، خاصة في ما يتعلق بالزراعات التي ما زالت تستهلك المواد المستورَدة (البذار والأسمدة والمعالجات) بشكل كبير.

زيادة هامة في الإنتاج

ليس هناك أي شك في أن زيادة إنتاجية عدة قطاعات هي إحدى النتائج الملموسة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. حتى وإن لم تتطور - بشكل عام - مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام كثيراً، والتي أصبحت 12.3 في المئة عام 2018 بعد أن كانت 12 في المئة سنة 1998، فإن القطاع الفلاحي يحقق حالياً قيمة إنتاجية سنوية تفوق 3200 مليار دينار جزائري حسب آخر الأرقام التي قدمتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. لكن هذه القيمة الإنتاجية لا تستطيع أن تخفي حقيقة اختلال التوازن ما بين الإنتاج المحلي واحتياجات السوق، مما يستوجب اللجوء المتزايد إلى الاستيراد لتغطية النقص المسجل في عدة منتجات.

هذا هو الحال بالنسبة لزراعات الحبوب بالأخص، فهي لم تعطِ نتائجاً مستقرة رغم كل الجهود المالية، لا سيما في ما يتعلق بتوسعة المساحات والري. يمكننا أن نرى جلياً هذا التذبذب من خلال تضاعف الإنتاج بين موسمين متتاليين. هذا ما حدث في الموسمين الفلاحيين 2016/2017 و2017/2018 حيث ارتفع حجم إنتاج الحبوب من 34.7 مليون قنطار إلى 60.5 مليون قنطار، وهو رقم قياسي لم يسبق أن تحقق منذ بداية إصلاح القطاع. لكن من الممكن أن يتهاوى حجم هذا الإنتاج في الموسم الحالي. وقد سبق للجزائر أن عاشت هذا السيناريو عامي 2013 و2014. وبالنسبة لفاتورة استيراد الحبوب، فإن قيمتها قد ارتفعت من 2.77 مليار دولار سنة 2017 إلى 3.1 مليار دولار عام 2018.

أما إنتاج البقوليات، التي يكلف استيراد قرابة 2 مليون قنطار منها الجزائر 150 مليون دولار سنوياً، فهو يسجل نمواً مستمراً ويحقق نتائجاً أحسن. لم يتوقف الإنتاج عن التطور منذ عام 2008 وحتى العام 2018 إذ ارتفعت قيمته من 402 ألف قنطار إلى 1.3 مليون قنطار. وتتوقع وزارة الفلاحة تحقيق الاكتفاء الذاتي من البقوليات في حدود سنة 2020.

هذه الملاحظة نفسها تسري على الحمضيات التي يتزايد إنتاجها السنوي بشكل مستمر. فلقد تطور من 7 إلى 14 مليون قنطار خلال عشر سنوات (من 2008 إلى 2018)، والشيء نفسه يصح على غراسات الخضروات التي زاد إنتاجها إلى أكثر من الضعف خلال الفترة نفسها: من 60 إلى 130 مليون قنطار.

أما بالنسبة لإنتاج الألبان، ورغم كل الجهود المبذولة، فما زال غير كاف بالمرة، إذ أنه لا يغطي إلا 50 في المئة من حاجيات البلاد. ارتفع الإنتاج الوطني للحليب الخام من 1.2 مليار ليتر سنة 2000 إلى 3.5 مليار ليتر في سنة 2017. وخلال الفترة نفسها، ارتفع حجم الكميات المجمعة من 100 إلى 833 مليون ليتر. من ناحية أخرى، ولتعويض النقص في الإنتاج/ التجميع، تستورد الجزائر حالياً 400 ألف طن من الحليب المجفف سنوياً. وتتجاوز قيمة فاتورة الواردات، التي تتغير حسب الكميات وسعر الحليب المجفف في السوق العالمية، مبلغ المليار دولار سنوياً بكثير (1.4 مليون دولار في عامي 2017 و2018).

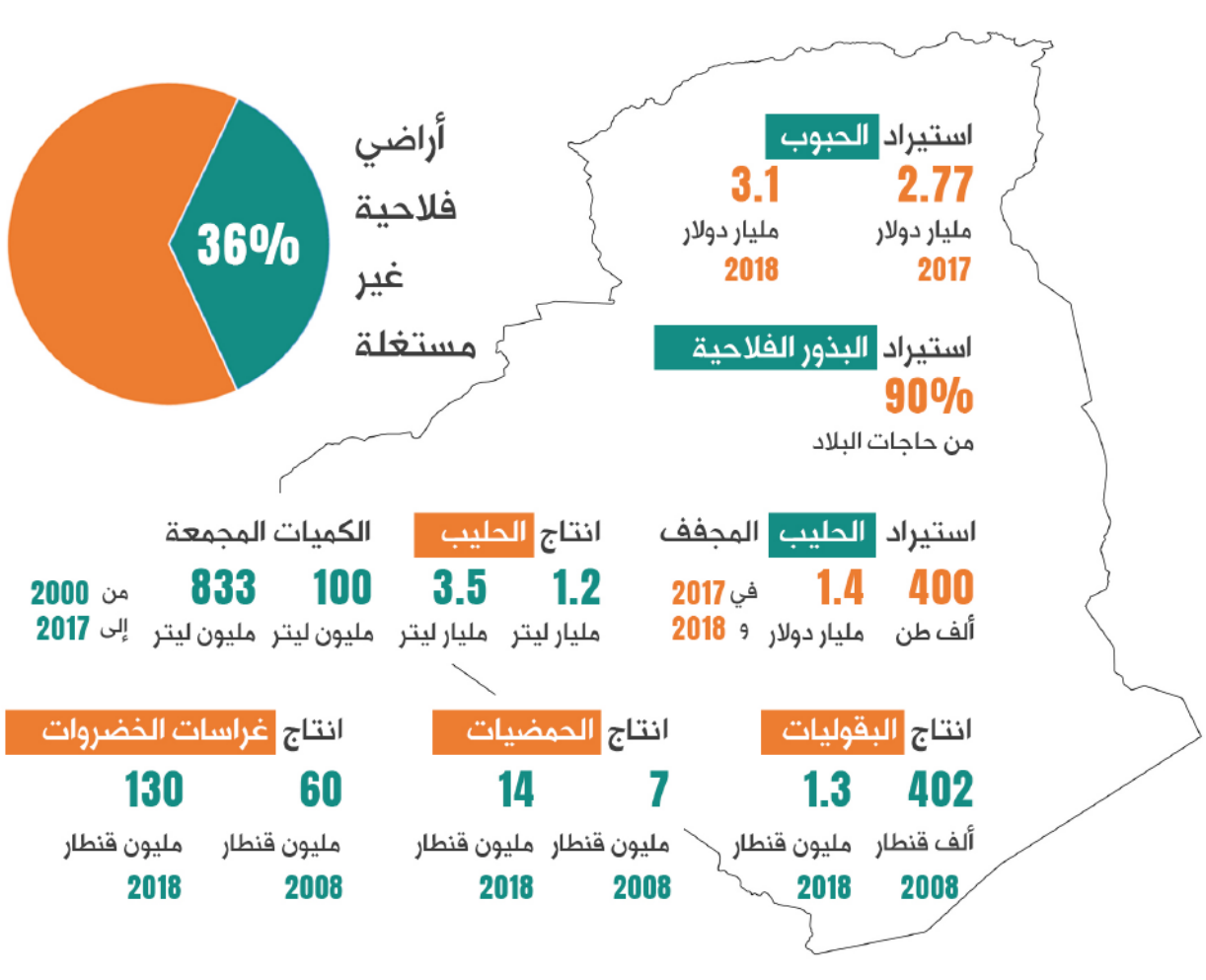

سيطرة الوسطاء

باستثناء قطاعات الزراعات الاستراتيجية - مثل الحبوب - وإنتاج الحليب الخام التي ضمنت الدولة للفاعلين فيها أسعاراً تشجيعية وساعدتهم حتى على تنظيم أنفسهم، فإن بقية الفلاحين (منتجي الفواكه والخضروات) تُركوا تحت رحمة الوسطاء وبقية المضاربين الذين أصبحوا المتحكمين فعلياً في السوق.

وتكون سطوة الوسطاء محسوسة بشكل أقوى خلال فترات الطلب الكبير على المنتجات، كما هو الحال في شهر رمضان، حيث يمكن أن تتضاعف أسعار الخضروات والفواكه في غضون 48 ساعة. لكن حتى هذه الزيادات في الأسعار لا تعود بالنفع على المنتجين.

تُتخذ من وقت إلى آخر إجراءات لمقاومة المضاربة كما حدث في تموز/ يوليو 2014، الذي تزامن مع شهر رمضان، عندما مُكّن الفلاحون في محافظة تيبازة (غرب العاصمة) من تخفيض الأسعار بشكل محسوس عبر تنظيم أنفسهم لبيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك. لكن هذه الإجراءات تبقى معزولة جغرافياً ومحدودة زمنياً على العكس من المضاربة التي تمتد على كامل السنة.

ينتظم الوسطاء في سلسلة من الفاعلين غير النظاميين حيث يقتطع كل واحد منهم هامش ربح بداية من المنتَج وصولاً إلى سوق الجملة. وتنشط المضاربة بشكل خاص خلال فترات الإقبال الكبير (شهر رمضان) أو ما بين مواسم

إنتاج بعض المنتجات مثل البطاطا في فترة شباط/ فبراير – آذار/مارس. كما يسهّل غياب أطر تنظيم قطاع الخضروات والفواكه، وعدم وجود لائحة أسعار رسمية عمل المضاربين الذين يزودون أسواق الجملة تاركين هوامش ربح ضعيفة للمنتجين.

باستثناء قطاعات الزراعات الاستراتيجية - مثل الحبوب - وإنتاج الحليب الخام التي ضمنت الدولة للفاعلين فيها أسعاراً تشجيعية، وساعدتهم حتى على تنظيم أنفسهم، فإن بقية الفلاحين (منتجي الفواكه والخضروات) تُركوا تحت رحمة الوسطاء وبقية المضاربين الذين أصبحوا المتحكمين فعلياً في السوق.

العشوائية كقاعدة لإدارة الأمور

كشفت أرقام رسمية صدرت أواخر سنة 2018 أن هناك 3.1 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة من جملة 8.5 مليون هكتار صالحة للزراعة، أي بنسبة 36 في المئة. لا تبعث هذه الوضعية على الاستغراب عندما نعلم أن التدبير القاضي بمنح مساعدات وتوزيع أراض بهدف استصلاحها لم يتم التفكير فيه ولا مراقبته اعتماداً على معطيات ميدانية. ولقد بدأ الحديث عن تخلي عدد كبير من "الملاكين" عن المستغلات الفلاحية - التي لم ينطلق العمل فيها إلا بفضل مساعدات الدولة - ما إنْ وجدوا أنفسهم مجبرين على مواجهة تكاليف الاستغلال.

وفي مجال البذور الفلاحية الحساس تستورد الجزائر قرابة 90 في المئة من حاجاتها. هذه التبعية دفعت المدير العام السابق للمعهد الوطني للبحوث الزراعية، السيد فؤاد شحات، إلى القول - أثناء تدخله في برنامج إذاعي بُث مؤخراً - بأن "الإنتاج المحلي لا يضمن في الحقيقة إلا 55 في المئة من الأمن الغذائي للجزائر"، ثم أضاف قائلا: "80 في المئة من القمح اللين الذي تستهلكه الجزائر يأتي من الخارج". ويرى هذا الخبير أن "نقطة ضعفنا الكبيرة مرتبطة بالبذور وشتلات النبات التي تستورد كلياً بالنسبة للخضروات".

على أنه هناك ملاحظة أخرى: التحسن الملموس في إنتاجية الكثير من الشِعَب الفلاحية لم يتزامن مع تطور مماثل في قطاع الصناعات الزراعية - الغذائية. كان علينا أن ننتظر كانون الثاني/يناير 2019 حتى يتم إحداث "المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الحمضيات" ومهمته "تكريس التشاور" بين مختلف الفاعلين، أي المنتجين والمصدرين والشركات الزراعية - الغذائية للتخزين والتسويق.

"يظهر تحليل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قصوراً مرتبطاً بضعف ترسخ المخطط الزراعي في الواقع الميداني، وهذا يعود إلى غياب المعطيات الاجتماعية - الاقتصادية الدقيقة والرؤية الاستشرافية لمستقبل الفلاحة الجزائرية على مدى طويل"، هذا ما أشار إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2001. وهكذا، وبعد عقدين من إصلاح قطاع الفلاحة، ما زالت الجزائر مهددة بالعودة إلى وضعية الاعتماد الكبير والمزمن على الواردات الغذائية كما كان عليه الحال قبل سنة 2000.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

مسألة الأرض في الجزائر: بين العدالة والنجاعة

الأخضر بن شيبة

كاتب من الجزائر

هناك أكثر من ٣ ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة، وهي تساوي ٦٧ في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة، هذا علاوة على تبذير هذا المورد النادر قصد بناء منشآت وأحياء سكنية، برفع التصنيف الزراعي عن آلاف الهكتارات من الأراضي ذات الجودة العالية لإنجاز بناءات في كل مناطق البلاد..

تكتسب مسألة الأرض حساسية كبرى في الجزائر كونها ارتبطت بصفة أساسية بعنف استعمار استيطاني عمل على الاستيلاء على أراضي الأهالي بالقوة وبتسخير القوانين واستعمال الأدوات والضغوط الاقتصادية. ولا يمكن إغفال ذكر هذا البعد التاريخي كي يتسنى فهم تطور السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال. كما ارتبطت مسألة الأرض أيضاً بالسياسات الشاملة للدولة التي تراوحت بين نزعة اشتراكية ذات طابع خاص ـ للتمييز عما كان يجري في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية سابقاً ـ وليبرالية مترددة لم يتم تبنيها بشكل صريح.

تدمير وسلب استعماري ممنهج

قبل الاستعمار الفرنسي، الذي بدأ سنة 1830، كان الطابع الجماعي يسيطر على العقار الفلاحي. فكانت هناك أراضي "العرش"، التي هي أصلاً تابعة لمجال الحاكم لكن تستفيد منها "العروش" (القبائل) بصفة حرة، إذ بإمكان الفلاح استغلالها ولكن ليس بإمكانه بيعها أو مبادلتها.

كما كانت هناك أراضي "مِلك"، وهو ما يُعرف بالملكية الخاصة الكلاسيكية، ولكنها تخضع في أغلب الأحيان إلى مبدأ الشيوع. المُلاك المشتركين في قطعهم يستغلونها بانفراد وهي تكون غير قابلة للبيع. فقد كان مبدأ الشيوع قاعدة للتماسك العائلي القوي السائد في عالم الريف الجزائري. كما كانت هناك أراضي حبوس (وقف) وأراضي "البايلك" التي لم تكن هي أيضاً قابلة للبيع أو التنازل وتستغل بطريقة جماعية.

خلق مبدأ الاستغلال الجماعي للأرض توازناً وتكافؤاً في العيش حافظ على الانسجام الاجتماعي العام. وكان ذلك أهم ما استهدفه الاستعمار عبر تدمير نظام الملكية العقارية الفلاحية في الجزائر. وتمثلت الغاية في تفكيك المجتمع التقليدي المتماسك، والاستحواذ على الأراضي لتلبية حاجات استعمار استيطاني، واغتصاب أراضي الأهالي قصد "تحرير" قوة عمل تُوظَف في الاقتصاد الاستعماري الناشئ.

وقد أدت العملية الاستعمارية الممنهجة إلى تدمير شبه كلي لنسيج المجتمع التقليدي في الجزائر. وعملت القوانين التي تمّ سنها على ضرب نظام الشيوع الذي كان يجعل من بيع الأراضي أمراً مستحيلاً. كما استهدفت مجال أراضي العرش والوقف الذي كان استعمالها الجماعي يضمن وسيلة عيش متوازن بين السكان وإن كان متفاوتاً.

وقد تمّ ذلك بعنف رهيب حيث عمل الجيش الاستعماري على طرد القبائل من أراضيهم، ثم إعلانها "أراض غير مزروعة" ليتم توزيعها على "المعمّرين" الوافدين. كما أعلنت أراضي العرش والبايلك ضمن مجال المنفعة العامة وتم طرد الفلاحين منها وتعويضهم أحياناً بأراضٍ قاحلة. وكان قانون "فارني" (1873) الوسيلة القانونية التي سمحت، تحت مسمى "توثيق الملكية الفردية للجزائريين" بتدمير نظام الشيوع. كما أدى إقراض الفلاحين بفوائد ربويّة كبيرة إلى عجزهم السريع عن الدفع وبالتالي الاضطرار إلى بيع أراضيهم.

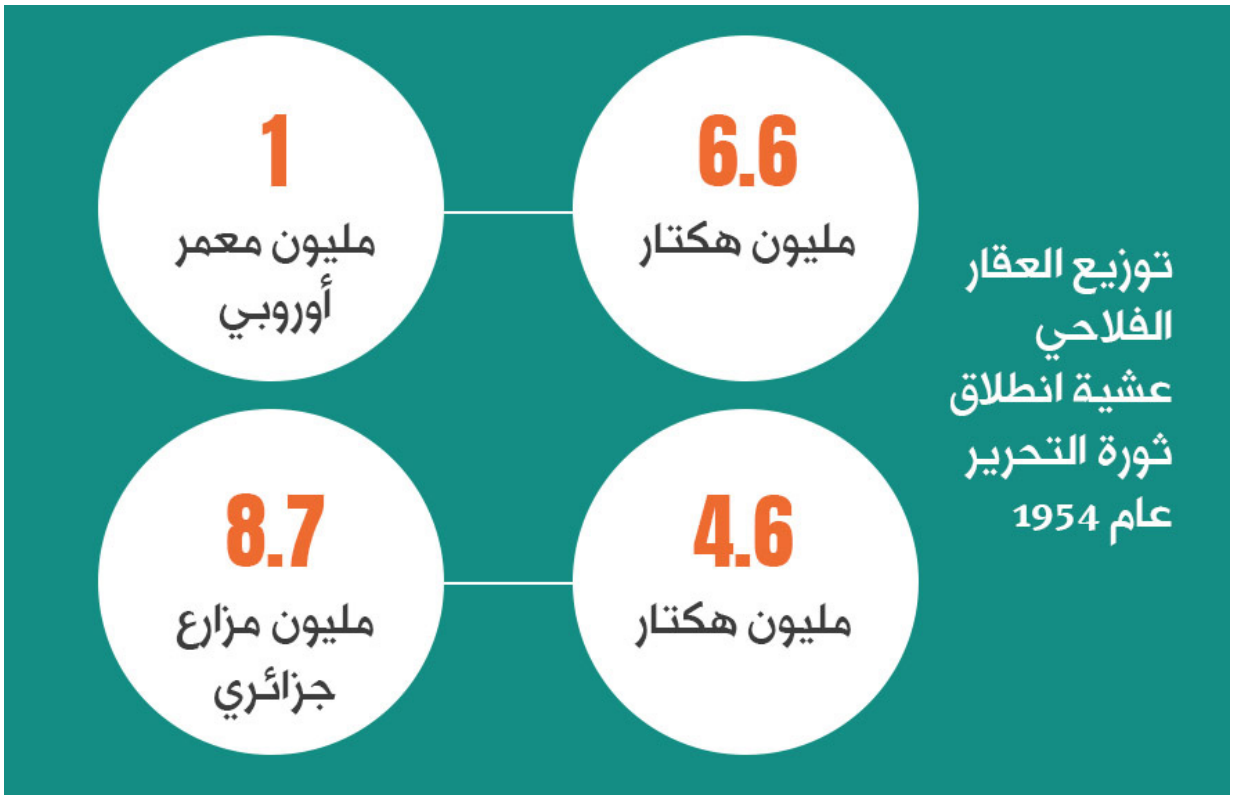

بكل هذه الوسائل المستعملة من عنف وقوانين وأدوات اقتصادية تعرّض عالم الريف في الجزائر إلى تحول جذري. وعشية انطلاق الثورة في الفاتح نوفمبر/ تشرين الأول عام 1954، كان توزيع العقار الفلاحي يتميز بعدم تكافؤ رهيب. فكانت أفضل الأراضي في يد المعمرين الأوروبيين، وقد تحول جزء كبير من الفلاحين الجزائريين إلى عمال زراعيين موسميين. وحسب الاحصائيات آنذاك، كان 6.6 مليون هكتار من أجود الأراضي في حوزة مليون معمر أوروبي بينما كان 4.6 مليون هكتار في حوزة 8.7 مليون من الأهالي الجزائريين. مع الإشارة إلى أن قيمة الأراضي التي كانت بين أيادي الأوروبيين تساوي 3 أضعاف تلك التي يحوزها الجزائريون.

كان استغلال الأرض جماعياً هو ما يوفر توازناً وتكافؤاً في العيش حافظ على الانسجام الاجتماعي العام. وكان ذلك أهم ما استهدفه الاستعمار عبر تدمير نظام الملكية العقارية الفلاحية في الجزائر.

وهكذا كان وضع الريف الجزائري عشية انطلاق الثورة التحريرية كارثياً بكل معنى الكلمة، بسبب الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف الذين تحولوا إلى أجراء، بعد أن أجبروا على ترك أراضيهم. ولم يبق من أصحاب الأرض الجزائريين سوى فئة من كبار الملاك تمركزوا بصفة فعلية مع المستعمِر مما سمح لهم بالمحافظة على أراضيهم وممتلكاتهم.

وليس بالغريب إذاً أن يكون الريف هو من تحمل العبء الأكبر في الثورة الجزائرية وأعطاها طابعها الشعبي القوي والعنيد. وتعرض عالم الريف إبَّانَ حرب التحرير إلى معاملة قاسية حيث قامت القوات الاستعمارية بطرد السكان من أراضيهم وتجميعهم في محتشدات قصد عزل الثوار عن السكان. وكان لذلك الأثر الوخيم على ما تبقى من الريف الجزائري وهو ما أثر كذلك على السياسات المنتهجة بعد الاستقلال.

التسيير الذاتي كجواب عفوي عند الاستقلال

على الرغم من الإشارات في أدبيات الحركة الوطنية إلى ضرورة الإصلاح الزراعي، لم يكن هناك تفكير دقيق في الموضوع. وعند الاستقلال طُرحت مسألة استعجالية تتمثل في التكفل بمجال زراعي أصابه خلل كبير بسبب الهجرة الجماعية للمعمرين الفرنسيين. وأصبحت المزارع الكبرى مهجورة ومتروكة بين أيادي العمال الزراعيين الذين عملوا بسرعة على ضمان الموسم الفلاحي الجاري آنذاك. وقد انتظموا على شكل لجان تسيير قصد المحافظة على عمل هذه المزارع وضمان الموسم. وهكذا ظهرت، بكثير من العفوية وكضرورة استعجالية، أول بوادر نظام التسيير الذاتي. تمّ ذلك بدون تأطير مباشر أو توجيه من طرف الدولة الناشئة أو من جبهة التحرير. "ميثاق طرابلس" المصادق عليه خلال مؤتمر بالعاصمة الليبية في نهاية أيار/ مايو 1962، لم يكن يشير إلى نظام التسيير الذاتي الذي أحدثه العمال بشكل عفوي. كما أن هذا النظام كان عملياً وسيلة للحماية من استحواذ ملاك إقطاعيين جدد على الأراضي التي خلفها كبار المعمرين الفرنسيين.

لم تظهر نصوص قانونية تنظِّم التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي حتى صدور مراسيم 18 آذار/مارس التي قررت بأن توضع الأملاك الشاغرة تحت الوصاية الإدارية. فهناك المرسوم 63 ـ 88 الذي يتعلق "بالأملاك الشاغرة" في المجال الصناعي والتجاري والمالي والمنجمي والمستثمرات الفلاحية والغابية. أما المرسوم 63 ـ 89، فهو يتعلق بتنظيم الفلاحة والإصلاح الزراعي وتمّ بموجبه إنشاء "الديوان الوطني للإصلاح الزراعي" كمؤسسة عامة مكلّفة ببرنامج الإصلاح الزراعي وتسيير "المزارع المتروكة من طرف أصحابها".

كانت هذه المراسيم تتعلق بأكثر من 22 ألف مزرعة، مساحتها الإجمالية تقدر بنحو 2.2 مليون هكتار. ويرتكز التسيير الذاتي على "الجمعية العامة للعمال" التي تعيّن لجنة تسيير فتختار هذه بدورها رئيساً لها. كما تمّ تحديد توزيع المداخيل بحيث يؤخذ جزء منها ليُدفع للمجموعة الوطنية، فيما يشكِّل المتبقي منها مداخيلاً للمستثمرات الفلاحية المسيرة ذاتياً. وقد عقد مؤتمر للفلاحين، في تشرين الأول/ اكتوبر 1963، شارك فيه الفلاحون من كل مناطق الجزائر. وهي مرحلة تميزت بنوع من الحماس والرومانسية ودامت حتى سنة 1964.

كما أن المرحلة الاستعمارية تركت آثارها حيث أحدثت تحولاً عميقاً في الذهنيات. وإذا كان تقنين نظام التسيير الذاتي قد سمح بمواصلة سير العمل، فإنه لم يحسم الأمر في قضية الملكية. وهو بدأ يتآكل عملياً لصالح تسيير مباشر من طرف الدولة عبر نظامها البيروقراطي وتأطير الحزب. وتراجعت استقلالية لجان التسيير أمام تأطير وزارة الفلاحة، وتحول الفلاحون العاملون في المزارع المسيرة ذاتياً إلى أجراء يشرف عليهم مؤطرون تقنيون يمثلون وزارة الفلاحة. كما انحصر نظام التسيير الذاتي فقط في الأراضي التي كانت لدى المعمِّرين. وبقيت غالبية الفلاحين الفقراء الذين كانوا يعيشون في الأراضي ذات المردودية الضحلة بعيدة عن هذا النظام الفلاحي. وظل باقي القطاع المتمثل في ملكيات صغيرة وفقيرة شبه مهمل، مما جعل العائلات تتركه وتنزح نحو المدن. وهكذا استمر إلى ما بعد الاستقلال حيث تدهور وضع الفلاحين خلال 132 سنة من الاستعمار. فلم يمس التغيير في المجال الاجتماعي، مثل المنح العائلية والضمان الاجتماعي، سوى القطاع "الاشتراكي" والعمال الأجراء في قطاع الفلاحة. ولم يطل هذا التغيير القطاع التقليدي إلا سنة 1971 مع انطلاق الثورة الزراعية.

"الثورة الزراعية"

ركز نظام هواري بومدين، الذي أخذ زمام الأمور بعد تنحية أحمد بن بلة في 19 حزيران/ يونيو 1965، على بناء الدولة والجيش. وهي اهتمامات سياسية تتعلق أساساً بتثبيت الحكم، ولم يضع قطاع الفلاحة من ضمن الأولويات. ولكن الأمر تغير مع صدور المرسوم 71ـ 73 في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 المتعلق بـ"الثورة الزراعية"، وهو الذي لا يكتفي بتأميم الأرض بل ينوي خلق شروط استصلاحها وتثمينها لفائدة الجماهير الريفية، رافعاً مبدأ "الأرض لمن يخدمها".

أنشأت الحكومة "صندوقاً وطنياً للثورة الزراعية" ووضعت تحت تصرفه أملاك الدولة وأملاك الحبوس وأيضاً أراضي الجماعات المحلية الأخرى، أي ما يقارب 1.5 مليون هكتار. وفي السنة الأولى من تطبيقه، تمّ توزيع ما يقارب 620 ألف هكتار، مما أدى إلى إنشاء أكثر من 3400 مستثمرة فلاحية لحوالي 44 ألف مستفيد. واختلفت أشكال هذه المستثمرات بين التعاونيات الفلاحية للإنتاج التابعة للثورة الزراعية والتعاونيات الفلاحية للاستغلال المشترك، وأشكال أخرى.

وفي حزيران/ يونيو 1973 انطلقت مرحلة ثانية أكثر إثارة للجدل كان هدفها تأميم أراضي الملاك الغائبين الذي قدر عددهم بأكثر من 34 ألفاً. كما استهدفت الحد من حجم الملكيات العقارية الكبيرة والتي كانت تقدر بنحو 16 ألف ملكية. وكان يفترض أن تُضَم الأراضي المؤممة إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية. ونالت هذه العملية تأييد ودعم اليسار الجزائري المنضوي آنذاك تحت لواء "حزب الطليعة الإشتراكية" سليل الحزب الشيوعي الجزائري، وقد عمل على تجنيد الطلبة في إطار حملات تطوعية في الريف قصد "توعية" الفلاحين ومساعدتهم على مواجهة ما كانوا يسمونه "مناورات الإقطاع الجزائري".

اختصرت حصيلة "الثورة الزراعية" لسنة 1971 في إعادة توزيع 1.1 مليون هكتار، وبناء 200 قرية فلاحية اشتراكية من ضمن مشروع الألف قرية. وإذا كانت الثورة الزراعية تثير حتى اليوم حنين جهات من اليسار بسبب نواياها "الطيبة" في إحداث عصرنة لقطاع الريف ضمن توجه تقدمي، فإن التأطير البيروقراطي شكل حاجزاً كبيراً أمامها.

ولكن العملية عرفت مقاومة شديدة من قِبل التيار المحافظ وأيضاً من طرف البرجوازية الجزائرية التي كانت حاضرة في أجهزة الدولة وعملت على ألاّ تذهب بعيداً. وقد مسّت هذه العملية حوالي 26 ألف مالك بتأميم مساحة تقدر بنحو 500 ألف هكتار.

أما المرحلة الثالثة المتعلقة بالقطاع الرعوي فلم يُكتب لها أي نجاح بسبب المقاومة العنيدة لكبار المربين. وبالتالي فقد تمثلت حصيلة الثورة الزراعية لسنة 1971 في إعادة توزيع 1.1 مليون هكتار، وبناء 200 قرية فلاحية اشتراكية من ضمن مشروع الألف قرية.

اذا كانت الثورة الزراعية تثير حتى اليوم حنين جهات من اليسار بسبب نواياها "الطيبة" في إحداث عصرنة لقطاع

الريف ضمن توجه تقدمي، فإن التأطير البيروقراطي شكل حاجزاً كبيراً أمامها. كما أحدت تحويل الفلاحين إلى شبه موظفين تسيباً أثّر بصفة ملحوظة في الإنتاج، وهو ما أعطى صورة سيئة للثورة الزراعية استغلها المناوئون للنزعة التقدمية، الذين سيعملون على إنهائها ضمن سياق سلطوي عام مُنادي "بالانفتاح".

الإصلاح الزراعي 1987، أو "الانفتاح" المحتشم

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في كانون الأول/ ديسمبر 1978 دخلت الجزائر مرحلة جديدة تمثلت في توجه نحو "الانفتاح" الليبرالي، المحتشم في البداية. وقد جرت محاولة إصلاح لم تذهب بعيداً سنة 1981 قبل أن يتم في سنة 1987 اعتماد ما سُمي بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي. وكان هدفه إعادة تحديد وتوطيد حقوق وواجبات مجموعات المنتجين. وعمل الإطار القانوني الجديد على إعادة تحديد حجم المستثمرات حيث أنشئت مجموعات فلاحية جماعية مشكلة من 4 إلى 11 عضواً ومجموعات فلاحية فردية عندما لا تتوفر شروط إنشاء مجموعة جماعية. ولكن التسرع في تنفيذ العملية أدى إلى توزيع 10 في المئة من الأراضي خارج إطار القانون مما دفع بالملاك الذين أممت أراضيهم في الماضي إلى الاحتجاج والتوجه إلى المحاكم.

وإذا كانت السياسة الزراعية قد تطورت تدريجياً نحو "الخروج" من النظرة الإيديولوجية لمسألة الأرض بحثاً عن المردودية، فإن النتائج المرجوة لم تتحقق. فقانون 1987 يقر بحق الاستفادة من الأرض وحق التملك على أصول المستثمرات الفلاحية. وكان يفترض أن يشكل ذلك دفعاً للقطاع، غير أن الذي نتج عنه في الواقع هو مشاكل عدة، مثل فقدان استقرار القاعدة العقارية وتحويل الأراضي والمباني التابعة لها عن غايتها الفلاحية، وانخفاض الاستثمارات، وتطور ظاهرة البيع المسبق للمحاصيل..

ولتدارك الأمر صدر القانون رقم 25-90 في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري ليكون إطاراً للسياسة الفلاحية. ولكنه جاء في طابع عام حيث اكتفى بتصنيف أنواع الأراضي (زراعية أو ذات غاية زراعية، غابية أو ذات غاية غابية، أراضي مغطاة بنبتة الحلفاء أو ذات غاية لزراعة الحلفاء، أراضي صحراوية، أراضي حضرية أو قابلة للبناء، مساحات ومواقع محمية). واقتصر القانون على توجيهات عامة معيداً الأمور إلى قوانين خاصة، في حين أنه لم يصدر أي نص تنظيمي يحدد كيفية تطبيق هذه التصنيفات.

وهو وضعٌ خلق ترديداً عاماً، خاصة إذا عرفنا أن من ضمن مساحة فلاحية محتملة مقدرة بـ47 مليون هكتار، يوجد 8.5 مليون هكتار منها فقط قابلة للاستغلال المكثف.

كما أدى الطلب القوي على السكن بالسلطات إلى إطلاق العنان للنصوص التي تسمح برفع التصنيف عن المساحات الزراعية. وتم في هذا الصدد إصدار نصوص تنظيمية تسمح برفع التصنيف عن مساحات من العقار الفلاحي بطريقة تدعو للدهشة حسب أخصائيين. وهو اتجاه مقلق في وقت كانت قد ظهرت نزعة عالمية تشتري فيها بلدان عديدة في العالم أراضٍ زراعية في أماكن أخرى من المعمورة لضمان مستقبلها الغذائي. ولا يستوعب هؤلاء الأخصائيون كيف تقوم الجزائر بتبذير هذا المورد النادر وغير المتجدد قصد بناء منشآت وأحياء سكنية. وهكذا رُفع التصنيف الزراعي عن آلاف الهكتارات من الأراضي ذات الجودة العالية لإنجاز بناءات في كل مناطق البلاد تقريباً. وتستمر الظاهرة حتى اليوم على الرغم من إدخال مادة جديدة في الدستور، سنة 2016، تنص على ما يلي: "تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. تحمي الدولة الأراضي الفلاحية،

كما تحمي الدولة الأملاك المائية العمومية. ويحدد القانون كيفيات تطبيق هذه المادة" (المادة 19 من الدستور الجزائري).

التحول إلى نظام الامتياز

لمعالجة حالة الركود السائدة في قطاع الفلاحة، تمّ مع بداية سنة 2000 تنفيذ مخطط وطني للتنمية. وقد خصصت أموال هامة لبرامج دعم الفلاحين قصد تحديث المستثمرات. وإذا كان بعض التحسن قد سُجّل، فإن الحصيلة العامة تبدو متواضعة بالنظر للمجهودات المخصصة لذلك. ويرى بعض الأخصائيين أن تنفيذ هذا المخطط عانى من غياب التحضير ومن تسيير بيروقراطي ومن غياب المتابعة.

سمح صدور قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 بتسوية وضعيات مختلفة للعقار الفلاحي، حيث منحت ضمانة قانونية لأصحاب المستثمرات الزراعية. واستفاد هؤلاء من حق الامتياز، وقد بلغ عددهم لغاية أيار/ مايو 2018 حوالي 219 ألف فلاح على مساحة 2.4 مليون هكتار تابعة لأملاك الدولة. وتأكد هذا التوجه نحو انفتاح أكثر وضوحاً في قانون 14 آب/ أغسطس 2010 المحدِّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الزراعية التابعة لأملاك الدولة الخاصة. وهو قانون يكرس مبدأ الإمتياز لصالح الجزائريين بناء على دفتر شروط لمدة 40 سنة قابلة للتجديد. ويتعلق الأمر بأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، كما هو قابل للتنازل لصالح ذوي الحقوق. ويدفع أصحاب هذا الامتياز رسماً سنوياً يتم تحديده في قانون المالية... كما تمّ فتح مجال الامتياز لفائدة استصلاح الأراضي في المناطق السهبيّة والصحراوية. وقد سجل تهافت كبير للحصول على هذا الامتياز في حين ذكرت الصحافة حالات عديدة لمستفيدين تحصلوا على مساعدات وقروض مالية ولم يقوموا بشيء على الإطلاق، مما دفع بالدولة إلى اتخاذ قرار يقضي باسترجاع الأراضي التي لم تُستثمر.

كما تطرق مسؤول عن التنظيم العقاري في وزارة الزراعة في نيسان/ إبريل 2018 لمسألة أراضي العرش وضرورة استغلالها. وقدر مساحة هذه الأراضي ما بين 2 و2.5 مليون هكتار والتي، بحسب ما قال، يتعين "استغلالها قصد تثمين هذه الأراضي ثم تدعيم الفلاحين بعقود إدارية". مشيراً إلى أن هناك أكثر من 3 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة أي ما يقدر بنحو 67 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة.

> **مع بداية الألفية الجديدة أقر تنفيذ "مخطط وطني لتنمية الفلاحة". وقد خصصت أموال هامة لبرامج دعم الفلاحين قصد تحديث المستثمرات. وسُجّل بعض التحسن إلا أن الحصيلة العامة تبدو متواضعة بالنظر للمجهودات المخصصة. فقد عانى تنفيذ هذا المخطط من غياب التحضير ومن تسيير بيروقراطي ومن غياب المتابعة.**

كما حصل في السنوات الأخيرة جدل كبير بخصوص مزارع نموذجية تابعة للدولة (أنشئت سنة 1990 بموجب القانون المتعلق بالتوجيه العقاري) وعددها يقارب 190 مزرعة تتراوح مساحتها بين 50 و70 هكتار متخصصة في إنتاج المواد النباتية والحيوانية الضرورية لإنجاز مخططات الإنتاج الوطني. وتمثل ذلك في خصخصة شبه سرية لجزء من هذه المزارع النموذجية في 2017 من طرف حكومة عبد المالك سلال بحجة أنها متروكة وغير مستغلة. وقد قام خلفه بإلغاء هذه القرارات حيث جمّد التنازل عن 25 مزرعة فلاحية نموذجية.

ولكن، وبغض النظر عن الرهانات الإيديولوجية الحاضرة منذ الاستقلال والتي هي انعكاس لصراعات حول توجيه الملكية العقارية التابعة للدولة، فإن المشكل الأكبر في الجزائر هو ضعف المساحات الصالحة للزراعة بالنظر إلى التطور الديمغرافي، وهو كذلك بهدف ضمان حدٍ مقبول من الأمن الغذائي.

المغرب

المغرب: الأرض لمن؟

محمد هاكاش

مهندس في الاقتصاد القروي والكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، من المغرب

مخطط "المغرب الأخضر" يضع باسم الدولة وتحت وصايتها عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض والماء ورأس المال) في يد الرأسمال الزراعي وحفنة من كبار الملاكين، مع إدماج الفلاحين الذين يملكون إمكانيات الإدماج. أما من تبقى من الفلاحين الكادحين الذي يبلغ عددهم أزيد من مليون فيبقون خارج التغطية.

للأرض أبعاد متعددة. فبالإضافة إلى كونها خزان الموارد الطبيعية من ماء ومعادن، ومسرح البيئة وحاملة المواد الغذائية، فإنها في الوقت نفسه هوية إنسانية وانتماء ومأوى وتراث ثقافي. الأرض هي إحدى المميزات الأساسية لكينونة الشعب، إلى جانب التاريخ المشترك واللغة والقيم الدينية والعقائدية المشتركة. والإنسان لا يمكن أن يحيا دون ارتباطه بالأرض وامتلاكه الحق في استغلالها واكتساب العيش منها وتحقيق هويته فوقها.

الأرض أساس كل شيء

شكلت الأرض والدفاع عنها، منذ العصور الأولى لظهور الإنسان إلى حد اليوم، الهاجس الأساسي والجوهري للشعوب من أجل إثبات هويتها وحريتها والحفاظ على وسائل عيشها. كما كانت عبر التاريخ مطية المستبدين لفرض طغيانهم واستغلالهم. ويندرج في هذا المجال مقاومة الاحتلال قديماً وحديثاً كالمقاومة الفلسطينية، وكل الحركات الاجتماعية التي عرفها العالم للدفاع عن الحق في استغلال الأرض وتوزيع خيراتها.. وكذا حركة "الفلاحين بدون أرض" في البرازيل وفي تشيلي والأرجنتين، وحركة القبائل الأصلية بشمال شرق الهند التي قاومت لاسترجاع الأراضي التي تم إخلاؤهم منها منذ عدة سنوات من أجل إنشاء سد، وانتفاضة فلاحي "ولاد خليفة" بالمغرب، وحالياً حركة "أكال" بمنطقة "سوس ماسة" في المغرب، وما أكثر الأمثلة وتنوعها.

ويستمر الصراع على الأرض ويتصاعد ما دام الاحتلال والاستغلال والاستبداد قائماً. كما أن الأرض تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الصراع الطبقي. ويمكن في هذا الباب أن نذكِّر بقبائل المغرب في الأطلس والريف وسوس التي سجلت أروع الملاحم في كفاحها ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والأرض، وثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي ما زالت شاهدة على ذلك. وبالنسبة لبلادنا، فلا بد من مواصلة النضال من أجل الاعتراف بالحق في الأرض لمن يكدح فيها، وملاءمة القانون الوطني مع القوانين الدولية في ما يخص استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، وكذلك إرجاع الأراضي المستعادة من الاستعمار إلى أصحابها الأصليين.

شكلت الأرض دائماً مطية للمستعمرين لإخضاع الشعوب، وعاملاً أساسياً للطبقة المسيطرة والمستغلة (بكافة أنواعها، إقطاعيين وكومبرادور وأهل الجاه والسلطة وبورجوازيين كبار...) لفرض استغلالها والاستحواذ على الخيرات على حساب الفلاحين الكادحين (الربّاعة والخمّاسة...) والعمال الزراعيون، وعلى حساب سكان القرى والقبائل. ويمكن للطبقة المسيطرة أن تهجِّر من أجل مصالحها قبيلة بأكملها وذلك لبناء سد أو مشروع زراعي كبير مثل "رونش ادا روش"adarouch Ranch" مثلاً ، وهي شركة عصرية خاصة لتربية الأبقار المستورَدة من أجل إنتاج اللحوم، مملوكة لأحد كبار رجال المال بالمغرب وتوجد بمنطقة مكناس، وتحتل آلاف الهكتارات التي تم إخلاؤها من سكانها الأصليين .

فرض تسجيل الأراضي الجماعية

تمكن الاستعمار مباشرة بعد دخوله المغرب عام 1912، وبتواطؤ ومشاركة الإقطاع وكبار القادة، من أن يجرد القبائل الأمازيغية التي كانت تستغل الأراضي بشكل جماعي (أراضي الجموع التي كانت تشكل الأغلبية) من أراضيها وفرض قانون التمليك والتحفيظ. هكذا كانت بداية تهميش وإفقارأغلب المناطق المغربية وخاصة منها الأمازيغية التي واجهت بشراسة تقدم المستعمِر داخل التراب الوطني وقاومت المحتل. ويستمر هذا التهميش حالياً لأن الأراضي لم يتم إرجاعها لأصحابها بعد أن غادر "المعمّرون" (المستعمرون الذين مُنحوا الأرض).

ونظراً لأن السياسات الفلاحية المتبعة كرست بالأساس خدمة كبار الملاكين العقاريين، وهمشت صغار الفلاحين، كما عملت على ترسيخ سيادة النظام الرأسمالي التبعي لبلادنا عبر توجيه الإنتاج الفلاحي نحو الأسواق الخارجية بدل الاهتمام بضمان السيادة الغذائية للشعب المغربي، وقد أصبح هذا التوجه واضح المعالم بعد الإعلان عن السياسة الجديدة المتجسدة في مخطط "المغرب الأخضر" الذي سيضع باسم الدولة وتحت وصايتها عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض والماء ورأس المال) في يد الرأسمال الزراعي وحفنة من كبار الملاكين، مع إدماج الفلاحين الذين يملكون إمكانيات الإدماج. أما من تبقى من الفلاحين الكادحين الذي يبلغ عددهم أزيد من مليون فسيبقون خارج التغطية.

ولمقاربة مسألة الأرض بالمغرب فلا بد من تناول الأراضي التي سيرتها الدولة بعد استرجاعها من الاستعمار من خلال شركات عمومية، وأهمها شركتا التنمية الفلاحية (صوديا) وتسيير الأراضي الفلاحية (سوجيطا) من جهة، ومن جهة أخرى تفحص أراضي الجموع أو الأراضي السُلالية التي ما زالت تعرف نقاشاً سياسياً حاداً بالمغرب حيث يراد لها أن تندرج بدورها في مسلسل الخصخصة.

الأراضي المسترجعة من الاستعمار

للإلمام بأصل أراضي شركتي التنمية الفلاحية (صوديا) وتسيير الأراضي الفلاحية (سوجيطا)، وكيفية إنشائهما ومساحتهما الأصلية، يتوجب العودة إلى الوراء لمعرفة المسار الذي قطعته الأراضي المسترجعة من "المعمّرين" ليصل ما تبقى منها إلى الحالة التي هي عليها اليوم.

معلومٌ أن الأراضي التي كانت تديرها شركتا "صوديا" و"سوجيطا" هي أصلاً أراضٍ لفلاحين مغاربة تمّ الاستيلاء عليها بالقوة في فترة الاستعمار. وكانت مساحة هذه الأراضي تفوق المليون هكتار، وهي من أجود الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وأكثرها إنتاجية. وقد انتزعت هذه الأراضي من أصحابها الأصليين، إما عن طريق الإدارة الاستعمارية الرسمية أو من خلال اغتصابها من قبل معمِّرين بصفتهم الفردية. ومع بداية السبعينات الفائتة، تمّ استرجاع 320 ألف هكتار من أراضي المعمرين في إطار قانون المغربة وتم إسناد إدارة هذه المساحة من الأراضي - مؤقتاً - إلى شركتين عموميتين وهما صوديا وسوجيطا، في حين لم يعرف مصير مئات الآلاف من الهكتارات الأخرى التي "اختفت" في ظروف غامضة.

> **الأراضي التي كانت تديرها شركتا "صوديا" و"سوجيطا" هي أصلاً أراضٍ لفلاحين مغاربة تمّ الاستيلاء عليها بالقوة في فترة الاستعمار. وكانت مساحة هذه الأراضي تفوق المليون هكتار، وهي من أجود الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وأكثرها إنتاجية.**

وبلغة الأرقام، فالمعمِّرون استحوذوا على مليون و215 ألف هكتار تمّ استرجاعها بين سنتي 1964 و1966. وكانت هذه المساحة موزعة بين الإدارة الاستعمارية الرسمية بمساحة تتراوح بين 500 و600 ألف هكتار، وبمساحة للأفراد المعّمرين تتراوح بين 700 و800 ألف هكتار، أسندت منها 320 ألف هكتار للشركتين – صوديا وسوجيطا.. وأما المتبقي، وهو القسم الأكبر، فقد جرى التصرف به بطرق غير واضحة وغير قانونية.

انطلقت إذاً الشركتان في العام 1972-1973، بمساحة 320 ألف هكتار استفادت منها عملية الإصلاح الزراعي بنحو

90 ألف هكتار. وخلال مدة زمنية بلغت 3 عقود فقدت الشركتان أكثر من 40 في المئة من مساحتهما الأولية، إذ لم يُبقِ النهب الذي تعرضت له هذه الأراضي إلا على 120 ألف هكتار، وهي المساحة التي شملها مخطط إعادة الهيكلة أو عملية ما يسمى بالشراكة مع القطاع الخاص التي انطلقت سنة 2004 عبر الكراء لمدة تتراوح بين 17 إلى 44 سنة قابلة للتمديد أو التمليك.

أما بالنسبة للمستفيدين من الأراضي سواء في الشطر الأول أو في الشطر الثاني فهم الأعيان والوجهاء وأهل السلطة والجاه والمال من سياسيين وبرلمانيين وأمراء وشركات قوية، كالأملاك الفلاحية أو شركة "زنيبر"، وشركات أجنبية فرنسية واسبانية وإماراتية وروسية. أما العمال الزراعيون والفلاحون الكادحون والتقنيون والمهندسون الفِلاحيون والمعطّلون فلم يتم حتى التفكير في تمكينهم من بعض الهكتارات من الأراضي التي كانت أصلاً ملكيةً للشعب قبل أن ينتزعها الاستعمار منه.

إحدى الضيعات الكائنة بمنطقة "الرماني" تم استئجارها في إطار عملية التفويت (التنازل) في شطرها الثاني لشركة تضم من بين المساهمين فيها أحد أبناء المعمّر الذي كان يستغلها قبل إسنادها لشركة تدبير الأراضي "سوجيطا". هذه الضيعة كانت أصلاً ملك "البَشيرين" وهم عائلة بالمنطقة قاوموا قوات الاستعمار الفرنسي إلى جانب حمو الزياني الذي انتصر عليها في معركة الهري في الأطلس المتوسط سنة 1914، وصار أسطورة في البلاد. الشيء نفسه وقع مع ضيعة بمنطقة "بركان" التي تمّ كراؤها لابن معمّر كان يستغلها خلال الاستعمار.

مخطط المغرب الأخضر

تفويت الأراضي الفلاحية للدولة، هو أحد الأعمدة الأساسية التي بنيت عليها الاستراتيجية الفلاحية المغربية والمسماة "مخطط المغرب الأخضر". ارتأت الدولة التخلي عن الأراضي الفلاحية التي كانت تستغلها عبر شركة التنمية الفلاحية (SODIA) وشركة تدبير الأراضي الفلاحية (SOGTA) وكرائها لمدد طويلة من قبل كبار الملاكين والمستثمرين المغاربة والأجانب، بنيّة خلق مركبات زراعية صناعية صاحبتها مساعدات سخية عبر صندوق التنمية الفلاحية. وقد عرف هذا التفويت اختلالات كثيرة أهمها:

- غياب تصور واضح للشراكة حيث لم تحدد الدولة سلفاً مهام الشراكة في اتجاه خدمة استراتيجيتها التنموية في المجال الفلاحي، بالإضافة الى تعدد المتدخلين والقوانين، وانخفاض ثمن الكراء ليتراوح بين 800 و1000 درهم للهكتار الواحد، في الوقت الذي يفوق سعره في السوق 5000 أو 6000 درهم.

- لم يتم توجيه الشراكة إلى الزراعات الأساسية المرتبطة بالسيادة الغذائية، وجرى التراجع عن إنتاج البذور حيث - عكس ما كان متفقاً عليه – تخلت الدولة عن 400 ألف هكتار كانت خارج الشراكة.

- تهميش الفلاحين الكادحين والفلاحين ذوي الإمكانيات المحدودة من دخول الشراكة، وحسب معطيات الشطر الثاني الذي فوتت فيه 500 ألف هكتار يتضح أن 50 في المئة من المساحة المفوتة استفاد منها كبار العقاريين الذين ليسوا بالضرورة مهنيين، 25 في المئة استفادت منها شركات فلاحية مهنية، 15 في المئة أجانب و10 في المئة سياسيين وبرلمانيين.

- تسريح العمال وضعف الاستثمارات.

أراضي الجموع أو الجماعات السلالية

تأسس نظام أراضي الجموع (1) عبر التاريخ الطويل للإنسان بالمغرب، يعيش في ظله ما يقارب ثلث سكان المغرب من السلاليين والسلاليات، فوق خزان عقاري مهم جداً يفوق ثلث المساحات التي لها قيمة فلاحية رعوية وغابوية بالمغرب.

تقدر المساحة الإجمالية لأراضي الجموع بنحو 15 مليون هكتار، 85 في المئة منها رعوية، والباقي أراضٍ غابوية وفلاحية صالحة للزراعة تقدر بنحو 1.5 مليون هكتار.

يعيش على موارد هذه الأراضي الجماعية أكثر من 13 مليون شخص، أي ما يقرب من ثلث سكان البلاد الإجمالي، ويكوِّنون 2.6 مليون عائلة موزعة على 4563 جماعة سلالية. وهذه الإحصائيات الحكومية تجاوز عمرها عقداً من الزمن، وهي مرشحة للتفاقم بحكم النمو الديمغرافي.

تعد المساحات المزروعة لأراضي الجموع مهمة بالنظر لنسبتها: 16 في المئة من المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب، وهي تستغل من طرف 902 ألف شخص أي بنسبة 1.7 هكتار لكل شخص.

لقد أدى نمط استغلال هذه الأراضي إلى تردي الإرث العقاري المهم للجماعات السلالية. كما أدى النمو الديمغرافي إلى تعقيد القوانين.

من جهة أخرى، تراجعت مساحة هذه الأراضي بسبب تملك الخواص لجزء منها، حيث تعرضت منذ عهد "الحماية" (الأجنبية) إلى السلب والاحتكارات وإلى مبيعات احتيالية لأطراف ثالثة والتملك بالقوة بالإضافة إلى كراء مساحات شاسعة لمستعمِرين بأسعار رمزية.

بعد الاستقلال، استعيدت الأراضي وجرت إعادة توزيعها في إطار برنامج مخطط الاصلاح الزراعي وجزء منها شركتي الدولة صوديا وصوجيطا، وجرت إعادة توزيع أهمها وكذا تفويت أراضي الشركتين على مستثمرين وملاكين كبار لا علاقة لهم بالجماعة السلالية.

جزء كبير من الأراضي المنتجة للثروة الآن هي أراضٍ جماعية أو سلالية، سواء من خلال الاستغلال الفلاحي أو من خلال المضاربات العقارية. فعدد مهم من هذه الأراضي عبارة عن أراضٍ سقوية تدر أرباحاً مهمة في حالة استثمارها، كما أن عدداً منها أصبح داخل المجال الحضري فتحول إلى وعاء عقاري يخضع للمضاربات العقارية المدرة للثروة وكمصدر اغتناء سهل.

> **المساحات المزروعة لأراضي الجموع السلالية - وهم ثلث سكان المغرب - مهمة بالنظر لنسبتها: 16 في المئة من المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب، وهي تُستغل من طرف 902 ألف شخص أي بنسبة 1.7 هكتار لكل شخص.**

يتم تأطير أراضي الجموع بقوانين نشأت قبل قرن من الزمن، حيث أسس المستعمر الفرنسي من خلال ظهير (2) 19 نيسان/ أبريل 1919، مجلس الوصاية الذي كانت مهامه مراقبة كافة العمليات على أراضي الجموع، وكان يرأسه مدير الداخلية.

بعد الاستقلال، تمّ اعتماد الظهير نفسه مع استبدال مدير الداخلية بوزير الداخلية. ينص هذا الظهير على مواد لتنظيم وتدبير الحياة الجماعية، بدءاً بتعيين النواب وتمثيل الجماعات للتقاضي وفض النزاعات بين ذوي الحقوق داخل الجماعة. كما ينص على مواد أخرى لتدبير الاستغلال، سواء المباشر منه أو عن طريق الكراء أو التنازل لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية و منتفعين آخرين. ويتضح أن الحفاظ على الظهير الاستعماري

يهدف إلى التحكم في هذه الأراضي. وهذا باستثناء إصدار "مدونة الاستثمار الفلاحي" سنة 1969 المتعلقة بتملك الأراضي الجماعية بالمدار السقوي الذي اقتصر على توزيع 200 ألف هكتار على ذوي الحقوق بعد تجزئتها.
أما بالنسبة لأراضي الجموع غير المسقية والتي تشكل 87 في المئة من الأراضي الفلاحية، وكذا أراضٍ شاسعة من المراعي والغابات، فلا يوجد إلى حد اليوم أي إجراء بخصوصها، وتبقى الإنجازات إجمالاً خجولة حيث تمّ تسجيل 300 ألف هكتار من الأراضي أي 2 في المئة فقط مع أن أكثر من 6.1 مليون هكتار تقدمت بطلبات للتسجيل.

يقوم نمط تدبير أراضي الجموع، باعتماده على العرف، وبسبب التمييز على أساس الجنس، بإقصاء النساء من الحق في الاستغلال، أو من نقل هذا الحق. وتطرد النساء من الأراضي ولا تعطى لهن صفة ذوات حقوق مما يكرس فقرهن ويجبرهن على الهجرة. ولمواجهة هذا الحيف ضد السلاليات وهضم حقهم في استغلال أراضي أجدادهم وجداتهم انطلقت موجة احتجاجية نسائية وصلت مداها سنة 2009 اضطر فيها وزير الداخلية أن يعلن عن حق النساء في التعويض بالتساوي مع الرجال.

ومع اتساع حركات الاحتجاج، وارتفاع أصوات المظلومين من نساء ورجال، تحولت قضية الأراضي السلالية وأراضي الجموع في السنوات الأخيرة إلى قضية حقوقية تبنتها عدة جمعيات حقوقية. وهناك اليوم أكثر من لجنة حقوقية تنشط في المناطق التي تعرف مشاكلاً مرتبطة بقضايا الأراضي السلالية، لدعم نضالات ذوي الحقوق.

يقوم نمط تدبير أراضي الجموع، بسبب اعتماده على العرف وبسبب التمييز على أساس الجنس، بإقصاء النساء من الحق في الاستغلال، أو من نقل هذا الحق. وتُطرد النساء من الأراضي ولا تعطى لهن صفة ذوات حقوق مما يكرس فقرهن ويجبرهن على الهجرة. وقد انطلقت موجة احتجاجية نسائية وصلت مداها سنة 2009، وأجبرت السلطات على الاعتراف بهذا الحق.

وما زالت الدولة تبحث عن مخرج لوضعية أراضي الجموع، بين تصاعد احتجاجات ذوي الحقوق، وهدف خصخصة هذه الأراضي تحت شعار الاستثمار ورفع الإنتاج.

تبقى الإرادة الحقيقية لوجود حلول لهذا النظام تبدأ من:

- خلق هيئة وطنية مستقلة لتدبير أرضي الجموع بمشاركة المعنيين، بشكل ديمقراطي ونزع الملف من يد وزارة الداخلية.

- إعادة النظر في القوانين المؤطِّرة لأراضي الجموع فيما يخص التنظيم والتدبير والاستغلال لضمان حقوق ذوي الحقوق.

- تحديد مساطر (قوانين) واضحة وعادلة لتحديد صفة "ذي الحق" من السلالة في نقل حق الاستغلال.

- تحديد مسطرة واضحة لتعيين نواب الجماعة ومهامهم ومدة مزاولتها وكيفية تعويضهم وعزلهم إن اقتضى الحال.

• تجاوز القوانين العرفية وتعويضها بقوانين حديثة وعادلة تضمن للمرأة الحق في الاستفادة من أراضي الجموع.

• وضع مخططات عملية لتمليك هذه الأراضي لذوي الحق، والحد من النصب والاستيلاء على هذه الأراضي من طرف الرعاة الكبار والمضاربين العقاريين..

وفي الختام، أكد تقرير "50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025" (3) بأن في المغرب أقلية من الفلاحين يملكون مساحات لا يستهان بها من الأراضي الزراعية. أقل من 1000 ملاك ومستثمر يستغلون ما يقدر بنحو 500 ألف هكتار (120 هكتاراً منها مسقي بشكل حديث)، أي ما يعادل 9 في المئة من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة و15 في المئة من الأراضي المسقية. ويقر بأن 100 من هؤلاء الملاكين يملكون ربع عدد الأبقار والأغنام المستوردة، والتي تحظى بأحدث طرق التربية. هذا القطاع موجه أساساً للتصدير ويرتكز على العمل المأجور.

---

1 - تعرّف الجماعات كقبائل، أفخاذ قبائل، دواوير، أو كل مجموعة سلالية، ولهذه الجماعات شخصية معنوية وتخضع للقانون الخاص، ولها إطارها القانوني التشريعي والتنظيمي، وتعهد الوصاية على الجماعات السلالية في المغرب إلى وزير الداخلية.

2 - مرسوم سواء كان ملكياً أو كان صكاً عادياً

3 - *http://www.ires.ma/ar/50-ans-de-developpement-humain-maroc-perspectives-2025*

في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار

سعيد ولفقير

كاتب وصحافي من المغرب

المغرب بلد "فِلاحي بامتياز"، إذ يزخر بحوالي ٨.٧ مليون هكتاراً كمساحات صالحة للزراعة، تتوزع على قطاعات متعددة تشمل الخواص والمستثمرين وأراضي الدولة والأراضي الجماعية. لا يعيش البلد أزمة غذاء حادة، والمغاربة - عموماً - لا يجوعون، لكنه مهدد في أمنه الغذائي ولا يحقق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية.

أرض بنيّة، بضع مواشي، و سماء تُستجدى لتمطر. هذا ما يملكه الفلاح المغربي البسيط، أو هو يطمح في امتلاك واحدة من هذه العناصر. الأرض هي العنصر السهل الممتنع، ثروة لا يعادل قيمتها سوى الحرث وما تنتجه من حبوب وثمار وما شابهها. ظلت الأرض الزراعية بالمغرب - ولقرون طويلة - أكسيراً للبقاء والعيش على الكفاف من الاحتياجات الأساسية. لكن متطلباتها باتت كثيرة، تشمل التوثيق والتحفيظ، والأهم من ذلك توفير البذور والسماد وتقنيات السقي الحديثة، وتكاليف أخرى لا تكون في مستطاع إلا من يمكنه دفع ثمنها أو من يستفيد منها كدعم حكومي وهو - في الأغلب - لا يُمنح إلا لكبار المزارعين.

يقال أن المغرب بلد "فِلاحي بامتياز"، إذ يزخر بحوالي 8.7 مليون هكتاراً كمساحات صالحة للزراعة، تتوزع على قطاعات متعددة تشمل الخواص والمستثمرين وأراضي الدولة والأراضي الجماعية. لا يعيش البلد أزمة غذاء حادة، والمغاربة – عموماً - لا يجوعون، لكنه مهدد في أمنه الغذائي ولا يحقق اكتفاءً ذاتياً في المواد الأساسية مثل الحبوب والسكر (1)، وهو في الوقت ذاته يعتبر "سلة غذاء" الدول الاوروبية و"البلد الثاني" بمعنى أنه ضامن وملبٍ لحاجاتها من المنتجات الفلاحية، إذ يصدّر نصف إنتاجه من الخضروات والفواكه (خصوصاً البواكر والحوامض) لهذه البلدان. في العقود الأولى من القرن الماضي، إبَّانَ الاستعمار، كان المغرب يُعدّ "مزرعة" مثمرة للفرنسيين. وغداة الاستقلال، حاول أن يؤسس لنفسه فلاحة تتماشى مع خصوصياته كدولة ناشئة تحاول أن تهيئ لـ"إصلاح زراعي" يؤسس لاكتفاء ذاتي من المنتجات الفلاحية، لكنه لم يصمد طويلاً أمام عوامل سياسية داخلية، وأخرى اقتصادية حكمتها ضغوط دولية فرضت على البلد أن يمتثل لشروط تسليع هذا القطاع لصالح السوق الأجنبية وكبار المنتجين.

"الأرض لمن يحرثها"

"الأرض لمن يحرثها"، كان هذا شعاراً ثورياً تبنته الأحزاب الوطنية في ستينات القرن الماضي لإصلاح زراعي يهدف إلى استرجاع الأراضي المملوكة من المستعمرين الفرنسيين، وتأسيس زراعة تضامنية وتعاونية. المبدأ كان على أساس إعادة توزيعها على المزارعين الصغار بشكل عادل. لكن الشعار ظل حبيس طوباويته، إذ لم يتحقق على أرض الواقع. فالدولة ممثلة في وزارة الفلاحة قامت بمصادرة تلك الأراضي من الفرنسيين دون توزيعها بشكل تستفيد منه طبقة الفلاحين الصغار.

عموماً، لم يكن للسلطة المغربية المستقلة تصور نهائي للإصلاح الزراعي الذي ترغب في تنفيذه، إلى أن اعتمدت تجارب زراعية بدأت تؤتي أُكُلها عملياً، مثل إنشاء تعاونيات الإصلاح الزراعي، وأيضاً الحرث الجماعي، أو ما يسمى محلياً بـ"تويزا". في عقد الستينات من القرن الفائت، الذي اتسم بتنامي النزعة التأميمية والإصلاحية للزراعة في الدول النامية (أو كما كانت تسمى آنذاك "دول العالم الثالث")، شرع المغرب بتبني مخططات خماسية كان عنوانها الأبرز "الفلاحة أولاً وليس أخيراً"، عبرتخطيطه لبناء السدود وتأسيس هيئات ومديريات خاصة للفلاحة والزراعة (المكتب الوطني للري، المكتب الوطني للتحديث القروي، مكاتب الاستثمار الفلاحي، المديريات الإقليمية للفلاحة...) تختص بمراقبة وتسيير هذا القطاع، وهي بمثابة جهاز تنفيذي لسياسات وتوجهات الدولة في تصوراتها للإصلاح الزراعي.

في النصف الثاني من الستينات الفائتة، أعلن المغرب عن مشروع سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000. قرار سيادي كان يهدف إلى تدبير المياه ومواجهة التغيرات المناخية، لاسيما موجات الجفاف. وتمّ إصدار قانون استصلاح الأراضي الزراعية المندرجة ضمن المساحات المحددة بغية إلزام المزارعين بتقوية إنتاجهم مع استفادتهم من نظام منح

وإعانات لتحفيزهم على مكننة الزراعة وعصرنتها.

> **أبقت مخططات السلطة عقب الاستقلال على ازدواجية النمط الزراعي بين عصري وتقليدي، محافظة على مصالح الأعيان وكبار الملاكين، وموزعة لأراضٍ زراعية على الفلاحين بلا أرض بشكل لا يرقى لمستوى الإصلاح الزراعي.**

ورثت الدولة المغربية من الاستعمار الفرنسي أساليب التنظيم الزراعي العصرية وحاولت أن تعتمدها في الزراعات ذات الأحجام الكبيرة، لكنها لم تشأ أن ترسيها كنظام شامل يهم كل المزارعين كباراً كانوا أم صغاراً، بحكم أن الزراعات كانت تفرض آنذاك واقعها الناتج عن ارتباطات اجتماعية (توارث الأرض، ونسق العائلة الممتدة...) وأخرى ثقافية متمثلة في تحكم القبيلة في نظام الزراعة والري.

كان المغرب - كسواه من البلدان "النامية" - أمام تحدٍ تاريخي إذاً، فإما مواكبة نسق الحداثة بما في ذلك عصرنة الزراعات ومكننتها وتطويرها والاستفادة من عوائدها الإنتاجية و الربحية، أو الحفاظ على نسق الزراعة التقليدية باعتبارها ممارسة ثقافية متجذرة في وجدان المزراع المغربي البسيط الذي لم يكن يقبل آنذاك بالحلول الحديثة لأنها بنظره "بدع" دخيلة على أنماطه المتوارثة.

أمام هذا المشهد، كان ملحاً على الدولة أن تؤهل الزراعات التقليدية، وفي الوقت ذاته أن تنمي الأخرى ذات الطابع الحديث الموروث من الاستعمار. في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الفائت، وأمام تصاعد الصراعات السياسية وأزماتها، لعبت السلطة الحاكمة على هذه الصراعات السياسية، وعلى تلك الاجتماعية – الطبقية. فبدا لها أنّه من مصلحتها آنذاك توزيع 50 ألف هكتار من الأراضي المسترجَعة من "المعمرين" الأجانب على حوالي 60 ألف فلاح بدون أرض، في محاولة لتشكيل طبقة من المزارعين الصغار "المحظوظين"، بهدف "إغناء الفقراء دون إفقار الأغنياء" - وفق وصف السوسيولوجي بول باسكون (2). وجرى هذا في وقت شهد فيه البلد انقلابات عسكرية كادت أن تغير مجرى الأمور رأساً على عقب، و هو ما أدى - بشكل ما - إلى فشل الإصلاح الزراعي أو عدم النجاح في تطبيقه بالشكل المطلوب أو على الأقل العجز عن اقتراح رؤية ومشروع مجتمعي يقوم على التعاقد بين كل الفرقاء بغض النظر عن الإيديولوجيات السياسية. والمحصلة كانت ازدواجية النمط الزراعي بين عصري وتقليدي، مع الحفاظ على مصالح الأعيان وكبار الملاكين، ومع توزيع أراضٍ زراعية بشكل لا يرقى لمستوى الإصلاح الزراعي الشامل والعادل.

.. ثم جاء التقويم الهيكلي

في ثمانينات القرن الماضي، سجّل المغرب ما سُمّي وقتها "السكتة القلبية" (على حد وصف الملك الراحل الحسن الثاني)، وهي كانت مدوية داخل اقتصاد البلد، إذ يعتمد جزء كبير منه (ما بين 15 إلى 20 في المئة من الناتج الداخلي الخام) على قطاع الفلاحة. الديون كانت السبب، والرقم مهول (12 مليار دولار)، فما العمل؟

الاقتراض وصفة جاهزة وفقاً لكتالوغ صندوق النقد الدولي: يعطيك قرضاً ويتحكم ويتدخل ويراقب عن بعد توجهات البلد اقتصادياً. هنا بدأ المغرب مرحلة مفصلية في تاريخ الزراعة، فبعد استعادته لأراضيه من المستعمرين الفرنسيين إبَّانَ الستينات والسبعينات من القرن العشرين، جاء "استعمار جديد" ليدخل من النافذة. من بين

وصفات هذه المؤسسة المالية الدولية "الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد" بما في ذلك قطاع الفلاحة. فبدأت الدولة ترفع يدها عن هذا القطاع بشكل تدريجي لتسمح للخواص الكبار بأخذ زمام الأمور، وفتحت أمامهم الأبواب على مصاريعها، بخلاف المنتجين الصغار والمتوسطين الذين تُركوا لتقلبات المناخ وعناد السماء، فكان الحل أمامهم هو الهجرة نحو المدن كسواهم من القرويين الذين يجدون أنفسهم مضطرين لترك أراضيهم البُنيّة الجافة.

بلغت الديون 12 مليار دولار في الثمانينات من القرن الماضي، وكانت وصفة صندوق النقد الدولي جاهزة: يعطيك قرضاً ويتحكم ويتدخل ويراقب عن بعد توجهات البلد اقتصادياً. هنا بدأ المغرب مرحلة مفصلية في تاريخ الزراعة. فبعد استعادته لأراضيه من المستعمرين الفرنسيين، جاء "استعمار جديد" ليدخل من النافذة.

في العقد الأخير من القرن الماضي، خطا المغرب خطوة ثانية في الاتجاه نفسه بعد إبرامه لاتفاقيات موسعة مع شركائه الأوروبيين والأمريكيين في إطار "التبادل الحر" الذي جعل من قطاع الزراعة سوقاً حرة تتنافس فيها كبريات الشركات كما المجموعات الفلاحية الكبيرة. في هذه المرحلة تمّ التركيز أكثر على الزراعات التجارية الموجهة للتصدير، بغية تلبية حاجات السوق الغربية، وأيضاً بمثابة سداد لفاتورة الديون، وتنفيذاً حرفياً لما يمليه صندوق النقد الدولي، إذ "يدعو كل بلد إلى التخصص في إنتاج المواد المحلية التي تُميزه، والعمل على تصديرها إلى الخارج بالعملة الصعبة التي ستمكنه من شراء المواد المطلوبة من السوق الدولية" (3).

هذه التوجهات ستؤسس لقطاع جديد يسمى "الفلاحة التجارية" (أو ما يصطلح عليه بـagrobusiness)، يسيطرعلى كل مراحل عملية الإنتاج من عملية الحرث العصرية والإنبات والتسميد، إلى الحصاد والجمع والتغليف، وأخيراً التصدير للأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من أن هذا التوجه الفلاحي جاء وفقاً لإملاءات خارجية، إلا أنه ساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي -الذي يعتمد بالأساس على الأنشطة الفِلاحية - كما أدخل أنماطاً حديثة غير مسبوقة بالمغرب في الري والصناعات المرتبطة بهذا القطاع. لكن السؤال يتعلق بما إذا كانت هذه الشركات الكبرى قد ساهمت بتلبية حاجات السوق المحلية من الغذاء؟ فعلياً حدث بحدود جزئية، فمعظم الخضروات والفواكه تأتي من الضيعات المتوسطة، وما تبقى من محصول الضيعات الكبيرة من منتجات جودتها متوسطة.. بعد أن قامت بتصدير أجودها للسوق الخارجية.

الأرض المثمرة لكبار المزارعين

أراضٍ خضراء ومثمرة ممتدة إلى الأفق بمئات الهكتارات، تُرى من بعيد ومن قريب على طول السهول الخصبة التي تشكل جزءاً ليس باليسير في المناطق الشمالية والغربية والوسطى للبلد، فمن يملكها؟

تعود ملكية معظم الممتلكات والأراضي الزراعية بالمغرب لعائلات كبيرة لها تاريخ ممتد ومتجذر من الصفقات مع المنظومة السياسية في البلد، وشبكة معقدة من المصالح المتداخلة معها. وإلى حدود منتصف التسعينات من القرن الفائت، استحوذت هذه الطبقة على 747 ألف هكتار من الأراضي المسترجَعة من المستعمرين الفرنسيين. وتقلصت عاماً إثر آخر ملكية الدولة لأراضيها الزراعية، إذ انخفضت مساحات أراضيها من 491 ألف هكتار عام 1981 إلى 238 ألفاً عام 1996، منها 132 ألف هكتار تعود لملكية شركتي "صوديا" و "صوجيطا" (التابعتين للدولة)،

اللتان تعرضتا لاحقاً للخصخصة وتمّ التنازل عنهما في إطار عقود كراء طويلة الأمد أو بيعهما في إطار اتفاقيات اقتصادية مع مستثمرين محليين أو أجانب، أو منحهما لشخصيات سياسية وشخصيات نافذة كنوع من "الهدية" أو "الرشوة"،أو "المكافأة" على خدمات أسدوها للسلطة.

ووفقاً لتقرير الهيئة العامة لحماية المال العام، فإن للشركتين مساحات زراعية تقدر بـ 305 ألف هكتار، لكنها انخفضت إلى 124 ألف هكتار يتم استغلال 99 ألف هكتار منها فقط. وقد تعرضت هذه المساحات بدءاً من سنة 2006 إلى شطرين من التنازلات: الشطر الأول تبلغ مساحته حوالي 44 ألف هكتار، أما الشطر الثاني فقدر بنحو 38 ألف هكتار، فيما تم التنازل عن الباقي إما في إطار ما سمي "الإصلاح الزراعي"، فجرى تأجيرها بأثمان رمزية لمدة 99 سنة. وهناك أراضٍ أخرى تمّ "الاستيلاء" عليها من طرف بعض النافذين، وأخرى تمّ منحها لبعض السياسيين والشخصيات المقربة من السلطة. وبحسب تقرير الهيئة، فإنه "تمّ الشروع في التنازل عن كل الأراضي التي كانت تسيرها شركة صوديا للخواص بهدف "التستر على ما طال القطاع الفِلاحي من هدر وسطو على مداخيل أخصب الضيعات ولعدد من السنين".

أراضٍ خضراء ومثمرة ممتدة الى الأفق، تُرى من بعيد ومن قريب على طول السهول الخصبة التي تشكل جزءاً ليس باليسير في المناطق الشمالية والغربية والوسطى للمغرب، تعود ملكية معظمها لعائلات كبيرة لها تاريخ ممتد ومتجذر من الصفقات مع المنظومة السياسية في البلد، وشبكة معقدة من المصالح المتداخلة معها.

وبشكل أدق، تستحوذ على قطاع الزراعة التجارية والتسويقية في المغرب ثماني مجموعات كبرى يملك فيها المغاربة الخواص حوالي 14 ألف هكتار ، فيما تستثمر الرساميل الفرنسية (شركتي أزورا وسوبروفيل-إديل) على أزيد من 2500 هكتار، وقد حصلت على هذه الأملاك بعد سياسة تحرير السوق التي تبناها المغرب إبَّانَ الثمانينات الفائتة.

لم يكتف كبار الملاك والمستثمرين في الزراعة من امتياز أراضيهم الزراعية الشاسعة، بل قاموا بالضغط على الدولة للحصول على المزيد من التنازلات كالاستفادة من الإعفاء الضريبي الذي أدرج ضمن مشروع "المخطط الاخضر" المعتمد من قبل المغرب ابتداءً من عام 2008. انتقادات نقابية وأخرى حقوقية تطال هؤلاء المنتجين الكبار بسبب استغلالهم للعمال في ظروف يصفونها بـ"الصعبة" و"اللإنسانية"،وهي العمل وفق عقود محددة المدة وموسمية حسب إنتاجية الموسم الفلاحي، كما أن الحد الأدنى للأجر الفِلاحي أقل بكثير من نظيره في القطاعات الأخرى ولا يتجاوز 180 دولاراً بالشهر، إضافةً إلى حرمان جزء كبير منهم من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (مؤسسة حكومية للتأمين والتقاعد)، إذ لا يتعدى المسجلين في هذه المؤسسة التأمينية أكثر من 12 في المئة من مجموع العمال (4).

الخليجيون - هم أيضاً - يسعون لامتلاك أو استئجار مساحات زراعية في أخصب المناطق في المغرب، إذ أعلن المدير العام لوكالة التنمية الزراعية أن ما بين خمس وعشر شركات خليجية تشارك في مناقصة دولية بالمغرب للاستثمار في زراعة 20 ألف هكتار من أخصب الأراضي الزراعية التابعة للدولة. وبحسب المسؤول الحكومي، فإن المغرب سيقوم بعملية تأجير طويلة المدى. وتدخل في المنافسة مؤسسات سعودية ("تبوك") وإماراتية ("القدرة") ومستثمرين آخرين من البحرين وقطر.

ويتطلع المغرب إلى مضاعفة تأجيره لأراضيه للمستثمرين الأجانب لأربع مرات، أي أن تصل إلى 500 ألف هكتار بحلول عام 2020، بغية "رفع الإنتاج وتسريع تحديث القطاع الزراعي". وإلى حدود عام 2014، كان المغرب يؤجر حوالي 105 آلاف هكتار من المساحات الزراعية برساميل واستثمارات وصلت لـ 3.5 مليار دولار. ويعود نصف تلك العقود لفرنسيين وإسبان و إيطاليين، في حين لم تتجاوز حصة الخليجيين وقتها 3 في المئة. وتُؤَجَر هذه المساحات مقابل 20 إلى 50 في المئة من قيمتها السوقية طبقاً لعقود طويلة الأجل تمتد لـ 40 سنة، و تنتزع هذه الأراضي من المستثمرين الذين لا يفون بالتزاماتهم المشترطة في العقود والاتفاقيات.

تستحوذ على قطاع الزراعة التجارية والتسويقية في المغرب ثماني مجموعات كبرى يملك فيها المغاربة الخواص حوالي ١٤ ألف هكتار، فيما تستثمر الرساميل الفرنسية (شركتي أزورا وسوبروفيل-إديل) على أزيد من 2500 هكتار، وقد حصلت على هذه الأملاك بعد سياسة تحرير السوق التي تبناها المغرب إبَّانَ الثمانينات الفائتة.

عناد السماء للمزارعين الصغار

إنتاج الفلاح البسيط يبقى رهيناً بعناد السماء، مرة تمطر وثلاث ترفض. هنا يضطر "محمد" (5) (ابن منطقة بين الويدان) كسواه من المزارعين الصغار أن يستجْدوا السماء عبر إقامة صلاة الاستسقاء. ولكن المشكلة هي حينما تهطل الأمطار! إذ غالباً ما يتم ذلك بشكل غير منتظم، فأحياناً قد تسقط معدلات قياسية في ظرف يوم أو بضعة أيام، وهو ما يتسبب في انجراف التربة وتعريتها وبالتالي موتها أو عدم خصوبتها. في بداية هذا الموسم الفلاحي مثلاً، هطلت الأمطار بمعدل جيد لكن فقط في الشهور الأولى، أي قبل عملية الحرث بقليل والتي تجري في شهري تشرين الأول/ اكتوبر، وتشرين الثاني / نوفمبر. ثم انخفض معدلها بشكل تدريجي في الشهور الموالية إلى أن غابت بداية من العام الجاري. تبقى مناطق الجنوب هي الأكثر تضرراً من شح الأمطار، ولسان حال الفلاح الجنوبي البسيط خلال الشهر الربيعي آذار/ مارس من هذا العام هو "حصاد سابق لآوانه". فالمحصول بات ذابلاً ومصفراً ولا مجال لانتظار بضع قطرات أمطار ربيعية.

يشكل الماء مصدر قلق للمزارع البسيط على الرغم من محدودية مساحة أرضه. فـ"محمد"لا يملك سوى 5 هكتارات، لكنها تتعرض من حين إلى آخر لموجات الجفاف الموسمية. أما مياه السد فلا يستفيد منها بشكل مباشر، لأنه لا يملك مالاً كافياً لاقتناء تقنيات الري بالتنقيط التي توفر 40 في المئة من استهلاك الماء.

بالنسبة للسوسيولوجي المتخصص في الأرياف المغربية "بول باسكون" (6) فإن سياسة بناء السدود التي اعتمدتها الدولة لتجميع وتدبير المياه بغاية تنمية الفلاحة والزراعة، بدأت تُفْقِد تدريجياً هذه المادة الحيوية "طبيعتها القديمة كعامل استراتيجي في المناطق القاحلة والصحراوية، لأنها وُضعت اليوم رهن إشارة الخواص وفقاً لحصصهم من المساحة الأرضية التي في حوزتهم، ولا يمكن لهذا سوى أن يعزز تفوق الملكية الخاصة للأرض داخل التنافس الاجتماعي".

لا تنحصر مشكلة "محمد" في شح المال، بل بالأساس في عدم توثيق ملكيته الزراعية، بخلاف "عبد الرحيم" الذي استفاد من الدعم الممنوح لصغار المزارعين الذين يملكون أراضٍ لا تتجاوز الخمس هكتارات لكن بشرط أن تكون موثقة لدى المصالح العقارية.

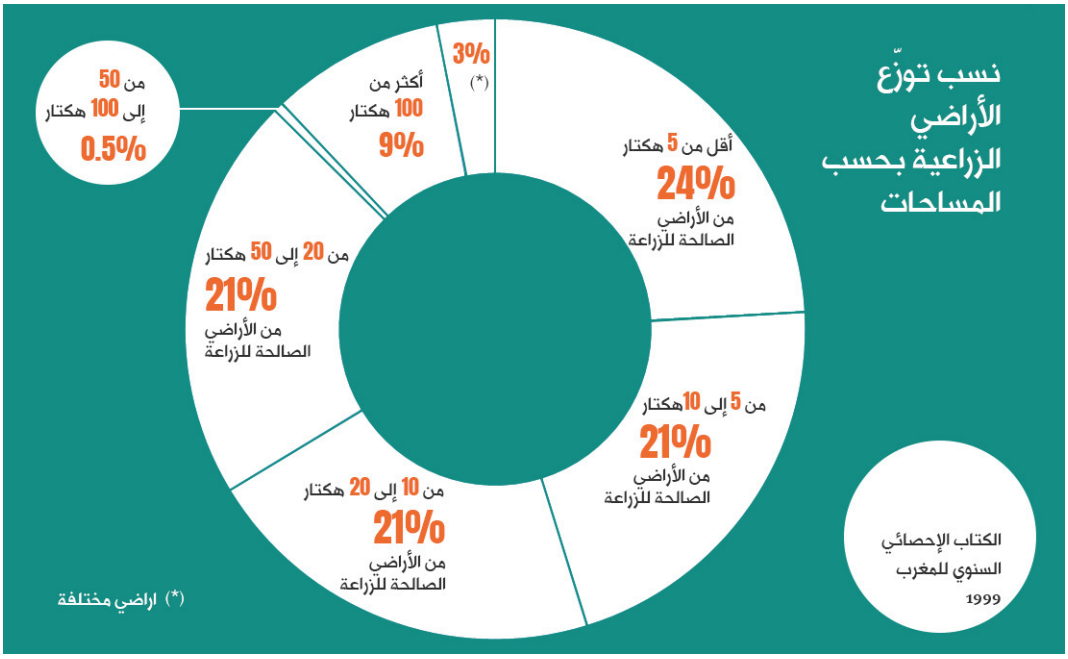

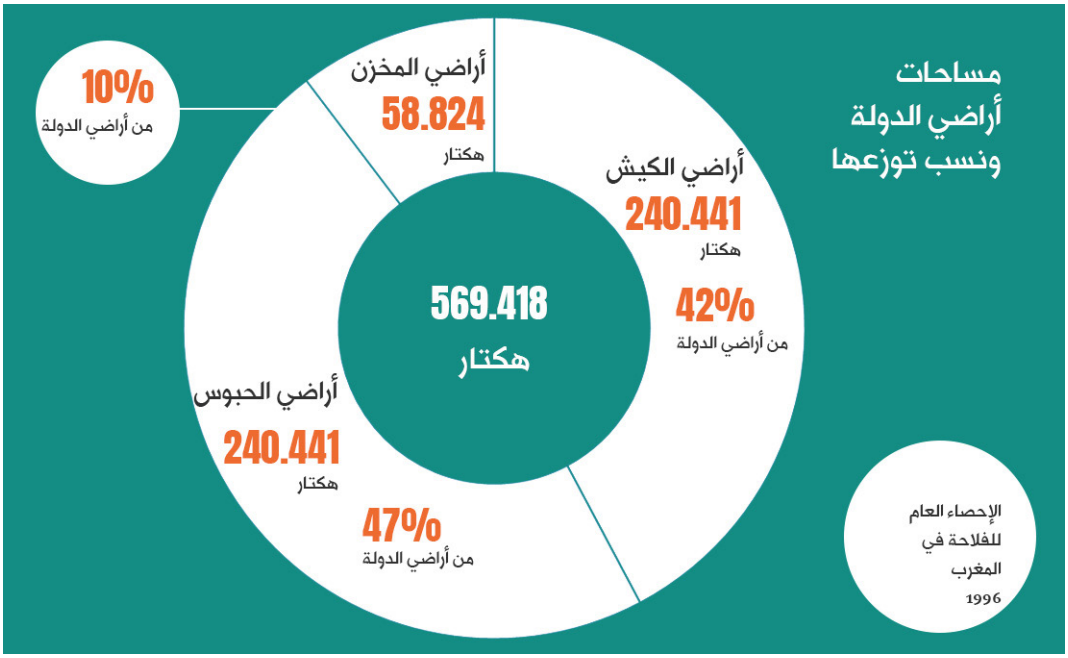

تُسارع السلطات الخطا لحل مشاكل تحفيظ هذه الأراضي، فمؤخراً، وفي شهر شباط / فبراير الماضي، أصدرت الحكومة تعديلات على مرسوم 1929 الذي يؤطر الأراضي السُلالية (أراضي جماعية قبلية) بهدف "القطع مع المشاكل المعقدة" المرتبطة بنظام القبيلة والعائلة. وزارة الداخلية هي الأخرى قالت بأنها ستنفذ التعديلات وستوثقها لدى المصالح العقارية.

خريطة توزيع الأراضي الزراعية

تتعرض معظم الاستغلاليات الصغيرة التابعة لصغار المزارعين للتفتيت بسبب نظام الإرث والمنازعات والهجرة القروية ومشاكل مرتبطة بشح الموارد المالية والطبيعية اللازمة لاستغلال هذه الأراضي (7).

• أراضي الكيش، وهي تلك التي تم منحها من طرف المخزن لفائدة بعض القبائل لحماية المدن التي تحيط بها، من أجل استغلالها - دون التمكن من تملكها - مقابل تقديم خدمات عسكرية كردع القبائل المتمردة والرافضة لأداء المكوس لفائدة بيت المال.
• أراضي الحبوس، التي تسهر على تدبير شؤونها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وخصص ريعها لخدمات الإحسانية والخيرية والدينية. وتوقف من طرف أفراد أو جماعات أو سلطة مخزنية دون الحق في التملك. في إحصاء أحدث من إحصاء 1996 (8)، تبلغ مساحتها نحو 84 ألف هكتاراً، و تمثل 1 بالمئة من الأراضي الزراعية.
• أراضي الأملاك المخزنية، والمخزن هو الجهاز السياسي والإداري الحاكم.

تبلغ المساحة الإجمالية لهذه النوعية (وهي أراضي قبلية مشتركة) من الأراضي نحو 15 مليون هكتار موزعة على 4583 جماعة سلالية، و تُسَيَّر وفق نظام قائم على العادات والتقاليد المحلية. تقدر المساحة الصالحة للزراعة ب 1.544.696 هكتار(حسب الإحصاء العام للفلاحة لعام 1996) وهوما يمثل 17.7في المئة من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة. تخضع للظهيرالشريف (قانون صادر من الملك) صدر بتاريخ 27 نيسان / إبريل 1929، وتم تعديله في شباط /فبراير الماضي لينص على بنود تخص نظام الاستغلال وتسييره وأيضاً إمكانية التنازل عن هذه الأراضي للخواص والجهات العمومية (الحكومية) بغية إنجاز مشاريع الاستثمار. ومؤخراً أعلنت وزراة الداخلية أن 2019 ستكون سنة لتعبئة الأراضي السلالية وتوثيقها وتحفيظها عقارياً.

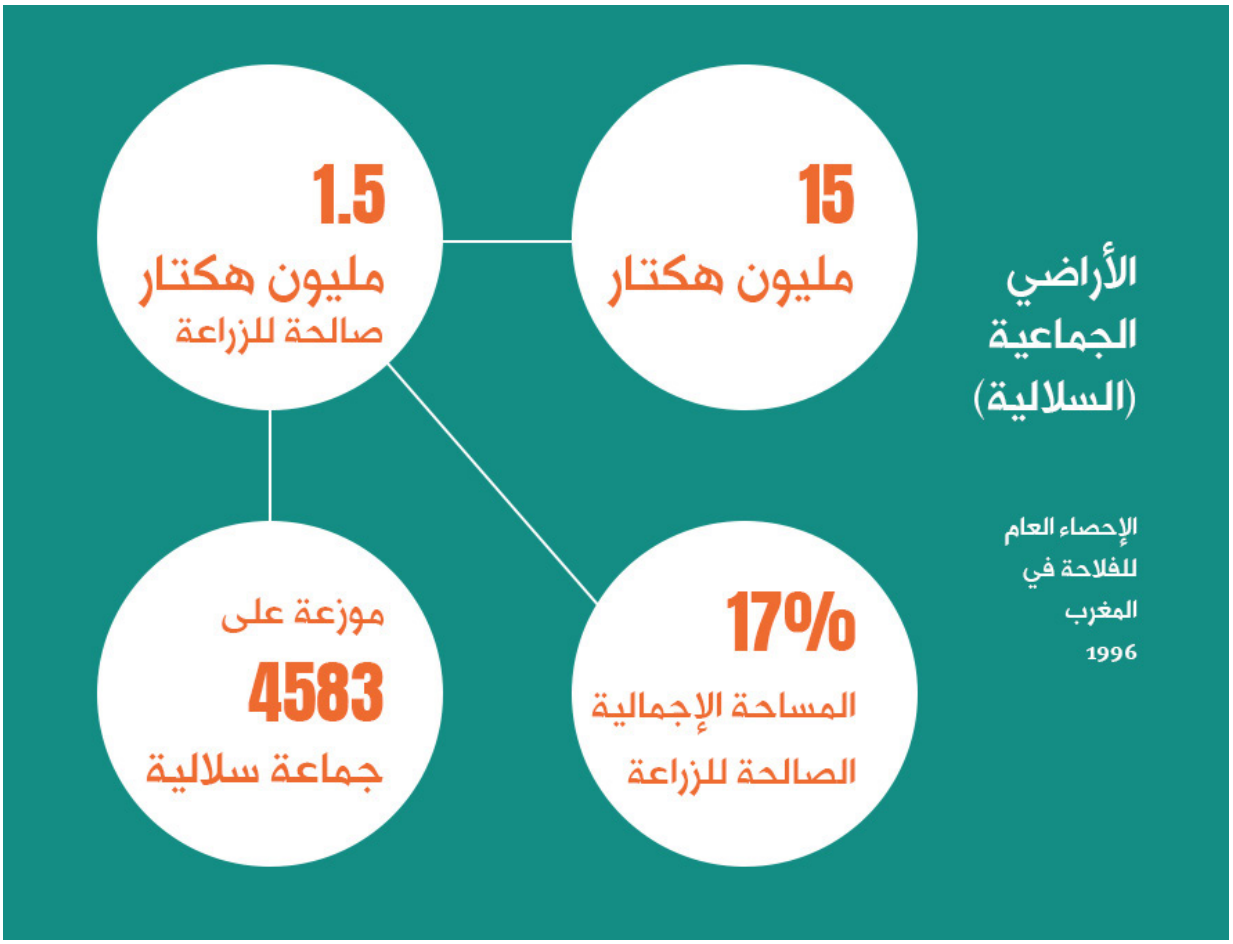

حوامض وبواكر.. منطقة سوس حديقة الاستثمارات الأوروبية

تصل الطماطم المغربية للمستهلك الأوروبي حمراء طازجة، في علب أنيقة وجذابة. لكن تُخفى عليه تفاصيل كثيرة. يُنتَج السواد الأعظم من هذه الثمرة في منطقة سوس المتميزة بمناخ معتدل ودافئ طيلة السنة، وهو ما يسمح لها بأن تنمو بشكل سريع وبالجودة المطلوبة لمعايير الاتحاد الأوروبي. فرنسا من بين البلدان التي تستثمر بقوة في هذه النوعية من الزراعات التسويقية من خلال شركة تحوز على 14 ضيعة بمساحة تصل لحوالي 400 هكتار من البيوت البلاستيكية المغطاة لانتاج الطماطم الصغيرة (الكرزية) بحجم يبلغ 37 ألف طن لصالح السوق الأوروبية. وتعود ملكية هذه الأراضي لأحد ورثة كبار الملاكين الزراعيين بالمغرب.

يتهم نشطاء ومزارعون صغار تلك الشركة وسواها من المؤسسات الاستثمارية في قطاع الزراعة التسويقية باستنزافها لموارد مائية كبيرة. يشرح "لحسين" (مزراع صغيرمن إقليم اشتوكة التابع لمنطقة سوس) أن مثل هذه الاستغلاليات الكبيرة تستنزف الفرشة المائية عبر استخدام آبار بعمق يتجاوز 600 متراً وبتقنيات حديثة، وهو ما يجعل بئره الصغير (الذي لا يتجاوز عمقه 60 متراً) معرضاً لنضوب المياه.

"ما بقى والو" ،(لم يتبقَ شيء) هكذا يلخص "لحسين" حال المزارع الصغير، الذي كان ينال دعماً حكومياً قبل دخول المغرب مرحلة التقويم الهيكلي المفروض عليه، إذ كثيراً ما يجد مزارعون محليون مثله أنفسهم أمام واقع اقتصادي تحاصره صعوبة الحياة ومتطلباتها من غلاء المعيشة وغياب أي ضمانات لاستمرارية نشاطاتهم الفلاحية، فلا يعود أمام هؤلاء - وفق ما يحكي "لحسين"- سوى بيع ماشيتهم أو أراضيهم أو تركها والهجرة، وفي أسوء الأحوال العمل في الضيعات الزراعية كأجراء، وعادة ما يكون عملهم في هذه الأماكن وفقاً لاشتراطات المشغّل دون امتثال لأدنى حقوقهم المنصوص عليها في قانون الشغل. و"لحسين" هو الآخرعلى قاب قوسين من ترك كل شيء وراءه إذا عاندت السماء آماله بإنقاذ أرضه البنيّة.

ماذا عن "المغرب الأخضر"؟

تبنى المغرب منذ عام 2008 مخطط "المغرب الأخضر"، مشروع تراه الدولة "طموحاً" و"محرِّكاً" لعجلة الاقتصاد الوطني، وتؤكد على أنه جاذب للاستثمارات الضخمة والرساميل المحلية والأجنبية، بقدر يصل لحوالي 6.7 مليار دولار (وفق آخر أرقام وزارة الفلاحة لعام 2017). منجزات كثيرة ترى وزارة الفلاحة بأنها تحققت على مستوى الزيادة في إنتاج المنتوجات الزراعية من بواكر و حوامض وحبوب.. التي هي على العموم صالحة للتصدير نحو دول الاتحاد الأوروبي.

يهدف المخطط الأخضر إلى تنميتها وفق دعامتين،الأولى "تقوية وتطوير فلاحة ذات إنتاجية عالية وتستجيب لمتطلبات السوق عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة ونماذج جديدة من التجميع العادل. وهي تخص ما بين 700 و900 مشروعاً تمثل حوالي 110 إلى 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات"، وتتطلع الدعامة الثانية - وفق وزارة الفلاحة - إلى"محاربة الفقر في الوسط القروي عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة"، وينتظر في إطار هذه الدعامة إنجاز 550 مشروعاً تضامنياً، باستثمار يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات. تمول مخطط المغرب الأخضر على العموم هيئات ومؤسسات حكومية وشبه حكومية محلية،

وأيضاً مؤسسات أجنبية كصندوق النقد الدولي وتمويلات من الاتحاد الأوروبي.

منتقدو هذا المخطط يرون بأنه لم يحقق اكتفاءً ذاتياً، أي توفير الأمن الغذائي، ولا حتى شكل محركاً اقتصادياً على أساس امتصاص البطالة في الأرياف والمدن. فهو يركزعلى الإنتاج من أجل التصدير، ولا يأبه بالعجز الحاصل في المواد الغذائية الأساسية الذي يتراكم سنوياً، و هو ما يجعل من المغرب أحد كبار المستوردين في منطقة البحر الأبيض المتوسط للحبوب والبذور الزيتية والسكر، كما أن الواقع يقول بأن ثمار المخطط لم تمس لا من قريب ولا من بعيد المزارع البسيط، الذي لا يستفيد من دعمه، بل أن هذا الدعم يخص بالأساس كبار الملاكين والفلاحين.

بيد أن وزير الفلاحة أكد خلال مشروع قانون المالية الحالي أن الفلاح البسيط ليس مقصياً عن هذا المخطط، إذ سيتم توزيع مليون هكتار لفائدة هذه الفئة، كما أدرج 156 مشروعاً جديداً سيستفيد منه 64 ألف فلاح صغير. علاوة على أن وزارته خصصت مشاريعاً تهم سلاسل الزيتون وتشمل 191 ألف مستفيداً، إضافة إلى 238 ألف "كسَّاب" (مربو الماشية)، تشمل سلسلة اللحوم الحمراء.

إضافةً إلى ما سبق، بلغ عدد المشاريع التضامنية المخصصة للمزارعين الصغار في العشرة أعوام الأخيرة 813 مشروعاً، باستثمارات تقدر بحوالي 1.9 مليار دولار، اعتمد جزء منها لإعادة هيكلة التعاونيات بمساحة قدرها 850 ألف هكتار.

> **منتقدو مخطط "المغرب الأخضر" يرون بأنه لم يحقق اكتفاءً ذاتياً لتوفير الأمن الغذائي، ولا حتى محركاً اقتصادياً لامتصاص البطالة في الأرياف والمدن. فهو يركز على الإنتاج من أجل التصدير، ولا يأبه بالعجز الحاصل في المواد الغذائية الأساسية ما يجعل من المغرب أحد كبار المستوردين في منطقة البحر الأبيض المتوسط للحبوب والبذور الزيتية والسكر.**

في المقابل، يبدو أن هذا المخطط الحكومي يتخبط في مشاكل وأعطاب لخصها الخبير الاقتصادي "نجيب أقصبي" في أربعة مطبات: أولها فشل المخطط في خلق استقلالية الإنتاج بسبب ارتباط الإنتاج بالأمطار، مؤكدا أن "المغرب الأخضر" كان من بين أهدافه الأساسية أن يخفف وطأة التبعية للتقلبات المناخية، بمعنى أن يعطي الحد الأدنى من الاستقلالية للإنتاج الفلاحي، لكن هذا لم يتحقق إلى حدود الساعة. أما المطب الثاني، فيكمن في عدم تحقيق المغرب للاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي المرتبط بالمواد الحيوية كالحبوب و السكر وسواهما، فـ"الكمية التي يتم استيرادها من الحبوب بقيت ثابتة لم تتغير". المشكل الثالث يتجلى في التصدير، إذ ضاعف البلد من "إنتاجيته في الخضر والفواكه بهدف تصديرها، لكنه لم يتمكن من خلق أسواق جديدة". وفي النهاية، يبقى المطب الأخير في عدم تحقيق هدف خلق 1.5 مليون منصب شغل ما بين 2008 و2020، بل تفيد الأرقام الرسمية بأن 150 ألف منصب شغل قد فُقِدَ ما بين 2008 و2017

بموازاة ذلك، أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات لعام 2018 بأن هناك تراجعاً في حجم المساحات المسقية، إذ تراوحت ما بين 38 و45 في المئة من الأراضي المزروعة، وهو ما لا يمتثل لما نصت عليه الاتفاقيات المحلية التي أوصت بسقي 67 في المئة منها. في المقابل، أشار التقرير إلى "التطور" الملحوظ على مستوى إنتاج القمح الصلب والشعير، إذ أفاد بأن المساحة المزروعة بهذا المنتوج تضاعفت ثلاث مرات، لكنه أبدى شكوكه تجاه المعايير والمؤشرات المعتمدة في تحديد الأهداف المنشودة، سواء في الاتفاقيات المحلية أو في المخطط الأخضر بعدما اتضحت لمراقبي المجلس هوة طافحة بين ما هو مكتوب كأهداف وما هو عملي كإنجازات على الميدان.

وبالمجمل..

تبقى سياسات المغرب الزراعية رهينة بالتزاماته كسلة غذاء للمستهلك الأوروبي والأجنبي (قبل المستهلك المحلي) بأفضل ما تنتجه الأرض.

وعلى الرغم من إنشاء مئات السدود في جل أنحاء البلد، لكن السماء وما تجود به من أمطار تظل المؤثر الرئيسي في مؤشرات الإنتاج الفلاحية بالمغرب. وهذه طبعاً لا تمس الفلاح الكبير بالحدة التي تهدد فيها مزارع الفلاح الصغير بمزيد من الخسائر أو بمكاسب ظرفية مرهونة بتقلبات المناخ.

بإمكان المغرب أن يكتفي ذاتياً من حاجياته من المواد الأساسية، بتشجيع الزراعات البورية والمعاشية (و فق ما أجمع عليه خبراء الاقتصاد والزراعة)، لكن يبقى الإشكال في هيكلتها وتنظيمها وتوثيق أراضي هذه الزراعات، فمعظمها مفتت ومجزأ أو مهمل من أصحابه بسبب مشاكل عائلية كالإرث و تقسيمها وفقاً لنسق الأعراف القبلية. في نهاية المطاف، يظل التحدي الأكبر أمام فلاحة المغرب (وسواه من البلدان "النامية") في امتلاكه للسيادة الغذائية دون تبعية. وحالياً لا يبدو ذلك ممكناً في الأفق المنظور، فإملاءات المؤسسات المالية الدولية واشتراطات الاتفاقيات مع الشركاء الأجانب ستكون لها كلمتها على مدى سنوات قادمة. الإرادة السياسية للدولة يمكنها تغيير مجرى هذا الوضع، إذا ما قررت أن تضمن لمواطنيها سلة غذائهم - أولاً - قبل تلبية متطلبات السوق الأوروبية.. وفقاً للمثل الشعبي المحلي الذي يقول "خيرنا ما يديه غيرنا" (خيراتنا لا نعطيها لغيرنا)!

1- و فق احصاءات وزارة الفلاحة، تمّ استيراد *16* مليون طن من القمح خلال الأربع سنوات الأخيرة، ما يمثل *39* في المئة من اجمالي الحاجيات من هذه المادة.

2- حوار مع السوسيولوجي بول باسكون،أجراه الطاهربن جلون، منشور في صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ *24* كانون الثاني / يناير *1979*، وهو منشور أيضا في المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع بالمغرب، العدد المزدوج *156-155*، *1986*.

3- وفق تحليل المحلل الاقتصادي والزراعي المغربي نجيب أقصبي.

4- *(Le dilemme du modèle agro-exportateur marocain. Omar AZIKI (Secrétaire général d'ATTAC/CADTM MAROC*

5- *Au Maroc, un barrage débordé par la sécheresse. reportage par Théa Ollivier. libération*

6- حوار مع السوسيولوجي بول باسكون، مرجع سابق.

7- *annuaire statistique du maroc 1999*

8- رقم احصائي كما هو مذكور في كتاب المجتمع القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، للباحث السوسيولوجي المغربي عبد الرحيم العطري، ص *25*، الطبعة الأولى *2009*.

9- إحصائيات وزارة الفلاحة المغربية.

محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية السفير العربي ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.